المركز الجامعي الونشريسي - تيسمسيلت
معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية
قسم علوم التسيير

الموضوع :

الاندماج المصرفي

وامكانيـــــة تحقيقـــه في الجزائـــر

مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية
تخصص مالية المؤسسة

اعداد الطالب : تحت اشراف الاستاذ
طالب عبد القادر عيسى دراجي

لجنة المناقشة

أ.د. لجلط ابراهيم ..... رئيسا ومقررا
أ.د. عيسى دراجي.....مشرفا
أ. بن دحمان محمد الامين.....مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

شكر وتقدير

أحمد الله تعالى وأشكره جزيل الشكر وأُثني عليه أحسن الثناء على توفيقه لي لإتمام هذا العمل فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

أتقدم بجزيل شكري وفائق تقديري وعظيم إمتناني إلى أستاذي الفاضل المشرف على هذه المذكرة "الأستاذ الدكتور دراجي عيسى" على توجيهاته ونصائحه القيمة التي أفادتني كثيراً في إنجاز هذا البحث.

كما أتقدم بخالص شكري وتقديري للسادة الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة وإثراء هذا العمل.

كما لا أنسى ولا أنكر معروف كل من ساعدني من قريب أو من بعيد دون تخصيص في أن يرى هذا البحث النور الى الوجود.

إهـداء

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما وبارك فيهما.

إلى إخوتي وأخواتي كلٌ بإسمه.

إلى زوجتي الحبيبة إكراما لصبرها ووفائها وتفهمها طيلة مساري العلمي والعملي.

إلى رمز البراءة وزينة الحياة الدنيا وينبوع السعادة الى اولادي الاعزاء حفظهم الله ورعاهم.

" منصف و يارا و نور اليقين "

إلى كل الأهل والأقارب، الأصدقاء والأصحاب دون إستثناء.

إلى كل من علمني حرفا من الإبتدائي إلى الجامعي.

إلى كل الشرفاء والمخلصين في هذا الوطن.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة هذا الجهد.

طالب عبدالقادر

الملخص

يعتبر الاندماج المصرفي خياراً استراتيجياً فعالاً للنمو والتوسع وعلاج بعض المشاكل في القطاع المصرفي، كضعف القاعدة الرأسمالية للمصارف، ونتيجة لتعثر بعض المصارف وإفلاسها وخروجها من دائرة العمل المصرفي، لذا أصبح أكثر من ضرورة في حياة المصارف المعاصرة من أجل رفع مستوى أدائها وزيادة قدراتها التنافسية في محيط اقتصادي عالمي يتميز بسرعة التحول والاضطراب ولايعترف إلا بالكيانات المصرفية القوية القادرة على النفاذ إلى الأسواق والسيطرة عليها.

تتميز المصارف الجزائرية بصغر حجم رؤوس أموالها وضعف أدائها الذي يعكس ضعف وهشاشة المنظومة المصرفية الجزائرية ككل، التي أصبحت عاجزة عن مسايرة التطورات والتحولات المصرفية العالمية المعاصرة، ولمواكبة ومسايرة مختلف هذه التحولات والتطورات وتكوين مصارف قوية قادرة على المنافسة يجب على أصحاب القرار التفكير وبجدية الآن وأكثر من أي وقت مضى في اعتماد الاندماج بين المصارف الجزائرية كرؤية استراتيجية مستقبلية تعمل على معالجة المشاكل الحالية وتحقق بعض المنافع في المستقبل، وهذا يتطلب تضافر جهود كل من بنك الجزائر والمصارف العاملة في الجزائر ومختلف الفاعلين، من أجل الاستفادة من مختلف مزايا الاندماج.

الكلمات المفتاحية: الاندماج، استراتيجية الاندماج المصرفي، أداء المنظومة المصرفية الجزائرية، إعادة الهيكلة ، الإصلاح المصرفي.

Abstract

Banking integration is considered as an effective strategic choice for growth, expansion and the treatment of some problems in the banking sector, such as the weakness of the capital base of banks,wheresome banks stumbled, went bankrupt, and came out of the banking business circle, so it became so important in the contemporary banks' life in order to raise the level of performance and increase their competitiveness in a global economic environment that characterized by rapid transformation and turbulence, and only recognizes strong banking entities capable of market access and control.

Algerian banks are characterized by small size of their capital and weak performance, which reflects the weakness and fragility of the Algerian banking system as a whole, which became unable to keep pace with the developments and contemporary global transformations in the banking sector, to keep abreast of these developmentsand forming a strong and competitive banks, it's up to the decision-maker to think seriously of the idea of the Algerian banks' integration as a future strategic vision that works on solving current problems and to achieve some benefits in the future, this requires the concerted efforts of the Bank of Algeria, the banks operating in Algeria and the various stakeholders and dealers in order to take advantage of the various benefits of the integration.

Keywords: Integration, banking integration strategy, the Algerian banking system performance, restructuring, banking reform.

فهرس المحتويات

العنوان.	الصفحة
الاهداء.	
الشكر.	
الملخص.	
فهرس المحتويات.	
المقدمة العامة.	أ–ز
الفصل الأول: الاندماج المصرفي والاصلاحات .	9
المبحث الأول: الاندماج المصرفي واليات تحقيقه.	10
المطلب الأول: ماهية الاندماج المصرفي.	10
المطلب الثاني: اليات تحقيق الاندماج المصرفي.	25
المبحث الثاني: النظام المصرفي الجزائري في ظل الاصلاحات	33
المطلب الأول: النظام المصرفي الجزائري قبل صدور قانون النقد والقرض (**90– 10**).	33
المطلب الثاني: النظام المصرفي الجزائري بعد صدور قانون النقد والقرض (**90– 10**).	39
الفصل الثاني: الاندماج المصرفي في الجزائر .	55
المبحث الأول: تفعيل دور بنك الجزائر وتحسين استراتيجية أداء المصارف الجزائرية .	57
المطلب الأول: متطلبات تفعيل دور بنك الجزائر.	57
المطلب الثاني: متطلبات تطوير وتحسين أداء المصارف الجزائرية .	66
المبحث الثاني: الاندماج المصرفي في الجزائر الواقع والافاق.	73
المطلب الأول: الجزائر والاندماج المصرفي.	73
المطلب الثاني: افاق الاندماج المصرفي في الجزائر .	82
الخاتمـــــــــة.	93
قائمة المصادر والمراجع.	97

تمهيد

في سياق التحولات والتغيرات التي عرفها الاقتصاد العالمي المعاصر وتأثيراتها الكبيرة على نشاط ومستوى أداء المصارف وخاصة التجارية منها، وازدياد تفاعلها بسبب العولمة وخاصة المصرفية منها بفعل التطورات المتلاحقة والتغيرات التي شهدتها الساحة المالية والمصرفية الدولية، بداية بإزالة المعوقات التشريعية والتنظيمية التي تحول دون توسع البنوك في أنشطتها والاتجاه المتزايد نحو التحرر من القيود لاسيما في إطار الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات، والتي فرضت العديد من الالتزامات على الدول في هذا المجال يعد التحول الجذري الذي يشهده الاقتصاد العالمي اليوم بفعل العولمة المصرفية بمختلف متغيراتها الى عدم ترك مجالاً للكيانات الصغيرة لتقديم خدماتها أو الاستمرار في الأسواق بل بخلق كيانات مصرفية عملاقة قادرة على العمل والمنافسة في ظل هذه المتغيرات الجديدة.

يعتبر الاندماج وسيلة ملائمة لإصلاح الجهاز المصرفي من جهة وإتاحة الفرصة أمام المنافسة المشروعة من جهة أخرى وأحد التحديات الذي يعزز من مستوى الأداء ويدعم القدرة على الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا المتطورة وما يتولد عنها من منتجات مالية ومصرفية مبتكرة فالاندماج أصبح أكثر من ضرورة في عصر العولمة، لاعتبارات توفير الأموال اللازمة للبحوث والتطوير ولاكتساب اقتصاديات الحجم والنطاق الكبير إذ يعد الاندماج المصرفي ضرورة حتمية للمصارف الكبرى ومسألة حياة للكيانات المصرفية الصغيرة، فبدونه لن تستطيع الأولى المنافسة في السوق العالمية أو الصمود في السوق المحلية ، ولن تستطيع الثانية الوفاء بمتطلبات العملاء إذا لم تندمج فيما بينها.

تعتبر المصارف الجزائرية جزء من منظومة المصارف في العالم، ففي الوقت الراهن تواجه تحديات عديدة بعد اشتداد الضغوط عليها لتطبيق تقنيات العمل المصرفي والمالي الحديث بما يتناغم وقواعد العولمة المالية بعد تنوع مخاطر العمل وفق تصنيف لجنة بازل على وجه الخصوص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات والمنتجات الجديدة حيث ان انتهاج سياسة المنافسة من قبل المصارف الأجنبية الانفتاح والإصلاح مترافقة مع تزايد موجة الاندماج والتكتل على الصعيد الإقليمي والعالمي انطلاقا من هذا وجب على المصارف الجزائرية لتحويل كل هذه التحديات إلى فرص للنمو والتطور بتنشيط عمليات الاندماج بين المصارف الجزائرية لتكوين تكتلات قوية تستطيع المنافسة في تقديم أفضل الخدمات المصرفية المتطورة فهناك عدة مشاكل تعاني منها المصارف الجزائرية مما

يجعل المنظومة المصرفية الجزائرية أمام تحديات صعبة في مواجهة المنافسة العالمية الحادة على سبيل المثال ضعف استخدام التكنولوجيا المصرفية صعوبة الوصول إلى القروض البنكية، البيروقراطية والتسيير المركزي، فقدان الاحترافية في ممارسة العمل المصرفي، وما يبرر ذلك التمييز في تقديم القروض، الآجال الطويلة للرد على طلبات التمويل، ضعف الكثافة المصرفية و صغر حجم وحداتها ساهمت كل التحديات والعوامل سالفة الذكر في زيادة حدة المنافسة داخل السوق، والتي يتوقع أن تتزايد حدا مستقبلاً، وفي ظل منظومة مصرفية هشة ومصارف ضعيفة عاجزة عن المنافسة، وانطلاقاً من كون الاندماج المصرفي يمكن المصارف من وتعزيز حصتها السوقية محلياً و على تحسين جودة الخدمات و رفع التنافسية تعزيز حصتها السوقية محلياً ويعمل على تحسين جودة الخدمات المصرفية وتقديمها بأقل تكلفة؛ دفعنا الأمر إلى الخوض في هذا البحث الذي اخترنا له عنوان :**الاندماج المصرفي وامكانية تحقيقه في الجزائر**، والذي سنقوم بتحليل مكوناته وأبعاده من خلال الإجابة على الإشكالية الرئيسية التي يطرحها البحث

أولاً: إشكالية البحث :

تتمثل الإشكالية الرئيسية المراد معالجتها في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير الاندماج المصرفي على الرفع من مستوى أداء المنظومة المصرفية في الجزائر ؟

انطلاقا من هذه الإشكالية الرئيسية نطرح التساؤلات التالية :

1-**ما** هي أهم الاليات لتحقيق الاندماج بين المصارف الجزائرية ؟

2-**لماذا** لم يطبق الاندماج المصرفي في الجزائر لحد الآن، وما هي أهم المعوقات التي تحول دون تطبيقه؟

3-**ما** هي متطلبات عمل المصارف الجزائرية لاعتماد الاندماج المصرفي لمواجهة تحديات الصناعة المصرفية المتطورة؟

4-**هل** يعتبر توجه المصارف الجزائرية نحو الاندماج خياراً في حد ذاته؟ أم أنه ضرورة حتمية تفرضها إفرازات المحيط الاقتصادي العالمي المعاصر لمواكبة التطورات العالمية الراهنة؟

ثانياً: فرضيات البحث

لمعالجة الإشكالية السابقة، والأسئلة المتفرعة عنها، ننطلق من الفرضيات التالية:

1- اعتماد الاندماج من طرف المصارف الجزائرية يعمل على الارتقاء بمستوى أداءها وتحسين مستوى تنافسيتها، إضافةً إلى تعزيز متانة وصلابة الاقتصاد الكلي والقدرة على تمويل المشاريع الكبرى.

2- يعتبر خيار توجه المصارف الجزائرية نحو الاندماج ضرورة تفرضها قوى المنافسة على المصارف لمسايرة التطورات العالمية المعاصرة ومواجهة مختلف التحديات المفروضة .

3- لاعتماد الاندماج المصرفي وتحسين مستوى أداء المنظومة المصرفية الجزائرية هناك مجموعة من الاستراتيجيات لا بد من توفرها، أهمها: تعزيز استقلالية بنك الجزائر، خوصصة المصارف، تعميق استخدام التكنولوجيا المصرفية، تنشيط وتفعيل بورصة الجزائر، إضافةً إلى تكريس وإرساء مبادئ الحكومة المصرفية .

4-يعتبر خيار توجه المصارف الجزائرية نحو الاندماج ضرورة تفرضها قوى المنافسة على المصارف لمسايرة التطورات العالمية المعاصرة ومواجهة مختلف التحديات المفروضة .

ثالثاً: أهمية البحث

نظرا لأهميته كمحط اهتمام العديد من خبراء المصارف والاقتصاديين وتسليطه الضوء على ظاهرة الاندماج المصرفي ويربطها بالقطاع المصرفي الجزائري إضافة لدور الاندماج المصرفي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتفعيل المنظومة المصرفية لمسايرة التطورات والتحولات العالمية في ظل التحديات التي تفرضها العولمة الاقتصادية، تحرير التجارة العالمية واقتصاد السوق ومع امكانية تحقيقه ومن خلال البحث في متطلبات اعتماد الاندماج المصرفي في الجزائر في ظل الإصلاحات والتحولات التي يمر بها الاقتصاد الوطني

رابعاً: أسباب اختيار الموضوع

نلخص الأسباب التي دفعتني للبحث في هذا الموضوع دون غيره فيما يلي :

1-تخصصي الدراسي فيما بعد التدرج وعلاقة الموضوع المتناول بتخصص مالية المؤسسة.

2-اعتبار الموضوع حديث نسبياً، لاسيما في ظل التحديات التي تفرضها العولمة، وبروز التكتلات المصرفية التي أصبح يطلق عليها اسم الإمبراطوريات المصرفية العملاقة.

3-إيجاد الاستراتيجيات المناسبة لاعتماد الاندماج المصرفي من أجل النهوض بمستويات الأداء للتأهيل نحو استحقاقات الفترة المقبلة والرغبة في البحث في سبل عصرنة وتطوير الجهاز المصرفي الجزائري.

4-الاندماج المصرفي وأثره البالغ على أداء وأعمال المصارف، وإمكانية النفاذ واختراق الأسواق المالية العالمية.

خامساً: أهداف البحث

1-التعرف على ماهية الاندماج المصرفي وأهميته في ظل التحولات المصرفية المتسارعة.

2-إبراز ضرورة الإصلاح المصرفي وإلزامية عصرنته وتحديثه من أجل اعتماد الاندماج المصرفي في ظل التطورات والتغيرات التي تعرفها السوق المصرفية العالمية.

3-تحليل واقع الجهاز المصرفي الجزائري والكشف عن إشكالية الأخذ بالاندماج المصرفي في الجزائر وامكانية تحقيقه.

4-إبراز المتطلبات التي يجب الأخذ بها لاعتماد الاندماج المصرفي من أجل تحسين مستوى أداء المصارف وزيادة قدرتها التنافسية وتطوير خدماتها المصرفية .

سادساً: الدراسات السابقة

نال موضوع الاندماج المصرفي مكانةً كبيرةً من الدراسات الأكاديمية والأبحاث الذي استأثر باهتمام العديد من الباحثين في المجال عن طريق عدة أبحاث ومقالات الكترونية وغيرها ومن بين تلك الأبحاث والدراسات وقع اختيار الباحث على ما يلي:

1-دراسة (محمد حسين الشريف 2015) مقدمة لنيل دكتوراه، في المحاسبة كلية الدراسات العليا بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا- السودان، والموسومة بعنوان **الاندماج وأثره على الأداء المالي للمصارف التجارية دراسة تطبيقية على عينة من المصارف السودانية** هدفت الدراسة إلى التعرف على أساليب التحليل المالي ودورها في تقييم الأداء المالي للمصارف، ومعرفة أثر اندماج المصارف السودانية على مستوى نشاطها، وربحيتها ومعدلات النمو فيها، وعالج فيها الباحث إشكالية حاجة القطاع المصرفي في السودان إلى الأموال اللازمة، وهل لجوء المصارف السودانية إلى الاندماج يؤدي إلى رفع حجم النشاط الاستثماري وتحسين السيولة والربحية، وتوصل

إلى أن عمليات الاندماج في مصارف العينة قد حسنت من نشاط المصرف الناتج عن الاندماج، وذلك بترشيد إستخدام الموارد في عمليات الإقراض والاستثمار، إضافةً إلى زيادة معدلات النمو وتحسن مستوى الربحية والسيولة

2- دراسة *(***Audrey Astroff ;2013***)* مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير

معهد إدارة المؤسسات بجامعة نيس صوفيا-**أونتيبوليس** فرنسا، والموسومة بعنوان :

(La perception de la performance des fusions et acquisitions dans le secteur bancaire)

هدفت الدراسة إلى إبراز أهم العوامل المحددة لنجاح أو فشل عمليات الاندماج والاستحواذ في القطاع المصرفي، باعتبار أن نجاح هذه العمليات ليس مؤكداً، بل إن احتمالات الفشل كبيرة جداً، وعالج فيها الباحث إشكالية العوامل المحددة والمفسرة لنجاح أو فشل عمليات الاندماج والاستحواذ في القطاع المصرفي، وتوصل إلى أن هناك عدة عوامل تحدد نجاح أو فشل عمليات الاندماج والاستحواذ، وهذا ما أهمله العديد من الباحثين والدارسين لهذا الموضوع نتيجة اعتمادهم على الأساليب الكمية في حصر هذه العوامل، ومن بين هذه العوامل تحقيق التآزر في الات الاستراتيجية والتنظيمية وحتى الثقافية، أما العامل الحاسم في تحديد النجاح أو الفشل هو البعد التنظيمي لعمليات الاندماج والاستحواذ.

3-دراسة (سعاد حوحو2012-2013) مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر- بسكرة، والموسومة بعنوان **خوصصة البنوك لعمومية واندماجها وأثرهما على الاقتصاد دراسة إستشرافية لحالة الجزائر** هدفت الدراسة إلى معرفة الآثار الاقتصادية لخوصصة البنوك العمومية واندماجها، وعالجت فيها الباحثة إشكالية أهم الآثار المترتبة عن خوصصة المصارف واندماجها على الإقتصاد بصفة عامة، وعلى الإقتصاد الجزائري بصفة خاصة، وتوصلت إلى أن الآثار الاقتصادية المحتملة من خوصصة المصارف العمومية واندماجها في الجزائر، تشمل العديد من الآثار الايجابية، كالاستفادة من تبادل الخبرات والكفاءات الإدارية والمصرفية، وتحسين جودة الخدمات المصرفية، وانعاش سوق رأس المال وترشيد النفقات العامة، إضافةً إلى التخلص من الأعباء الإدارية والمالية الواقعة على عاتق الدولة، وتجنب مخاطر التصفية، أما الآثار السلبية فتتمثل في التخلص من العمالة الفائضة، ناهيك عن مخاطر الاحتكارات، وتعثر المصارف الكبيرة، التي قد تؤدي إلى مشاكل على مستوى الاقتصاد ككل.

4-دراسة (مطاي عبد القادر 2010-2011) مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر الموسومة بعنوان ، **الاندماج المصرفي ودوره في تحسين المراكز التنافسية للبنوك – حالة الجزائر**.

هدفت الدراسة إلى معرفة فعالية عمليات الاندماج المصرفي في رفع القدرات التنافسية للمصارف الجزائرية، وعالج فيها الباحث إشكالية مدى فعالية الاندماج المصرفي في تحسين وتنمية المراكز التنافسية للمصارف الجزائرية في ظل المتغيرات التي تعرفها السوق المصرفية العالمية، وتوصل إلى أن الاندماج يعمل على تعزيز القدرة التنافسية للمصارف، ليس فقط لامتلاك مزايا تنافسية أفضل قائمة على مجموعة الوفورات الداخلية أو الخارجية أو الإدارية الناتجة عن الاندماج، ولكن الأهم أن الكيان الجديد الناتج عن الاندماج يمتلك القدرة على تحقيق المزيد من الدقة الفائقة في عملياته، السرعة الفائقة في معاملاته، الفعالية الإشباعية للمتعاملين معه.

5- دراسة (**بن منصور موسى 2009-2010**) مقدمة لنيل دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة فرحات عباس- سطيف، والموسومة بعنوان **آثار الانضمام على قيمة الشركات المنضمة**"،هدفت الدراسة إلى إبراز الآثار المترتبة على الشركات بعد انضمامها وانعكاس ذلك على قيمتها، وعالج فيها الباحث إشكالية الآثار التي يتركها الاندماج على قيمة الشركات المنضمة أو المندمجة و توصل الى ان عملية الانضمام التي تقوم بها الشركات لها آثار ايجابية ومباشرة على القيمة السوقية لأسهمها و هو الامر الذي يدفع بها الى التمسك بهده الاستراتيجية وأنه من أسباب فشل بعض عمليات الانضمام في تعظيم أو رفع القيمة السوقية للشركات المنضمة، هو عدم تجانس ثقافات الكيانات الداخلة في الانضمام وعدم ارتباط أنشطتها.

الملاحظ على هذه الدراسات أن بعضها تناول موضوع القطاع المصرفي الجزائري ومسار الإصلاحات المتعاقبة عليه، والبعض منها تناول موضوع الاندماج المصرفي، والبعض الآخر تناول دور الاندماج المصرفي في زيادة القدرة التنافسية، بينما تسعى هذه الدراسة إلى إعطاء قيمة مضافة لهذه الدراسات، والتي تكمن في معرفة أهم متطلبات واستراتيجيات اعتماد الاندماج بالمصارف الجزائرية لرفع مستوى أدائها.

سابعاً: منهجية البحث

1-مصادر جمع المادة العلمية : إعتمدنا على أسلوب المسح المكتبي، وذلك بهدف التعرف على المراجع والبحوث والدراسات التي لها صلة بموضوع بحثنا، ونظراً لحداثة البحث نسبياً فإن معظم المراجع المعتمدة هي عبارة

عن بحوث ودراسات نشرت في دوريات متخصصة أو قُدمت في شكل أورق بحث في الملتقيات العلمية، إضافةً إلى البحوث العلمية المقدمة في رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه.

2-**منهج البحث** : اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لوصف واستعراض الإطار النظري للاندماج المصرفي وتطورات المنظومة المصرفية الجزائرية، واستنباط أهم انعكاسا على أداء وأعمال المصارف، إضافةً إلى منهج دراسة الحالة الذي تم استخدامه في تحليل إمكانية حدوث التقارب والاندماج داخل الجهاز المصرفي الجزائري وإعطاء رؤية مستقبلية لآفاق النشاط المصرفي في الجزائر.

ثامناً: حدود البحث

يتناول هذا البحث النظام المصرفي الجزائري، تطوره، محاور إصلاحه، هيكله، الواقع الحالي للمنظومة المصرفية، وكذا واقع المنظومة المصرفية الجزائرية من الاندماج المصرفي، إضافةً إلى تأهيل المصارف الجزائرية لاعتماد الاندماج المصرفي كحل مطروح حالياً للارتقاء بالمنظومة المصرفية الجزائرية، وبالتالي رفع أدائها وقدراتها التنافسية في عصر التكتلات المصرفية .

تاسعاً: خطة البحث

لقد تناولنا دراسة هذا الموضوع من خلال خطة البحث التي شملت على مقدمة عامة وفصلين وخاتمة عامة، بحيث يتناول **الفصل الأول** (**الاندماج المصرفي والاصلاحات**) كل ما يتعلق بالاندماج المصرفي. وذلك من خلال مبحثين حيث يتناول الأول : الاندماج المصرفي واليات تحقيقه والثاني : مراحل تطور النظام المصرفي في الجزائر بينما ركز **الفصل الثاني** والذي جاء بعنوان **الاندماج المصرفي في الجزائر** وذلك من خلال مبحثين حيث يتناول الأول : تفعيل دور بنك الجزائر وتحسين استراتيجية أداء المصارف الجزائرية والثاني : الاندماج المصرفي في الجزائر الواقع والافاق.

ثم ختمنا البحث بخاتمة عامة، تضمنت عرض النتائج واختبار الفرضيات في ظل نتائج البحث والاقتراحات وآفاق البحث.

الفصل الأول: الاندماج المصرفي والاصلاحات

لاشك أن التيار الجارف لعمليات الاندماج والاستحواذ المصرفي في أسواق المال العالمية جعلت العمل المصرفي يشهد تطورا وتنوعا سريعا لن تتمكن البنوك الصغيرة من مواكبته داخل الحدود المحلية، كما أن المتطلبات الجديدة لاتفاقية بازل بشأن كفاية رأس المال والملاءة المصرفية تفرض مزيدا من الضغوط على البنوك ولاسيما الصغيرة منها، هذا فضلا عن أن تحرير تجارة الخدمات المالية سوف يؤدى إلى زيادة حدة المنافسة بين البنوك المحلية والبنوك الوافدة التي تمتلك قدرات مالية و تكنولوجية هائلة تمكنها من تقديم خدمات عالية الجودة ومنخفضة التكاليف، مما سيؤثر على البنوك بصفة عامة والبنوك الصغيرة على وجه الخصوص. لقد تمكن الاندماج المصرفي من تكوين وحدات مصرفية كبيرة الحجم قادرة على المشاركة بنسبة كبيرة في تمويل خطط التنمية، بما تقدمه من تسهيلات مناسبة وقادرة في نفس الوقت على حصول على الخبرات الفنية والإدارية تمكنها من تقديم الخدمات المصرفية بكفاءة أكبر وبتكلفة أقل ومن خلال هذا الفصل سنحاول الإلمام بكل الجوانب المتعلقة بالاندماج المصرفي، لتوضيح بعض النقاط والمفاهيم الأساسية، من خلال بحثين أساسين:

المبحث الأول: الاندماج المصرفي واليات تحقيقه.

المبحث الثاني: مراحل تطور النظام المصرفي في الجزائر.

المبحث الأول: الاندماج المصرفي واليات تحقيقه

أصبحت ظاهرة الاندماج بين المصارف والمؤسسات المالية محط انتباه. كونها قد تعاظمت مؤخرا إلى درجة وصفها بأنها ظاهرة العصر ولغة العالم اليوم كما أ نها باتت مطلبا ملحا من جانب كثير من المنظمين والمتعاملين في أسواق المال إذ تشهد الأسواق المصرفية الدولية عمليات كثيرة وبأحجام كبيرة. يعتبر الاندماج أحد سبل النمو الخارجي المتاحة خاصة عند عجز المصارف عن التوسع العضوي باللجوء إلى مواردها الذاتية، بالرغم مما يكتنفه من مخاطر تتطلب دراية تامة و قدرة على التسيير و خبرة عالية من أجل امتصاص قدرات متزايدة ففي عصر يسير بخطى واسعة نحو عولمة اقتصادية أشمل بما تتضمنه من برامج إصلاح اقتصادية عامة و مصرفية خاصة أصبح الاندماج بين الكيانات ظاهرة عادية، بل حلا لا مفر منه لضمان القدرة على الاستمرارية، و عليه عرف القطاع المالي و المصرفي العديد من عمليات الاندماج و الاستحواذ التي غيرت المهنة المصرفية من خلال خلق مصارف قوية و قادرة على تأمين أفضل للخدمات المطلوبة و بأقل التكاليف. من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى التعريف بطبيعة وخصائص عميات الاندماج المصرفي والدوافع التي تقف وراءه والوقوف على اهم الشروط للاندماج المصرفي.

المطلب الأول :ماهية الاندماج المصرفي

تعتبر البنوك من الركائز الاساسية التي يعتمد عليها في تطوير الاقتصاديات ، خاصة في ظل التحديات العديدة التي تواجهها وتؤثر عليها ، فأصبحت الحاجة للبنوك ضرورة فعلية وحتمية في بناء وتكوين اقتصاد كل دولة ،وهذا الامر يتطلب تفعيل هذه المنشآت لزيادة كفاءتها وفعاليتها الادارية ،مما ادى الى زيادة قدرتها التنافسية والعمل على تحقيق اهدافها واستراتيجيتها وبرامجها ضمن اطار الوسط المالي والمصرفي ،وتحقيق التوازن بين الربحية والسيولة والامان من المخاطر لتصبح لدينا كيانات اكثر قوة ، قادرة على الصمود امام المنافسات الشرسة والمحافظة على تواجدها في الاسواق المصرفية.

الفرع الأول: مفهوم الاندماج المصرفي وتطوره التاريخي

تعددت التعريفات والمصطلحات في مجال اقتصاديات البنوك فيما يتعلق بالاندماج ويمكن توضيحها والتفريق بينها من خلال ما يلي:[1]

[1] عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002/2003، ص: 153.

اولا: مفهوم الاندماج المصرفي

–الاندماج: هو نوع من التوسع ينطوي على تملك منشأة لمنشأة أخرى مستهدفة لتمحي شخصيتها ويختلف الاندماج عن الاتحاد الذي يتكون من منشأتين أو أكثر تظل شخصيتهما على ما هي عليه بينما تظهر في حالة الاندماج منشأة جديدة إلى الوجود". [1]

–الدمج:: يقوم على عمل غير ارادي تتخذه الدولة عندما تقتضيه الظروف الاقتصادية او ضرورات المنافسة ويتم بناءا على تدخل من جانب الدولة بهدف تنفيذ سياسة معينة وبما يخدم المصالح القومية ويتماشى مع الأهداف الاقتصادية والسياسية التي تسعى إلى تحقيقها، فهي تلجأ إلى هذا الأسلوب (الدمج) بين الشركات والبنوك حتى توفر لها مقومات الاستمرار وخوض تجربة المنافسة الشرسة وتحسين مستوى رأس المال.[2]

–الاستحواذ: يعني قيام البنك الدامج أو المغير (بنك كبير) بالاستيلاء على البنك المندمج أو المستهدف (بنك صغير أو أكثر) ومن ثم فإن البنك المندمج يختفي ويذوب في البنك الدامج وغالبا ما يتخذ أسمه أيضا ،[3]وبناء على ذلك ولغرض التفصيل سنحاول اعطاء مفهوم الاندماج من الناحية اللغوية ، والقانونية والاقتصادية.

1 ـ مفهوم الاندماج من الناحية اللغوية :

الاندماج هو عكس الانفصال ، ولغويا يعني الاندماج دمج الشيء في الشيء أي دخل واستحكم فيه.[4] والاندماج هو انضمام عدة مؤسسات بعضها إلى بعض انضماما تفقد فيه كل واحدة منها استقلالها وتحل محلها شركة واحدة، وتعني كلمة 'دمج" في الأعمال التجارية ضم شركتين أو أكثر لإنشاء شركة واحدة.[5]

2 ـ مفهوم الاندماج من الناحية القانونية :

من الناحية القانونية يعرف الاندماج على أنه "اندماج مؤسسة صغيرة بمؤسسة أكبر منها، ينجم عنه اختفاء المؤسسة الأولى، أي اندماج شركة أو شركات صغيرة في شركة كبيرة بإحدى الطرق المعروفة، وقد تقوم الشركة بعد ذلك بحل شركتهم وتصفيتها.

---

[1] منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، منشأة المعارف، الإسكندرية. 1998 ص: 529.

[2] محمد إبراهيم موسى، اندماج البنوك ومواجهة آثار العولمة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008 ص: 43،42.

[3] شناقر وردة. اثر الاندماج المصرفي على القدرة التنافسية للبنوك التجارية ، دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود وتمويل ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2008-2009 ص: 35.

4 محمود أحمد التوني ،الاندماج المصرفي ، دار الفجر للنشر والتوزيع القاهرة ص: 61.

[5] انطوان الناشف. خليل الهندي. العمليات المصرفية والسوق المالية :ج 1., المؤسسة الحديثة للكتاب, لبنان، 1998، ص: 170.

يرى البعض أن الاندماج ذو طبيعة عقدية فهو عبارة عن عقد يقوم على الإدارة بين شركتين أو أكثر بمقتضاه يتم اتفاقها على وضع أعضائها وأموالها في شركة واحدة ،ويرى البعض الآخر أنه يتأسس على أنظمة قانونية أخرى ، وأيا كانت طريقة الاندماج بالامتصاص أو بالضم فانه يقوم على اربعة عناصر :

ـ شركتان أو أكثر قائمتان قبل الاندماج.

ـ اتفاقية الاندماج تربط بين الشركات المعنية.

ـ وضع كافة الشركاء حصصهم في هذه الشركات في مجموع مشترك.

ـ فناء الشخصية المنوية للشركة المندمجة.

وهذه العناصر مجتمعة هي التي تميز الاندماج عما يشبهه من نظم وعقود.[1]

3 . مفهوم الاندماج من الناحية الاقتصادية:

يعرف الاندماج من الناحية الاقتصادية على أنه:

أ. يقصد بالاندماج المصرفي: "أنه اتفاق يؤدي إلى اتحاد بنكين أو أكثر وذوبانهما إراديا في كيان مصرفي واحد، بحيث يكون الكيان الجديد ذو قدرة أعلى وفاعلية أكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تتحقق ،قبل إتمام عملية تكوين المصرف الجديد".[2]

ب. الاندماج المصرفي هو اتحاد بين أكثر من بنك، وينطوي على الاستحواذ على بنك أو أكثر بواسطة مؤسسة مصرفية أخرى، ويتحصل البنك المندمج عادة على ترخيص، أما البنك الجديد فيتخذ اسم المؤسسة المندمجة.[3]

ج ـ يمكن لنا تعريف الاندماج المصرفي :بانه تحرك جمعي نحو التكتل والتكامل والتعاون ما بين بنكين او أكثر، لإحداث شكل من أشكال التوحيد يتجاوز النمط الشكل الحالي إلى خلق كيان أكثر قدرة وفاعلية على تحقيق أهداف كانت تبدو مستعصية التحقيق قبل إتمام عملية الاندماج."

1 بركان زهية، الاندماج المصرفي بين العولمة ومسؤولية اتخاذ القرار، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة سعد دحلب, البليدة؛ العدد 2، ص174،175.

2 بوزعرور عمار دراوسي مسعود. الاندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية –حالة الجزائر–،مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية–واقع وتحديات–. جامعة الشلف. يومي: 15:14 ديسمبر 2004، ص: 138.

3 بورمة هشام, النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية» مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير» تخصص إدارة مالية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2008/2009 ص: 83.

ومن هنا فإن الاندماج عملية انتقال من وضع تنافسي معين، إلى وضع تنافسي أفضل، وهو تجاوز المحددات الحجم إلى إطارات الجهوية والشخصية المصرفية، وهو تخاطب جهوي جبهوي من أجل تحقيق ثلاثة أبعاد رئيسية هي:

البعد الأول: مزيد من الثقة والطمأنينة والأمان لدى جمهور العملاء والمتعاملين، خلق وايجاد سمعة وانطباع إيجابي أفضل وأرقى وأحسن عن الوضع السابق للاندماج.

البعد الثاني: خلق مناخ ومحيط تعامل حركي تنافسي تزداد معه قدرة البنك على صناعة الفرص الاقتصادية.

البعد الثالث: إحلال كيان إداري جديد قائم على رصيد متراكم من الخبرة، ليؤدي وظائف البنك بكفاءة عالية.

ثانيا: التطور التاريخي للاندماج المصرفي

أولا: المرحلة الأولى (1893-1904): ارتبطت هذه الموجة بالثورة الصناعية حيث ظهرت التكتلات الدولية خلال فترة الستينات حتى الثمانينات من القرن التاسع عشر، وكان الباحثون المبكرون لديهم القليل من التوثيق الرسمي حول الموجة الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية، والبداية كانت بعد الذعر المالي لعام 1893، وبلوغ قمة أو ذروة الاندماج لعام 1893 حين اختفى أكثر من 401 مؤسسة مالية[1].

وفي هذه الموجة حصلت اندماجات كبيرة والتي خلقت عمالقة الشركات الأساسية في مجال الحديد والصلب والهواتف والنفط والتعدين والسكك الحديدية، أما الموجة في بريطانيا كانت قليلة حتى عام 1914.

ولكن بعد ذلك رافق إخفاق لحق بحركة الاندماج، فمن بين 328 صفقة أخفق نحو 154صفقة، وكان من أسباب ذلك رشوة المشروعين القانونيين لإنجاح الصفقات وانتشار عمليات السرقة.

إن محصلة تلك التطورات كانت ظهور دلالات الأزمة المالية خلال فترة (1907-1904) إذ خفض الجهاز المصرفي رؤوس الأموال المعروضة إضافة إلى انخفاض أسعار المعادن والموارد الأولية، إثر محاولة احتكار المواد الأولية وانعكست تلك الأزمة على بورصة نيويورك فانخفض مؤشر سوق الأسهم من 9635 في الربع الثالث من عام 1907 في الربع الرابع من نفس العام، فأدى ذلك إلى إعلان أكبر مصرف في الولايات المتحدة الأمريكية 'ناشيونال بنك أوكومارز إفلاسه، مما أدى بالمودعين إلى التسارع في سحب إيداعاتهم، ثم تتالت الإفلاسات وتوقفت المصارف عن الدفع، إلى أن وضعت الحرب العالمي الأولى وسلسلة الاندماجات المصرفية التي تلتها نهاية هذه الموجة.

[1] محسن أحمد الخضيري، العولمة الاجتياحية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2001، ص: 319 -321.

ثانيا: المرحلة الثانية (1919-1929): حصلت في هذه المرحلة اندماجات متزايدة بين الصناعات التي كونت خلال المرحلة الأولى، وكان الحافز الرئيسي وراء هذه الموجة زيادة الفوائد المتعلقة بالإنتاج الكبير، مما أدى إلى النجاح في حماية براءة الاختراع والحفاظ على العلامات التجارية وتجميع رؤوس الأموال، وقد انتشرت تلك الاندماجات في الصناعات المتخصصة في معالجة الأغذية والكيميائيات والتعدين والسيارات. ولم تخرج الصناعة المصرفية عن هذه التطورات بل اندفعت باتجاه الاندماج حيث تشير البيانات إلى تقلص عدد المصارف من 30419 عام 1921 إلى 25113 عام 1929.

وفي هذا الوقت كانت بريطانيا تحقق اندماجات توازي الاندماجات في الولايات المتحدة الأمريكية ومن أبرزها تشكيل شركة أي سي أي من أربع شركات كيميائية، انتهت هذه الموجة إثر أزمة عام 1929 التي تعد من كبرى الأزمات الاقتصادية من حيث العمق والخطورة، نظرا لما خلفته من انعكاسات اقتصادية وسياسية على صعيد النظم الاقتصادية العالمية.[1]

ثالثا: المرحلة الثالثة (1955-1987): تقف الأسباب التقليدية السابقة وراء هذه الموجة إضافة إلى الأسباب الجديدة التي ظهرت بعد التدهور الاقتصادي نتيجة الحرب العالمية الثانية ومحاولة التوافق مع الظروف الجديدة في مقدمتها أن القيمة الحقيقية لمئات الشركات لا تعكس القيمة الموجودة في السوق آنذاك وخصوصا في ظل الثورة الكينزية التي أدت إلى التزام معظم الحكومات الأوروبية الغربية بالتوظيف والاستخدام، وهو ما قلل من الاندماجات الدفاعية لمواجهة حالة التدهور التي حصلت أثناء الحرب العالمية الثانية.

رابعا: المرحلة الرابعة (1988-1997): بدأت خلال الربع الثالث من عام 1992 إثر نتائج حرب الخليج الثانية، إذ كانت في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والدول الصناعية الأخرى مشكلات في الميزانيات الحكومية، فاضطرت إلى إجراء تخفيضات في نفقات الدفاع وفي الوقت نفسه أجبر الكثير من الصناعات العسكرية على الدخول في موجة من الاندماجات والتوجه، وقد ارتبطت هذه الفترة بسياسات التحرير وثورة المعلومات والاتصالات، وهو ما يبرز بداية تاريخ جديد في الاندماج فظهرت عدة اندماجات مصرفية في تلك الفترة.

ففي أوربا أدت الاندماجات إلى تراجع عدد البنوك في فرنسا من 801 بنكا 1990 إلى 626 بنكا عام 1994، وخلال نفس الفترة تراجع عدد البنوك الهولندية من 153 بنكا إلى 127 بنكا، أما إيطاليا فقد انخفض عدد بنوكها من 1065 بنك إلى 1003، في إسبانيا تراجع عدد البنوك من 362 إلى 314 بنك واستمر تنامي حجم عمليات الاندماج في أوربا في سنوات التسعينات، حيث تشير التقديرات على أن قيمة هذه العمليات قد

[1] محسن أحمد الخضيري، العولمة الاجتياحية، مرجع سابق، ص: 322.

تجاوزت 400 مليار دولار عام 1997، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد شهدت عمليات اندماج كثيرة بحيث انخفض عدد المصارف من 8700 عام 1992 إلى 7000 مصرف عام 1998.

فيما يخص الدول العربية فقد شهدت هي الأخرى في هذه الفترة 16 حالة اندماج شملت المصارف في السعودية، تونس، عمان، الأردن، مصر ولبنان.

خامسا: المرحلة الخامسة (2010–1998): في النصف الأول من عام 1998 تم الإعلان عن صفقة اندماج بقيمة تريليون دولار مساويا بذلك كل الصفقات التي أنجزت خلال 1997 وساعد ذلك على زيادة كفاءة الاتصالات والقضاء على صعوبة اللغة المالية الموحدة باستخدام اللغة الانجليزية، وهو ما دفع إلى تخطي الحدود الإقليمية والقارية خصوصا بين الدول المتقدمة نفسها.

ـ الفرع الثاني :نظريات الاندماج المصرفي:

يعتبر الاندماج المصرفي من متطلبات تطور النشاط المصرفي العالمي. يتمكن البنك من خلاله التكيف والتفاعل مع العولمة وتحدياتها. فالاندماج ضرورة حتمية لتزايد وتعزيز القدرة التنافسية، فتلجأ البنوك إلى اقتصاديات الحجم للوصول إلى حجم مناسب وزيادة الكفاءة مع تقليص التكاليف والأعباء سعيا وراء تعظيم الربح. ونشير هنا أن الوزن الاقتصادي للكيان المصرفي الناتج عن الاندماج بين جملة من المصارف لا يمثل سوى مجموع الأوزان الاقتصادية لهذه البنوك، لأنه ينشأ عن الاندماج تفاعل اقتصادي يفوق بكثير ذلك المجموع بما يتولد من وفرات اقتصادية أكبر تظهر من خلال ارتفاع مستويات الأداء هناك عدة نظريات توضح أسباب القيام بالاندماجيات من ضمنها ما يلي:

أولا: نظرية تعظيم القيمة

ترى هذه النظرية ان الاندماج سببه الأساسي تعظيم قيمة المصرف وتنقسم هذه النظرية الى ثلاثة اقسام هي[1]:

1.نظرية الكفاءة: يتم التخطيط للاندماج بإحداث حالة من الذوبان بين الشركات المندمجة لتوليد أرباحا أكبر مما قد حققته كل شركة منفصلة وهناك ثلاث أنماط لذوبان بين المصارف المندمجة هي:

أ. الذوبان المالي: وبموجبه تتمكن المصارف المندمجة من الحصول على راس مال جديد بتكلفة قليلة نتيجة لزيادة حجمها.

[1] فضل علي ناجي. الدمج المصرفي واختيار نموذج ملائم لدمج البنوك اليمنية. اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة القاهرة.2006. ص: 09

ب. ذوبان العمليات: ويتم ذلك من خلال ترابط العمليات ونقل المصاريف. وادماج الخبرات مثل توحيد جهود الإعلان او توزيع او تقديم الخدمات وتكاملها. او تبادل نتائج وخبرات البحوث والتطوير.

ج. الذوبان الاداري: ويتحقق ان كان مديرو المصارف العارضة للاندماج يقومون بتطبيق نظم وأساليب إدارية أفضل من المصارف الأخرى المستهدفة للاندماج وتحقق تلك الأساليب والنظم الإدارية زيادة مستوى الفاعلية بعد الاندماج.

2/نظرية الاحتكار: وهذه النظرية تفترض ان أرباحا طائلة يمكن ان تتحقق بالسيطرة على السوق وامساك زمام القوة. علاوة على ما يتوفر لدى البنوك المندمجة من ميزة استغلال الفرص المتاحة بل والتواطؤ أحيانا مع البنوك الأخرى المنافسة لتوزيع الفرص وتكييفها وفقا لمصالحها.

3/نظرية القيمة: وهذه النظرية ترى ان المديرين الذين تراودهم الفكرة لإدماج بنوكهم مع بنوك أخرى. لديهم معلومات أفضل عن قيمة البنوك المستهدفة للاندماج بدرجة تفوق مستوى توقعات المستثمرين او المعلومات المتاحة في سوق الأوراق المالية وان تلك البنوك في حالة اندماجها سوف تزداد قيمتها السوقية.

ثانيا :نظريات الكفاية تشير هذه النظريات الى ان عمليات الاندماج او الاشكال الأخرى للإعادة تخصيص الأصول هامة جدا من ناحية كونها تحقق منافع اجتماعية وهي تشمل بصفة عامة تحسين أداء الإدارة او تحقيق صيغة التعاون (الاندماج) من خلال صيغة [2+2=05] وتشمل هذه النظريات على[1] :

1/نظرية الكفاية التفاضلية: تعني هذه النظرية انه إذا كانت انه إذا كانت إدارة البنك (ا) أكثر كفاية من إدارة البنك (ب) وإذا قام البنك (ا) بالاستحواذ على البنك (ب) ثم قام بتوصيل مستوى الكفاية مستوى كفاية البنك (ب) الى مستوى كفاية البنك (ا) فان الكفاية ترتفع من خلال الاندماج. ويحقق هذا الامر مكسبا شخصيا في الوقت نفسه وسوف يرتفع مستوى الكفاية في الاقتصاد من خلال القيام بمثل هذه العمليات من الاندماج.

2/نظرية الإدارة غير الكفؤة: ان الإدارة غير الكفؤة لا تؤدي المهام المطلوبة منها على الرغم من أهمية ذلك. وقد تستطيع مجموعة إدارية أخرى إدارة الفصول في نفس مجال النشاط بكفاءة اعلى. وإذا كان الامر كذلك فان ذلك يعتبر سببا منطقيا للاندماج المتنوع. وتكون هذه النظرية أساسا للاندماج بين المصارف ذات الاعمال غير المرتبطة ببعضها البعض.

1 طارق عبد العال حماد اندماج و خصخصة البنوك مرجع سابق .ص:43

3/نظرية التعاون التشغيلي: يمكن القيام بالتعاون التشغيلي من خلال عمليات الاندماج الافقية او الراسية او المتنوعة. وتفترض النظرية التي ترتكز على التعاون التشغيلي وجود اقتصاديات الحجم في الصناعة.

ويعتبر الاندماج الراسي من المجالات التي يمكن فيها تحقيق اقتصاديات التشغيل فالتحاد الشركات في عدة مراحل مختلفة من الصناعة ربما يقدم تنسيقا أكثر تأثيرا للمستويات المختلفة ويشير الجدل الى انه يمكن تجنب تكاليف الاتصال او الاشكال المختلفة المساوية عن طريق الاندماج الراسي.

ثالثا: نظرية بناء السيطرة :ان الاندماج وفقا لهذه النظرية يتم التخطيط له وتنفيذه من قبل المديرين لتعظيم منافعهم الشخصية. بغض النظر عن مصالح واهداف حملة الأسهم. وذلك لان قوة هؤلاء المديرين ومراكزهم ومستقبلهم الوظيفي ومنافعهم الشخصية ترتبط ارتباطا مباشرا بحجم الشركة ومعدل نموها. [1]

رابعا: نظرية المعلومات والإشارات

لقد اشارت بعض الى ان أسهم الشركة المستهدفة في عروض الاندماجيات تتجه نحو إعادة التقييم الأعلى. حتى إذا فشل العرض المقدم يتم إعادة النظر فيه. ومن الافتراضات التي ترتكز على هذه الملحوظة العلمية هو ان المعلومات الجديدة تتولد نتيجة لعرض الاندماج. فتستمر عملية إعادة التقييم.[2]

خامسا: نظرية الازعاج والقلق

الاندماج في هذه النظرية يحدث عندما يوجد تباين في التقييم بين كل من البائع والمشتري في فترات الازمات الاقتصادية. والتباين في تقدير حجم المخاطر الناتجة عن تلك التقلبات الاقتصادية.

سادسا : نظرية طموح الإداريين

يرى أنصار هذه النظرية أن طموح الإداريين قد يدفع أحيانا إلى الاندماج، حيث أن الإداريين(القيادات الإدارية) عندما تطمح إلى تحقيق نجاحا قد تدفع بالمصارف إلى تحقيق عمليات الاندماج.[3]

ـ الفرع الثالث : أنواع وأهمية الاندماج المصرفي

اولا: أنواع الاندماج المصرفي

1فضل علي ناجي. مرجع سابق. ص:03

[2] طارق عبد العال حماد اندماج و خصخصة البنوك مرجع سابق. ص:04

3 مطاي عبد القادر. الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنه النظام المصرفي. مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية. العدد 07.جوان 2010.ص:119

تتنوع أنواع الاندماج المصرفي مع تنوع وتعدد الأسباب والدوافع والظروف والأهداف المستقبلية من عملية الاندماج، ومن ثم فإن مجمل هذه العناصر يجعل للاندماج المصرفي أنواع متعددة ولكل منها دواعي استخدام ومقتضيات ومحاذير يجب أخذها في الاعتبار، وعلى هذا يمكن لنا أن نحدد أنواع وأشكال الاندماج المصرفي على النحو التالي :

أ: الاندماج المصرفي من حيث طبيعة نشاط الوحدات المندمجة

تتعدد أنواع الاندماج المصرفي الناتجة عن ارتباط بنكين معا سواء يعملان في أنشطة متماثلة أو غير متماثلة أو تتشابه الخدمات التي يقدمها أو تختلف ويمكن لنا أن نقسم الاندماج المصرفي طبقا لهذا المعيار على النحو التالي :

1- النحو الاندماج المصرفي الأفقي: يتم الاندماج المصرفي الأفقي بين بنكين أو أكثر يعملان في نفس نوع النشاط أو الأنشطة المترابطة فيما بينها مثل البنوك التجارية أو بنوك الاستثمار والاعمال او البنوك المتخصصة وغيرها ، ويخلق هذا النوع من الاندماج المصرفي مشكلة نمو متزايد الاحتكارات المصرفية العملاقة في السوق وهو ما عانى منه الاقتصاد الأمريكي خلال فترة الستينات لأن ومعظم الاندماجات كانت لمؤسسات تعمل في نفس النشاط وهو ما دفع السلطات التشريعية الأمريكية أن تسن القوانين التي تحد من مثل هذه الاحتكارات وهذا النشاط حتى تضمن سيادة روح المنافسة ومعنى ذلك أن الحكومات يمكن أن تقوم بتنظيم عمليات الاندماج المصرفي الأفقي نظرا لأن لها تأثير سلبي على المنافسة وتتيح الحصول على أرباح احتكارية. ولذلك توجد في العديد من الدول تنظيمات حكومية لمنع ومكافحة الاحتكارات.[1]

2 -الاندماج المصرفي الرأسي: وهو الاندماج الذي يتم بين البنوك الصغيرة في المناطق المختلفة و البنك الرئيس في المدن الكبرى أو العاصمة بحيث تصبح هذه البنوك الصغيرة وفروعها امتدادا للبنك الكبير ومثال على ذلك ما حدث في القطاع المصرفي المصري من حالة اندماج لخمسة عشر بنكا من بنوك التنمية الوطنية في المحافظات في البنك الوطني للتنمية بالقاهرة.[2]

3 -الاندماج المصرفي المتنوع: ويقصد بهذا النوع من الاندماج المصرفي، ذلك الذي يتم بين بنكين أو أكثر يعملان في أنشطة مختلفة غير مترابطة فيما بينها أي الاندماج الذي يمكن إتمامه بين أحد البنوك التجارية وأحد البنوك المتخصصة أو بين أحد البنوك المتخصصة وأحد بنوك الاستثمار والأعمال، وهو ما يعني اختلاف الخدمات المصرفية التي يقدمها كل بنك وهذا النوع من الاندماج المصرفي يحقق عملية تكامل في الأنشطة بين البنكين المندمجين.[3]

1 عبد المطلب عبد الحميد العولمة واقتصاديات البنوك مرجع سابق؛ ص: 162.

2 محمود أحمد التوني، مرجع سابق، ص: 76.

3 عبد المطلب عبد الحميد. العولمة واقتصاديات البنوك؛ مرجع سابق . ص: 165.

ب: الاندماج المصرفي من حيث العلاقة بين أطراف عملية الاندماج :

ومن هذا المدخل والمعيار يمكن تقسيم الاندماج المصرفي إلى ثلاثة أنواع يمكن إيضاحها على النحو التالي:

1 –الاندماج الطوعي الإرادي: ويعرف الاندماج الطوعي أو الإرادي على أنه الاندماج الودي، الذي يتم بموافقة كل من إدارة البنك الدامج والبنك المندمج، وفي ظل هذا النوع من الاندماج المصرفي نجد أن الدامج الذي يخطط أو يرغب في الحصول على بنك آخر وهو البنك المندمج، يتقدم بعرض الشراء لمجلس إدارة البنك المندمج ومن ثم تقوم إدارة كل من البنكين بتقديم كتاب إلى مساهمي البنك في كل منهما توصي فيه بالموافقة على عملية الاندماج المصرفي، وفي حالة إتمام الموافقة ومع عدم وجود معارضة من الحكومة فإن البنك الدامج يقوم بشراء أسهم البنك المندمج إما عن طريق السداد النقدي أو تقديم أوراق مقابل قيمتها مثل السندات أو الأسهم الممتازة أو الأسهم العادية.

وتجدر الإشارة إلى أن السلطات النقدية في العديد من الدول تعمل على تشجيع الاندماج المصرفي الطوعي أو الإرادي من خلال إظهار مزايا وفوائد الاندماج المصرفي وخلق الحوافز التي تدفع البنوك إلى الاقتناع بالاندماج والقيام به طوعيا مما يمكنها من توفير الموارد المالية للبنوك والتي تمكنها من ممارسة نشاطها على أكمل وجه لتستطيع البقاء والاستمرار في ظل المنافسة العالمية والعولمة.[1]

2 –الاندماج المصرفي الإجباري: ويتم الاندماج المصرفي الإجباري نتيجة لتعثر أحد البنوك مما يضطر السلطات النقدية إلى جعله يندمج في أحد البنوك القوية، وهنا يحمل مفهوم الاندماج معنى الدمج المصرفي، ونلاحظ أن هذا النوع من الاندماج لا يفضل اللجوء إليه وانما يجب أن يتم بصورة استثنائية، من أجل خدمة مصلحة الاقتصاد القومي بشكل عام أو القطاع المصرفي بشكل خاص، حيث يستخدم هذا النوع من الاندماج كملجأ أخير لتنقية الجهاز المصرفي من البنوك المتعثرة أو تلك التي على وشك الإفلاس أو التصفية، ويجب أن يصاحب الاندماج الإجباري حوافز مثل: إعفاءات ضريبية مشجعة، أو عن طريق مد البنك الدامج بالقروض المساعدة مقابل تعهده بتحمل كافة الالتزامات الخاصة بالبنك المدمج.[2]

3 –الاندماج المصرفي العدائي : والاندماج المصرفي العدائي هو الذي يتم ضد رغبة إدارة البنك المستهدف للاندماج وهو اندماج لا إرادي و يأخذ مفهوم الاستحواذ ويواجه الاندماج المصرفي العدائي معارضة شديدة من جانب إدارة البنك المندمج والذي يطلق عليه في هذه الحالة بالبنك المستهدف. بينما يطلق على البنك الدامج بالبنك المغير نتيجة محاولاته المتعددة للاستحواذ على البنك المستهدف دون موافقة أدارته، إما نتيجة لتدني السعر المعروض أو للمحافظة على الاستقلالية أو لضعف إدارة البنك المستهدف.

[1] عبد المطلب عبد الحميد. العولمة واقتصاديات البنوك؛ مرجع نفسه . ص: 164.

[2] محمود احمد التوني ، مرجع سابق ، ص : 76.

والاستيلاء العدائي على البنك المستهدف كما هو واضح يحدث ضد رغبة إدارته حيث تقوم إدارة البنك المغير بتقديم عرضها للشراء مباشرة إلى مساهمي البنك المستهدف ويطلب في هذا العرض شراء أسهمهم مقابل سعر معين، وعادة يكون سعر شراء السهم أعلى من السعر السوقي الحالي له، وهذا يمتل حافزا لمساهمي البنك المستهدف لقبول هذا العرض من ناحية، كما أنه يتطلب على مقاومة الإدارة من ناحية أخرى، وبعبارة أخرى يمكن للبنك المغير الاستحواذ على أسهم البنك المستهدف عن طريق شرائها من البورصة أي سوق الأوراق المالية، لذا فإن الاندماج العدائي وهو دمج لا إرادي بطبيعته، يترتب عليه العديد من النزاعات بين البنوك، كما قد يصل الصراع بين البنكين إلى المحاكم والتقاضي.[1]

ج: الاندماج المصرفي بمعايير أخرى

هذا المدخل يقوم على تقسيم الاندماج المصرفي طبقا لبعض الشواهد العملية والتجريبية وبالتالي يمكن أن نجد في هذا الإطار عدة أنواع من الاندماج المصرفي من أهمها:

1 –الاندماج بالابتلاع التدريجي: ويتم من خلال ابتلاع بنك لبنك آخر تدريجيا من خلال شراء فرع أو فروع معينة للبنك الذي يتم ابتلاعه، ثم بعد فترة يتم شراء فرع آخر وهكذا، إلى أن يتم شراء كافة الفروع والوحدات الخاصة بهذا البنك ويتم ذلك سواء في السوق المصرفية العالمية أو المحلية.[2]

2 –الاندماج بالحيازة والنقل للملكية: من خلال شراء أسهم البنك المراد إدماجه والسيطرة عليه، ويتم ذلك بشكل تدريجي أو فجائي وفقا للقدرة المالية المتوفرة، ومدى إمكانية ورغبة حاملي أسهم البنك الآخر في عرضها للبيع والتخلص منها، وبصفة خاصة إذا ما كانت القوانين والتشريعات تسمح بذلك.[3]

3 –الاندماج بالامتصاص الاستيعابي: من خلال شراء عمليات مصرفية بذاتها مثل: العمليات الخاصة بمحافظ الاوراق وعمليات الائتمان المصرفي وعمليات التوريق الديون والمشتقات المصرفية ،ويتم ذلك بشكل متتابع حتى اتخاذ قرار الاندماج بشكل نهائي.[4]

4– الاندماج بالضم: الاندماج بطريق الضم ويقصد به التحام بنك أو أكثر ببن كآخر مما ينشأ عنه زوال الشخصية المعنوية، ووفقا لهذه الطريقة يقوم أحد البنوك بضم أو ابتلاع بنك آخر أو أكثر بهدف تحقيق غرض معين، مما يترتب على أثره انقضاء الشخصية المعنوية للبنوك المنضمة وانتقال جميع حقوقهم والتزاماتهم إلى البنك

1 عبد المطلب عبد الحميد. العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص: 165.

2 مطاي عبد القادر، الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 7، جامعة محمد خيضر، بسكرة – الجزائر، جوان 2010، ص: 113.

3 محسن أحمد الخضيري، العولمة الاجتياحية. مرجع سابق. ص: 322.

4 محمود احمد التوني ، مرجع سابق ، ص : 78.

الضام أو الدامج، وتعد هذه الصورة للاندماج الأكثر شيوعا وانتشارا ، نظرا لسهولة الإجراءات التي تمر بها عملية الاندماج وقلة النفقات التي تتطلبها.[1]

5 –الاندماج بالمزج: ويقوم هذا النوع على إحداث مزيج متفاعل من بنكين أو أكثر يمتزجا ليخرج إلى الوجود كيان مصرفي جديد خليط من البنكين أو البنوك المندمجة، وبمعنى آخر يحمل البنك الجديد اسم جديد وشعار ورمز جديد وعلامة تجارية جديدة.[2]

ثانيا: أهمية الاندماج المصرفي

نظرا لأهمية الاندماج المصرفي من الناحية الاقتصادية يمكن توضيحها كما يلي:

أ: الاندماج كبديل للإفلاس

عندما تواجه إحدى البنوك التجارية المؤمن عليها مشاكل قد تؤدي إلى فشلها، فإن هيأة التأمين على الودائع الفيدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على التدخل العاجل لحماية أموال المودعين ولعدم هز الثقة في الجهاز المصرفي يتوفر خياران أساسيان أمام هيأة التأمين الفيدرالية الأمريكية عند فشل أحد البنوك وهما:

الخيار الأول: رد أموال المودعين المؤمنين وتصفية البنك.

الخيار الثاني: ويسمى الشراء واحياء البنك الفاشل.

وهناك فروقات كبيرة ما بين عملية الشراء واحياء البنك الفاشل وبين عملية الاندماج بين الشركات غير المالية منها: اختلاف مواقف الأفراد للبنوك المستهدفة للاندماج، فالبنوك المستهدفة للاندماج كانت تواجه صعوبات مالية وتم إغلاقها في تاريخ الاندماج، وأكثر من ذلك فإن حملة الأسهم في البنك المستحوذ عليه لا يمكنهم الحصول على أي مكاسب لأن نصيبهم من الثروة كان مهددا بالإفلاس، وأي قيمة إيجابية تتحقق من البنك الفاشل والمستهدف للاندماج يمكن أن تفيد هيأة التأمين على الودائع الفدرالية وحملة الأسهم للبنك الدامج فقط[3].

فعندما تقرر هيأة التأمين الفيدرالية إدماج بنك ناجح باستخدام طريقة الشراء والإبقاء على الحياة، فإن ذلك عادة ما يكون نتيجة عدة شهور من التحليل الدقيق والتشاور مع مديري البنوك السلطات التنظيمية المعنية، وذلك عكس النظرة السطحية التي قد تبدو للبعض بأن هيأة التأمين تتصرف بسرعة وفي خلال 24 ساعة من إعلان فشل البنك .

تبدأ عملية الاندماج واعادة افتتاح البنك في ظل ملكية البنك الدامج الجديد، فالأمر ليس بالسهل فقبل إغلاق البنك الفاشل تقوم هيئة التأمين والسلطات التنظيمية المصرفية الأخرى بإجراء تحليل مفصل للأصول والالتزامات

1 محمد إبراهيم موسى. مرجع سابق، ص: 46.

2 محسن أحمد الخضيري. الاندماج المصرفي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 22007 ص: 47.

3 طارق عبد العال حماد، اندماج وخصخصة البنوك, مرجع سابق، ص: 10.

الخاصة بالبنك وتكون قد قررت أن رأسماله قد ضعف لدرجة أنه لا يمكنه الاستمرار في أداء عملياته المكلف بها وتقوم هيأة التأمين على الودائع الفيدرالية قبل إغلاق البنك الفاشل بالاتصال بالبنوك الناجحة واخبارهم بموعد إغلاق البنك، وتعلن أنها سوف تقبل عطاءات لاندماج البنك الفاشل، وتقوم البنوك الكبيرة الدامجة بالمزايدة على قيمة البنك كمؤسسة مستمرة ويستلم البنك الذي ترسو عليه المزايدة من البنك الفاشل كل الالتزامات الكبيرة بالقيمة الدفترية للودائع :وهي قيمة الودائع من موجودات البنك ،والأصول النقدية والأوراق المالية القابلة للبيع ومباني البنك وفقا للقيمة السوقية وهي قيمة البنك في السوق من خلال التقاء قوى العرض والطلب.

ولأن التزامات البنك الفاشل أكبر من أصوله لذلك فإن هيأة التأمين على الودائع الفيدرالية سوف تتحمل هذا الفرق بين الأصول والالتزامات ناقص المبلغ الذي قدمه البنك المشتري.

ومن الأهداف التي تدفع هيأة التامين لاستخدام طريقة الشراء واعادة الحياة هي تخفيض الخسائر في الأموال المؤمن عليها والمودعة لديها، وتخفيض احتمالات انهيار الأسواق المالية والتي ربما تؤثر على النظام المصرفي .[1]

ب: تعظيم القيمة السوقية للبنك

تعرف القيمة السوقية للبنك بأنها مجموع أصول وخصوم البنك في السوق وذلك حسب قانون العرض والطلب.

ومن هذا التعريف نستطيع أن نقول متى يكون الاندماج مربحا ومتى يكون عكس ذلك، وهذا بمقارنة القيمة السوقية للبنك الجديد (بعد الاندماج) من إجمالي القيمة السوقية للبنوك المستقلة قبل صفقة الاندماج، واذا تجاوزت القيمة بعد الاندماج القيمة قبل الاندماج فهذا يعني أن الاندماج قد رفع القيمة، أما إذا حصل العكس فإن الاندماج يكون قد أدى إلى تخفيض القيمة. والاندماج يزيد من قيمة البنك من خلال طريقتين هما:

الطريقة الأولى: وهي أن يكون البنك المتحد قادرا على توليد أرباح متزايدة أو تدفق نقدي بالمقارنة مما كان عليه من بنوك مستقلة محدودة رأس المال والخدمات.[2]

الطريقة الثانية: وهي زيادة البنوك الكبيرة في تحقيق أرباح في السوق وبسرعة. الواقع أن زيادة القيمة بهذه الطريقة تكون من خلال زيادة نصيب البنك في السوق، فحتى إذا لم تتغير معدلات الربحية بعد الاندماج فإن البنك يستطيع أن يضع نفسه كهدف يمكن الاستحواذ عليه بواسطة بنوك أخرى كبيرة، ويساعد النصيب الأكبر من سوق الودائع في زيادة القيمة حيث تقدر البنوك المشترية قاعدة عملاء البنك المستهدف وتدفع زيادة للحصول على الودائع الأساسية لدى هذا البنك، وهكذا فإن نصيب البنك من سوق الودائع يعتبر عاملا مهما للقيمة عند الاندماج.[3]

1 طارق عبد العال حماد، اندماج وخصخصة البنوك, مرجع نفسه، ص: 106، 107.

[2] طارق عبد العال حماد، اندماج وخصخصة البنوك, مرجع سابق، ، ص: 70.

[3] طارق عبد العال حماد، اندماج وخصخصة البنوك, مرجع نفسه، ، ص: 71.

ج: يعتبر الاندماج الأداة المثلى لتركز المشروعات وتكاملها أفقيا ورأسيا، مما يبعث فيها القوة التي تمكنها من تدعيم قدرتها على المنافسة وزيادة الإنتاج إلى أقصى حد، وخفض تكلفته وتعظيم العائد منه.[1]

ـ الفرع الرابع :اهداف الاندماج المصرفي:

الاندماج المصرفي أحد متغيرات العولمة، فهو ضرورة حتمية بالنسبة للمصارف من أجل زيادة القدرة التنافسية من خلال تحقيق اقتصاديات الحجم والوصول بالوحدة المصرفية إلى حجم اقتصادي معين يتيح لها زيادة الكفاءة من خلال تخفيض التكاليف وتعظيم الأرباح، ومحصلة كل ذلك هو تحقيق النمو السريع والحفاظ على البقاء والاستمرار، إضافةً إلى زيادة نصيب الكيان المصرفي الجديد من السوق المصرفية المحلية والعالمية، لذلك يمنح الاندماج المصرفي مجموعة من الأهداف الإستراتيجية للمصارف بشكل خاص والنظام المصرفي ككل بشكل عام، وفيما يلي نذكر أهم الأهداف الإستراتيجية التي تسعى المصارف لتحقيقها من وراء عمليات الالتحام فيما بينها[2]

أولا الدمج للاستكشاف: هو الهدف و الخطوة الاولى لعمليات الاندماج المصرفي و هدف اساسي للبنوك الرائدة التي تتبع سياسات هجومية واسعة قائمة على غزو الاصواف .يستخدم الاندماج لتحقيق هذا الاستكشاف بشراء بنك صغير في هذا المكان او الاستحواذ عليه .

ثانيا: هدف التموقع

هناك قيود تحول دون التعرف على المكان الجغرافي و الاحاطة بأسرار السوق المصرفي فيه . و معرفة كل عناصره و تفاصيله . و من ثم فإنها تأخذ موضعا فيه. و من خلال هذا الموضع تقوم بممارسة النشاط المصرفي. ومعرفة الاوضاع و المتطلبات النمو و التوسع و الارتقاء.

ثالثا: هدف اجتياح الاسواق العالمية و امتلاك مزايا تنافسية فيها

يتبع البنك الدامج استراتيجية التوسع و الانتشار في كافة انحاء العالم. و من هنا يقوم بدمج بنوك متواجدة في هذه الاسواق . حيث يعمل البنك الدامج على الاستحواذ على بنوك كبيرة رائدة و قائدة في السوق المحلي او الدولي المراد اجتياحه.

---

1 محمد فريد العربي، الشركات التجار الا محمد فريد العربي. _الشركات التجارية (ا لمشروع التجاري الجماعي بين وحدة الاطار القانوني وتعدد الأشكال دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2003 ،ص: 385 386.

2 صابر بن معتوق ، متطلبات اعتماد الاندماج المصرفي كاستراتيجية لرفع مستوى أداء المنظومة المصرفية الجزائرية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، قسم: العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد بوضياف المسيلة ،2016- 2017 ص 15.

رابعا: هدف امتلاك القوة و النفوذ و احكام السيطرة و توجيه الاخرين

و هو في الواقع هدف عام لأي بنك من البنوك بحيث لا يستطيع اي بنك من البنوك الاستمرار في السوق المصرفي ما لم يمتلك القوة و النفوذ الكفلين بتحقيق ذلك. و في الوقت ذاته ضمان جدية الالتزام و الحوكمة الذاتية. حتى يتم العمل المصرفي بالشكل الذي يتوافق مع القواعد و القوانين و الاعراف المصرفية.

خامسا: تحقيق أرباح إضافية

تهدف المصارف إلى تحقيق أرباح إضافية تنتج عن عملية الاندماج، ذلك لأن ما يدفع مصرفين إلى الاندماج فيما بينها هو توقع أن تفوق أرباح الكيان المصرفي الجديد حصيلة جمع أرباح كل من المصرفين منفردين، أي قبل الاندماج، ففرص الاستفادة من وفرات الحجم الكبير، والنفاذ إلى أسواق جديدة وزيادة مستوى الخدمات المصرفية التي يحققها الاندماج تعمل على تحسين مستوى أداء المصرف بما ينعكس بشكل إيجابي على الأرباح السنوية التي يحققها الاندماج، كما أنه يمكن تحقيق أرباح إضافية نتيجة ارتفاع قيمة الأسهم في المصرف الجديد، أو في المصرفين معا، قبل ما كانت عليه في كل منهما على حدا قبل الاندماج، فارتفاع قيمة أسهم المصرف الجديد بعد عملية الاندماج أو في المصرفين معا يعني وجود فرصة أمام حملة الأسهم لبيعها والاستفادة من تحقيق أرباح إضافية[1].

سادسا: حماية المصالح وتحقيق النمو والتوسع

يساعد الاندماج على حماية مصالح المصارف المندمجة وإعطائها الفرصة على امتلاك القدرة على التوسع والنمو بشكل متزايد وقوي، وفي نفس الوقت زيادة قدرة المصرف على النفاذ للأسواق، ورصد المتغيرات والمستجدات مبكرا مما يوفر لها فرصة الإنذار المبكر عن أي خطر متوقع الحدوث في السوق، وبالتالي إتاحة فرصة التعامل مع هذا الخطر قبل أن يستفحل ويحدث أثارا مدمرة وغير مرغوبة، لذلك يستخدم الاندماج المصرفيتهدف حماية المصالح وزيادة المكاسب وتوفير فرص الإنذار المبكر ضد أي خطر يهدد بقاء واستمرار المصرف[2].

هذا وتوجد بعض الأهداف الأخرى التي تسعى المصارف لتحقيقها من خلال عمليات الاندماج، نذكرها فيما يلي:

ـ تحسين عمليات البحث والتطوير وتدعيم القواعد الرأسمالية ومواكبة الفرص الاستثمارية بشكل أفضل.

1. محمود عزت اللحام وأخرون: الإدارة المالية المعاصرة، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع- دار مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط2، 2016، ص 349.

2. محسن أحمد الخضيري: مرجع سابق، ص 60.

ـ الحصول على أصول أخرى إضافية مما يسمح للمصرف بالنمو الخارجي، إضافة إلى توفير المعرفة الإدارية والمهارات الاقتصادية والفنية في المصارف المندمجة.

ـ تحسين القدرة التنافسية للمصارف، خاصة المنافسة القادمة من المصارف العالمية في الأسواق المحلية والدولية.

ـ إحلال إدارة جديدة تؤدي وظائف المصرف بدرجة عالية من الكفاءة، وبالتالي تكسب المصرف الجديد شخصية أكثر نضجا وأكثر فعالية من جانب العاملين بعد دمج الكفاءات الموجودة في المصارف السابقة.

المطلب الثاني: آليات تحقيق الاندماج المصرفي

يحتاج قرار الاندماج المصرفي إلى دراسة متأنية وعميقة قبل الدخول فيه، لذلك يستوجب الخوض فيه بوعي ودراية مسبقة ، لتجنب المشاكل والمخاطر وحدوث الازمات ، كما يجب تتبع مراحله بحذر ووضع الخطط الإستراتيجية الشاملة بدقة متناهية، لأن هذه المراحل تكون تحت إجراءات طويلة ومعقدة تستغرق مدة من الزمن لتحقيق عمليات الدمج المصرفي، وهذا الأخير يحاج أيضا إلى أساليب وطرق متعددة لتنفيذه، بالإضافة إلى أن هناك آثار مترتبة عن عمليات الاندماج المصرفي التي من خلالها نستطيع أن نعطي تقييما شاملا وعاما بالنسبة له، وهذا ما سنتطرق إليه بالتفصيل في هذا الطلب.

الفرع الأول: شروط ومحددات نجاح الاندماج المصرفي

هناك مجموعة من الشروط والمحددات لعمليات الاندماج المصرفي يجب أخذها في الاعتبار عند الإقدام على اتخاذ قرار الاندماج حتى يكون أكثر فعالية ويحقق الأهداف من عملية الاندماج.

اولا: شروط صحة الاندماج المصرفي

يحتاج الاندماج المصرفي من البنوك الراغبة فيه أن تكون على قدر كبير من الإدراك والوعي الحقيقي بمسؤولية الاندماج وبالتزاماته، حتى تتجنب أسباب عدم نجاح هذا الاندماج، وألا تتعامل معه بمنطق الظرفيات اللحظية، بل تتعايش معه باعتباره مهمة إستراتيجية طويلة المدى لتأثيرها الرئيسي والبنياني على مستقبل البنك والسوق المصرفي المحلي والدولي على حد سواء، ومن هنا فإن شروط نجاح الاندماج المصرفي تكمن فيما يلي:[1]

1 –أن تتوافر رغبة حقيقية صادقة لدى القائمين بعملية الاندماج، وألا توجد داخلهم أي شكوك أو مخاوف من هذه العملية، وبالتالي يتوفر لديهم الدافع الذاتي والحافز على القيام بعملية الاندماج، وعدم وجود معارضة أو بين مجموعة من البنوك الداخلة فيه.

[1] محسن أحمد الخضيري، العولمة الاجتياحية. مرجع سابق. ص: 329 – 331.

2 –أن يخضع قرار الاندماج لدراسات اقتصادية، تسويقية وقانونية واجتماعية وتعاونية وانسانية لمعالجة أوجه الاختلالات القائمة بالفعل داخل البنوك الراغبة في الاندماج، وفي الوقت ذاته لإقامة توازنات حركية دافعة لنجاح عملية الاندماج، وضمان عدم تعرضه لمتاعب أو مضاعفات غير محسوبة.

3 – ان يتم تصور واقعي عملي لمراحل عمليات الاندماج يتضمن حسن الاعداد له وتهيئة البيئة الداخلية لتقبله ،تهيئة البيئة الخارجية للترحيب به، وضمان تأييدها له، وأن يتم وضع خطط زمنية سليمة مرتبطة بتوقيتات معيارية لتنفيذ عملية الاندماج .

4 –أن يتم اختيار واختبار مجموعة الرموز المصرفية الجيدة ذات التأثير المضموني والأثر الجماهيري الجاذب، فيجب تحديد اسم الكيان المندمج دلالاته اللغوية الجارية، والعلامة التجارية للكيان المصرفي المندمج ومفهومها لدى الجماهير، وأعضاء مجلس إدارة الكيان المندمج ورئيس هذا الكيان وسمعتهم ومدى سعته، وكذلك تحديد أسماء الخدمات المصرفية التي سيتم التوجه بها مع استمرار الخدمات القائمة لفترة انتقالية بذات النظام القديم، إضافة إلى ذلك تحديد زي وملابس العاملين وألوان و ديكورات الفروع ووسائل المخاطبة والمطبوعات التي ستصدر عن الكيان المصرفي المندمج.

5 –أن يتم التنفيذ بدقة متناهية وبحرص شديد، وعدم إغفال أي ما من شأنه أن يحدث متاعب للكيان المندمج حاليا أو مستقبلا، وبصفة خاصة توفير وسائل التنسيق المسبق ما بين وحدات البنوك المندمجة، وتنسيق اللوائح والقوانين والقرارات، ووضع شبكة داخلية للاتصالات، وتوفير المناخ الصحي الإيجابي المتفائل وزيادة عنصر الثقة بالمستقبل والاطمئنان الوظيفي لكافة العاملين. فالاندماج يعتبر عملية ذات طابع مصيري، فلذلك يلزم أيضا توفير الموارد المالية والبشرية والتجهيزات المناسبة للإنفاق على عملية الاندماج، وعدم السماح لأي قصور أو نقص يؤثر على جودة العمل أو على مسيرة النشاط المصرفي للبنك[1].

ثانيا: محددات الاندماج المصرفي

إن الهدف الرئيسي لعملية الاندماج المصرفي هو الوصول بالوحدة المصرفية إلى حجم معين يعكس زيادة الكفاءة وتخفيض التكاليف وتعظيم الأرباح ويزيد من القدرة التنافسية التي تعمل لاستمرار والنمو والبقاء ومواجهة المنافسة وتزايد القدرة على مواجهة الأزمات والمخاطر وبالتالي فإنه يتعين على القائمين على صناعة قرار الاندماج المصرفي

[1] محسن أحمد الخضيري، العولمة الاجتياحية. مرجع سابق. ص: 332.

أن يأخذوا في اعتبارهم مجموعة من المحددات الهامة اللازمة لنجاح عملية الاندماج المصرفي وتحقيق الأهداف المرجوة منها ومن أهم هذه المحددات ما يلي:[1]

1 –تحديد الأهداف الطويلة الأجل والتأكد من مجموعة المعايير المرتبطة بتلك الأهداف وهي:

ـ مدى تحسين الإيرادات المستقبلية من خلال الاندماج المصرفي.

ـ مدى الفعالية في إدارة المخاطر ودرجة انخفاض تلك المخاطر وتعظيم الاستخدام الأمثل للإمكانيات والموارد المالية بعد العملية.

ـ مستوى التكنولوجيا المصرفية المكتسبة ومدى إمكانية استيفاء شروط كفاية رأس المال.

ـ نسبة تدني مستوى تكاليف التمويل وتكاليف الخدمات المصرفية الموجهة للعملاء.

ـ إمكانية المباشرة في أنشطة جديدة تتلاءم والتحولات الراهنة ومدى القدرة على تعظيم فرص الاستثمار المربحة.

2 –فحص السياسات المصرفية (سياسة الائتمان، الودائع والاستثمار، هيكل رأس المال، سياسات توزيع الأرباح.....إلخ)، للكيان المصرفي الجديد من خلال إعادة تقييم أدائها.

3 –تحقيق إعادة هيكلة العمالة وضرورة أخذ بعين الاعتبار مهام ومواقع كل إدارة في إطار الأهداف الطويلة الأجل للكيان الجديد.

4– رفع فعالية الرقابة المصرفية على عملية الاندماج المصرفي دون احداث عرقلة لهذه الاخيرة .

5– استمرار درجة من المنافسة ومنع حدوث التجمعات الاحتكارية وضبطها بقوانين صارمة .

6– المفاضلة بين مصادر تمويل الاندماج المصرفي باختيار افضل مصدر تمويلي مناسب ،وهناك اسلوبين للتمويل: الأسلوب الأول هو إصدار أسهم إضافية وبعد بيعها يمكن استخدام الحصيلة في شراء أسهم البنك المستهدف. أما الأسلوب الثاني فيكون عن طريق الاقتراض وهو ما يزيد من المديونية.

7 –تحليل تأثير الاندماج على أرباح الأسهم الجارية والمستقبلية محاولة التنبؤ بسعره في السوق كون العملية تهدف الى تعظيم ثروة المساهمين .

[1] عبد المطلب عبد الحميد. العولمة واقتصاديات البنوك؛ مرجع سابق، ص: 174 – 177.

ـ الفرع الثاني : مراحل عمليات الاندماج المصرفي

ان قرار الاندماج بين المصارف قرار ذو طبيعة تأثيرية فانه يخضع لدراسات عميقة شاملة للجوانب و الابعاد منذ القيام بعملية رسم التصورات الازمة لإتمام عملية الاندماج بأفضل اسلوب لذلك فإن قرار الاندماج يمر بعدة مراحل نلخصها في ثلاثة مراحل أساسيه وهي:

- المرحلة التمهيدية (التحضيرية)
- مرحلة المفاوضات
- مرحلة إتمام الصفقة والمتابعة.

أولاً: المرحلة التمهيدية (التحضيرية)

وتتضمن التمهيد لعملية الاندماج المصرفي من حيث اعداد البنك للاندماج ووضع التصورات الاولية لعملية الاندماج ومتطلباتها من اعادة هيكلة البنك والمحددات المختلفة للاندماج وسيناريوهات التفاوض من الطرف الاخر الذي يشترك في عملية الاندماج المصرفي. بل دراسته دراسة وافية من حيث اوضاعه و مكانه في السوق المصرفي[1]

ثانياً: مرحلة المفاوضات

تشمل هذه المرحلة الخطوات و المتطلبات الازمة لتوصل الى اتفاق محدد للاندماج. و تغطي هذه المرحلة كافة الانشطة التي تتم ابتداء من الاتصال المبدئي بين البنك الدامج و البنك المندمج. حتى تصل الى اتمام عقد الاندماج و هناك اربع مجالات رئيسية تشملها هذه المرحلة من مراحل عملية الاندماج وهي:[2]

1-استراتجية التفاوض:

تكمن اولى الخطوات في تحديد كيفية اجراء الاتصال المبدئي مع البنك المندمج و تحديد الشخص الذي سيتولى عملية الاتصال. و تحديد المدخل العام للمفاوضات. و بشكل عام يجب ان يتصف الشخص الذي سيقوم بالاتصال و كذلك المجموعة المسؤولة عن التفاوض و الاندماج بالكفاءة و الخبرة. و ان تتم الاتصالات و المفاوضات بأسلوب ودي مما يخلق الثقة ة الايجابية بين الطرفين.

[1] عبد المطلب عبد الحميد. العولمة واقتصاديات البنوك الدار الجامعية الاسكندرية ، المرجع السابق.ص: 02

[2] فوزية احمد عبد الحميد سعد. جدوى الاندماج المصرفي مع التطبيق على المصارف الإسلامية المصرية. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير الاقتصاد. قسم الاقتصاد. جامعة القاهرة.2006.ص:81.82

2-الاتصال بالبنك المندمج والمفاوضات المبدئية معه:

يتم فيها مناقشة الاهداف التي يرغب كلا الطرفين تحقيقها من عملية الاندماج و الخطوات الاساسية المقترحة للعملية و غالبا لا يتم مناقشة السعر حتى تقترب المفاوضات المبدئية من الانتهاء. لأنه لا تتوافر لدى البنك الدامج في هذه المرحلة البيانات الكافية و الازمة لتحديد السعر بشكل دقيق. كما ان الغرض الاساسي من المفاوضات هو تحقيق نوع من الاتفاق المبدئي.

3-خطاب النوايا:

إذا أظهرت المفاوضات المبدئية نتائج إيجابية يجب ان يرسل البنك الدامج خطاب النوايا الى البنك المندمج. ويعتبر اتفاق من حيث المبدأ. على عملية الاندماج و لكنه لا يصل الى حد الالتزام القانوني حيث يعبر عن الموافقة على اجراء التحري و الفحص للصفقة. ويعطي صورة عامة للموقف العام و التشغيلي.

4-الفحص الشامل إتمام صفقة الاندماج:

هي اهم خطوة و بقصد بها التحليل العميق للبنك المندمج بواسطة البنك الدامج من اجل ضمان سلامة الافتراضات الاساسية التي قامت عليها المفاوضات. و ضمان تقييم البنك المندمج لشكل سليم.

واهمية هذه الخطوة تكمن في انها تحدد نقاط القوة للاستفادة منها ونقاط الضعف لدى البنك المندمج والتي سيحاول البنك الدامج معالجتها وتقويتها بعد اتمام عملية الاندماج لأنه يترتب عليها تحديد سعر الشراء والعلاوة المدفوعة وقيمة الصفقة ككل.[1]

ثالثاً: مرحلة إتمام الصفقة والمتابعة:

بعد عملية التفاوض والتقاء إرادة الطرفين ووجهات النظر حول المسائل التي تتعلق بعملية الاندماج يتم إتمام الصفقة من خلال الاتفاق النهائي وتحرير بروتوكول الاندماج ثم تنفيذ هذه الصفقة بعد الحصول على موافقة جميع الأطراف المعنية بالعملية وتدبير التمويل اللازم وهنا تحصل عملية الالتحام بين المصرفين (الدامج والمندمج)، وتعتبر عملية تسيير أو إدارة الالتحام من أهم محددات نجاح عملية الاندماج وخلق القيمة، وأخيرا تأتي عملية تسيير المرحلة الانتقالية ومتابعة عملية الاندماج التي حدثت من خلال وضع نظرة شاملة للمشروع تضم أهم الأولويات المتعلقة بإنشاء الهوية الجديدة وتسيير الكفاءات، وكذا توافق أنظمة الإعلام والتسديد من أجل تفادي الأخطار الناجمة عن سوء التسيير وتحديد وتقدير الآثار المتولدة عن عملية الاندماج وكيفية الارتقاء بالكيان المصرفي الجديد

[1] فوزية احمد عبد الحميد سعد. مرجع سابق.ص:82.

ومدى تأثيره على السوق المصرفي، إضافةً إلى كيفية تحقيق أكبر عائد ممكن وكيفية تحسين الأداء في الأوضاع الجديدة في ظل سيطرة الكيانات المصرفية العملاقة على السوق المصرفية العالمية.

ـ الفرع الثالث :مناهج عمليات الاندماج المصرفي

تختلف و تتعدد مناهج الاندماج المصرفي ولكل منهج مزاياه ودواعي استخدامه وظروف معينة محيطة يتعين التوافق معها، خاصة وأن الاندماج المصرفي عمل له تأثير متواصل وممتد، كما له مقومات نجاح لابد من توفرها، مثل الدراسات التي تسبق عملية الاندماج، أو اختيار منهج ما وتفضيله عن منهج آخر، ويشكل كل منهج من مناهج الاندماج نموذجا في حد ذاته،بحيث يمكننا التعرف عليها في ما يلي[1]:

1–المنهج الموسوعي الشامل المتكامل : يتناول هذا المنهج كافة جوانب عملية الاندماج و يخضعها للبحث الدقيق و لا يترك اي مجال منها و لا يدع مجال للصدفة او الزمن بل يكون كل شيء تحت السيطرة و في اطار التخطيط المركزي و الاشراف الكامل و الهيمنة الكاملة و بدون اي حرية للحركة او مجال للمرونة. بل يخضع الجميع له و بدون اي استثناءات.

2–المنهج التدريجي متتابع الحلقات: و هو منهج قائم على عملية التدرج في الاندماج و على استخدام سياسة خطوة خطوة من اجل ضمان نجاحه او معالة كافة الاختلالات التي تتواجد بالفعل لدى البنوك المندمجة و عدم السماح بحدوث اي تأثير سلبي على كيان المندمج منها.

3–المنهج المتجدد الابتكاري: يعتمد على اتخاذ اساليب و طرق جديدة لتحقيق عملية الاندماج. و عدم استخدام الاساليب التقليدية المتبعة من قبل ويقوم هذا النموذج على وجود وحدات ابتكار وتطوير وتحسين للمصرف الدامج تتولى القيام بما يلي:

- البحث عن طرق وأدوات ووسائل جديدة للاندماج.
- البحث عن صور وأشكال جديدة للاندماج.
- البحث عن أفكار جديدة للاندماج.
- البحث عن تصورات جديدة لعمليات الاندماج.

[1] محسن احمد الخضيري. العولمة الاجتياحية. مجموعة النيل العربية.القاهرة.2001–ص.85

ـ الفرع الرابع: قواعد نجاح عمليات الاندماج المصرفي

لتحقيق الاهداف المرجو منها في عمليات الاندماج المصرفي وجب عليها اتباع قواعد فعمليات الاندماج ليست مضمونة النجاح بل احتمالات الفشل واردة جداً خاصةً في ظل المحيط الاقتصادي العالمي المعاصر، ومن أهم هذه القواعد والأسس نذكر:

– تنمية قوة الدفع الذاتي للمصرف:

أن المصارف تمتلك الموارد والإمكانيات الكافية التي من خلالها يتم صناعة وتوليد قوة الدفع والحث على الحرص على هذه الصناعة، وإيجاد الرغبة والإصرار على الوصول إلى قمة النجاح والمنافسة ضمن الكيانات المصرفية الكبيرة يحتاج المصرف الدامج بعد الإعلان عن عملية الاندماج إلى تنمية قوة الدفع الذاتي لديه، فالمصارف لا تستمد قواتها من عناصر أو عوامل وظروف خارجية مهما كانت، بل تستمد قواتها من ذاتها وداخلها اعتمادا على نقاط القوة التي تمتاز بها والتي من خلالها تستطيع صناعة مستقبل أفضل وواعد .

– امتلاك إرادة الإصرار على بلوغ الأهداف المسطرة:

أن الاندماج كثيراً ما تواجهه مشاكل وصعوبات ليس من السهل حلها أو التعامل معها بدون أن يكون لدى متخذي القرار إرادة الإصرار على تحقيق الاستمرار والتعايش في ظل البيئة الحالية للمنظومة المصرفية العالمية فالاستمرارية الكيان المصرفي الجديد الناتج عن الاندماج تحتاج إلى الاستمرار في العمل والتشغيل الكامل، وبالتالي تحقيق الأهداف المحددة وتحويل الطموحات إلى واقع معاش ومجسد فعلا

–وضوح الرؤية وسلامة المسار والتوجه المستقبلي:

ان عملية الاندماج هي سلسلة متتابعة من المراحل تسعى فيها المنشآت إلى فهم كل منها للآخر والتعايش معه و يحتاج فيها متخذ القرار إلى وضوح الرؤية والنظرة الإستراتيجية لعملية الاندماج وسلامة المسار من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة. فهناك العديد من الفرص التي يجب انتهازها والنشاطات التي يجب اختيارها إضافةً إلى القرارات العديدة التي يجب اتخاذها فيما يخص توزيع موارد المنشأة لذلك لابد من تحديد وتسطير رؤية ونظرة إستراتيجية واضحة قادرة على إتمام عملية الاندماج بنجاح[1].

1 M .Habek, F. Kroger : Après la fusion -7 clé pour roussin l’intégration, Dunod, Paris, 2001, P 24

-امتلاك الأدوات والوسائل والموارد اللازمة والكافية:

يحتاج الاندماج إلى توفر مجموعة من الأدوات والوسائل والإمكانيات فضلاً عن مجموعة الموارد المادية واللامادية اللازمة لإتمام عملية الاندماج، ويجب أن تكون هذه الموارد مرنة وقابلة للتطويع والاستخدام والتوظيف حتى يمكن استخدامها في كافة المجالات تحقق سلامة ونجاح عملية الاندماج وتعظيم العائد المتأتي من هذه العملية.

- صناعة مجموعة من المزايا التنافسية للاعتماد عليها في التوجه المستقبلي:

حتى يضمن عائد الاندماج ومردوده المناسب، وأن يجعل بين العاملين لديه الرغبة والحافز على الاستمرار يحتاج المصرف الدامج إلى توليد مجموعة من المزايا التنافسية التي تنتج عن عملية الاندماج ،وما يمكن قوله أن الاندماج ليس نهاية المصرفين الدامج والمندمج بل هو بداية لعمل جاد ومضني من أجل اكتساب المزيد من الطاقات والقدرات والحجم من أجل التعايش ضمن المنظومة المصرفية العالمية، وبالتالي فإن الكيان المصرفي يحتاج دائماً إلى ما يلي[1]:

- زيادة اقتصاداته واستغلال الطاقات الإنتاجية والتسويقية والتمويلية وإطاراته البشرية.
- اكتساب قدرات أفضل في اكتشاف الفرص وانتهازها واستثمارها.
- اكتساب الجديد من الابتكار في عالم التكنولوجيا المصرفية المتطورة.
- طوير قدراته وإمكانيته.
- زيادة الأرباح مما يساعد على تحقيق التكوين والتراكم الرأسمالي.
- تقليل الخسائر والمخاطر.

- إعادة رسم الاستراتيجيات والسياسات :

يجب استخدام إستراتيجيات وسياسات جديدة للتعامل مع ما استجد من أوضاع تحكم السوق المصرفي بعد إتمام عملية الاندماج، ومع ما هو مرتقب ومتوقع من عمليات جديدة مرشحة الحدوث مستقبلاً ومواجهة القوى المصرفية المندمجة في النظام المصرفي إن على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي.

[1] محسن أحمد الخضيري: . العولمة الاجتياحية. مجموعة النيل العربية. القاهرة ،مرجع سابق، ص09

المبحث الثاني: النظام المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات:

بذلت السلطات الجزائرية قصارى جهودها لإنشاء جهاز مصرفي بعد الاستقلال خاصة للقضاء على ازدواجية النظام البنكي، الموروث عن المستعمر والقائم على أسس ليبرالية وآخر يحكمه توجه اشتراكي يعود للدولة، من خلال مجموعة من الاصلاحات التي سنقوم بسردها وتحليلها في هذا المبحث

المطلب الأول: النظام المصرفي الجزائري قبل صدور قانون النقد والقرض(90 ـ10).

لقد شهد النظام المصرفي الجزائري تطوراً كبيراً نتيجة الجهود التي بذلتها الدولة في إطار الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، من خلال مجموعة من الاصلاحات التي سنقوم بسردها وتحليلها في هذا المطلب.

ـ الفرع الاول: النظام المصرفي في الجزائر المستقلة:

بذلت السلطات الجزائرية قصارى جهودها لإنشاء جهاز مصرفي بعد الاستقلال خاصة للقضاء على ازدواجية النظام البنكي، الموروث عن المستعمر والقائم على أسس ليبرالية وآخر يحكمه توجه اشتراكي. حيث افتقرت الجزائر إلى أدنى شروط التنمية فقد كانت جل التعاملات تتم مع المتعاملين الفرنسيين، فضلاً عن عرقلة النشاطات الاقتصادية بسبب عدم حصولها على مصادر تمويلية، وهذا ما دفع بالسلطات الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة إلى بذل جهود جبارة لاسترجاع السيادة الوطنية باتخاذها لإجراءات استعجاليه تضمن لها إنشاء نظام مالي ومصرفي وطني مستقل وغير تابع للاقتصاد الفرنسي، فسعت إلى إنشاء:

1- البنك المركزي الجزائري

هو اول مؤسسة تم تأسيسها في الجزائر المستقلة تم تأسيسها في الجزائر المستقلة في 1963/12/13 بموجب قانون رقم 62-144 وورث اختصاصه من بنك الجزائر في عهد الاستعمار. وكان تأسيسه بهدف قطع وبتر أي صلة له بالاستعمار وإبراز نية الجزائر في إنشاء مؤسسات تعبر عن سيادتها واستقلالها[1].

2- الصندوق الجزائري للتنمية

تأسس الصندوق الجزائري للتنمية في 07 ماي 1963 بموجب قانون 63-165 وبعد التغيير الذي طرأ على النظام الأساسي لهذا الصندوق تغير اسمه ليصبح البنك الجزائري للتنمية والذي وضع مباشرة تحت وصاية وزارة المالية، وهو مكلف بتمويل الاستثمارات المنتجة في إطار البرامج والمخططات الخاصة بالاستثمارات. وتغطي

1 محمد العربي ساكر-محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر، القاهرة. مصر.2006 ص:16

قطاعات نشاطه جزءاً كبيراً من الاقتصاد الوطني، وتشمل الصناعة بما فيها قطاع الطاقة والمناجم وقطاع السياحة والنقل والتجارة والتوزيع والمناطق الصناعية والدواوين الزراعية وقطاع الصيد ومؤسسات الانجاز[1]

– الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط

تأسس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في 1964/08/10 بموجب القانون رقم ،64-227 مهمته بجمع الادخارات الصغيرة للعائلات والأفراد، أما في مجال القرض فيتولى عمليات تمويل البناء والجمعيات المحلية، كما له إمكانية شراء سندات التجهيز التي تصدرها الخزينة العمومية وابتداءً من عام 1971 تكرس دور الصندوق كبنك وطني للسكن بقرار من وزارة المالية، وزادت موارده المالية نتيجةً لحافز السكن[2]:

في عام 1966 تم تأميم المصارف الأجنبية. وظهر جهاز مصرفي وطني مؤمم. فنتج عن ذلك إنشاء ثلاثة بنوك عمومية تجارية لتعويض وسد الفراغ الناشئ عن استقالة المصارف الأجنبية[3].وتتمثل هذه البنوك التجارية العمومية في:

– البنك الوطني الجزائري

تأسس البنك الوطني الجزائري في 13 جوان 1966 ليكون اداة للتخطيط المالي ودعامة للفكر الاشتراكي الزراعي بموجب الأمر رقم 66-178 المؤرخ في 13 جوان 1966 وقد ضم هذا البنك بعد ذلك جميع البنوك ذات الأنظمة المشاة له والتي تتمثل في:

-بنك التسليف العقاري الجزائري التونسي في شهر جويلية.1966

-بنك التسليف الصناعي والتجاري في شهر جويلية.1967

-1968بنك باريس الوطني في شهر جانفي

-1968بنك باريس والبلاد المنخفضة في شهر جوان

ومن أهم أنشطة البنك الوطني الجزائري تمويل القطاع الاقتصادي العمومي صناعياً كان أو زراعياً. إلى جانب العمليات المصرفية التقليدية الخاصة ببنوك الإيداع[4]

1محمود حميدات. مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000 ص .130

2محمد العربي ساكر: مرجع سابق، ص14

:3بلعزوز بن علي محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3. 2008 .ص 174

4محمود حميدات. مرجع نفسه ص 130 .

-القرض الشعبي الجزائري

أنشئ القرض الشعبي الجزائري بعد أشهر قليلة من إنشاء البنك الوطني وذلك بمقتضى الأمر66-366 المؤرخ في 29 ديسمبر 1966[1]. المعدل والمتمم بالمرسوم الصادر في 14-05- 1967 برأسمال قدره 15 مليون دينار وقد تأسس على أنقاض القرض الشعبي للجزائر، ووهران وقسنطينة، وعنابة، وكذا الصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي، وقد اندمجت فيه فيما بعد ثلاثة بنوك أجنبية أخرى ،ويمارس هذا البنك جميع العمليات المصرفية التقليدية، إضافةً إلى تمويل القطاع العمومي وخاصة السياحة أشغال العمومية والبناء والري والصيد البحري والسياحة، كما أنه يقوم بتمويل عدد كبير من المؤسسات الخاصة قصد تدعيم المهن الحرة والصناعة المحلية والتقليدية[2]

3-البنك الخارجي الجزائري

تأسس البنك الخارجي الجزائري بموجب المرسوم 67-204 في 01-10-1967. براس مال قدره 20 مليون دينار جزائري بعد تأميم خمس بنوك. و هي القرض الليوني. قرض الشمال، الشركة العامة، بنك باركليز، وبنك البحر الأبيض المتوسط، وتأسيس هذا البنك يمثل الحلقة الأخيرة من إجراءات التأميم المصرفي، وقد أُسندت إليه مهمة تمويل التجارة الخارجية وتدعيم الصادرات الجزائرية، وقد توسعت عمليات البنك منذ عام 1970 ،وذلك بإشرافه على حسابات شركة سوناطراك وشركات الصناعات الكيمياوية و البتروكمياوية وشركات التعدين الكبرى والنقل البحري، وتكفل بمنحها مختلف القروض[3]

ـ الفرع الثاني :الإصلاح المالي والمصرفي لعام 1971 :

نظراً للاختلالات الملاحظة في الفترة السابقة، والتي شهدها النظام المصرفي فكان على السلطات أن تقوم بإصلاحات تساير وضعها الاقتصادي، فجاءت هذه الإصلاحات بهدف في إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1973) بهدف إزالة الاختلال وتخفيف الضغط عن الخزينة في تمويلها للاستثمارات[4].

ومن أجل تخطيط مالي صارم للاقتصاد ومن أجل مراقبة صارمة للتدفقات النقدية عمدت السلطات العمومية انطلاقاً من 1970 إلى منح الثقة للبنوك في تسيير ومراقبة عمليات المؤسسات مما استلزم إعادة تنظيم كل الهياكل

[1] محفوظ لعشب: الوجيز في القانون المصرفي الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط.2. 2006.ص 86

2 شاكر القزويني: محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1989 ص 60

3 بلعزوز بن علي: محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص 173

4بلعزوز بن علي: محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، المرجع نفسه ص 173

المالية للبلد بإدخال إصلاح جذري على البنوك عموماً وإصلاح صلاحيات البنك المركزي وإعادة النظر في طبيعة علاقته بالخزينة العمومية باعتباره مؤسسة الإصدار النقدي وبنك البنوك على وجه الخصوص. وفي إطار الإصلاح المالي للاقتصاد لعام 1971 تم اتخاذ عدة إجراءات يمكن حصرها فيما يلي:

-تأسيس مجلس القرض واللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية كهيئات مراقبة للبنوك بعد إدماجها في التنمية. وفي إطار مراجعة علاقات التمويل على ضوء الإصلاح المالي لسنة 1971 حمل هذا الأخير رؤية جديدة لعلاقات التمويل، كما حدد طرق تمويل الاستثمارات العمومية المخططة، ومن بين تلك الطرق نذكر[1]:

- قروض بنكية متوسطة الأجل تتم بواسطة إصدار سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي

- قروض طويلة الأجل ممنوحة من طرف مؤسسات مالية متخصصة، مثل البنك الجزائري للتنمية، وتتمثل مصادر هذه القروض في الإيرادات الجبائية وموارد الادخار المعبأة من طرف الخزينة العمومية، والتي منح أمر تسييرها إلى هذه المؤسسات المالية المتخصصة.

- التمويل عن طريق القروض الخارجية المكتتبة من طرف الخزينة العمومية والبنوك الأولية والمؤسسات.

وتماشيا مع سياسة إعادة الهيكلة التي باشرتها الدولة فقد تم على إثرها إعادة هيكلة البنوك وإضفاء المزيد من التخصص في مجال نشاطها، فتم إعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائر باعتبارهما أكبر بنكين في تلك الفترة، حيث انبثق عنهما بنكان، هما:

1-البنك الفلاحة و التنمية الريفية

تأسس هذا البنك بموجب المرسوم 206-82 المؤرخ في 16-03-1989 بعد اعادة هيكلة البنك الوطني برأسمال قدره مليار دينار إلى جانب قيامه بجميع العمليات المصرفية التقليدية مهام تمويل:

- هياكل وأنشطة الصناعات التقليدية والحرفية

- هياكل وأنشطة الصناعات الفلاحية

- هياكل وأنشطة الإنتاج الفلاحي، وكل الأنشطة المتعلقة بهذا القطاع

2-بنك التنمية المحلية

أنشئ هذا البنك بموجب المرسوم 85-85 الصادر بتاريخ 30-04- 1985 بعد إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري وهو بنك إيداع واستثمار، أُوكلت له مهمة القيام بتمويل الاستثمارات المخططة من قبل الجماعات

1الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 7،2010 . ص 181-182

المحلية، بالإضافة إلى قيامه ببعض النشاطات كمنح القروض بالرهن وتمويل القطاع الخاص. وقد بلغت فروع البنك 160 وكالة عام 2000 .

ـ الفرع الثالث : الإصلاح المصرفي لعام 1986المتعلق بنظام البنك والقرض:

قامت الحكومة الجزائرية بإصدار قانون بنكي جديد، وهو القانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 اوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقروض، وكان هدفه الأساسي هو الإصلاح الجذري للمنظومة المصرفية، محدداً بوضوح مهام ودور البنك المركزي والبنوك التجارية كما تقتضيه قواعد ومبادئ النظام المصرفي ذو المستويين.

وبموجب القانون 86-12 المتعلق بنظام البنك والقرض، تم إدخال تعديلات جذرية على الوظيفة المصرفية، حيث يقوم القانون على إرساء المبادئ العامة والقواعد التقليدية للنشاط المصرفي. ويمكن إيجاز أهم المبادئ والقواعد الأساسية التي تضمنها القانون في النقاط التالية[1]:

-بموجب هذا القانون تم الفصل بين البنك المركزي كمقرض أخير وبين نشاطات البنوك التجارية، الأمر الذي سمح بإقامة نظام مصرفي على مستويين.

- أعاد القانون للمصارف ومؤسسات التمويل دورها في تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض، كما سمح لها بإمكانية تسلم الودائع مهما كان شكلها ومدتها، وأصبح أيضاً بإمكانها أن تقوم بإحداث الائتمان دون تحديد لمدته أو للأشكال التي يأخذها، كما استعادت المصارف حق متابعة استخدام القروض وكيفية استرجاعها، والحد من مخاطرها وخاصة مخاطر السداد بموجب هذا القانون انشات هيئات الإشراف والرقابة والتي تتمثل فيما يلي:

أولاً: المجلس الوطني للقرض :

يستشار المجلس الوطني للقرض في تحديد السياسة العامة للقرض بالأخذ بعين الاعتبار احتياجات الاقتصاد الوطني، وخصوصاً ما تعلق بتمويل مخططات وبرامج التنمية الاقتصادية والوضعية النقدية للبلد، ويقوم هذا المجلس بإعداد الدراسات المرتبطة بسياسة القرض والنقد، وكل الأمور المرتبطة بطبيعة وحجم وتكلفة القرض في إطار مخططات وبرامج التنمية الاقتصادية الوطنية. وتجدر الإشارة إلى أن المجلس يعمل تحت وصاية وزارة المالية[2]

ثانياً: اللجنة التقنية للبنك :

1بلعزوز بن علي :محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص 183-184

[2]Abdelkrim Sadeg: le système bancaire algérien- la réglementation relative aux banques et établissements financiers, sans maison d'édition, Alger, 2005, p 42.

يرأس اللجنة التقنية للبنك محافظ البنك المركزي، واللجنة مكلفة بمتابعة جميع المقاييس ذات العلاقة بتنظيم الوظيفة البنكية، كما تسهر اللجنة على ضمان تطبيق التنظيمات والتشريعات القانونية والبنكية تبعاً لسلطات المراقبة المخولة لها، وتهدف الصلاحيات المخولة للجنة إلى تشجيع الادخار ومراقبة وتوزيع القروض[1].

ـ الفرع الرابع :قانون استقلالية البنوك لعام 1988وتكييف الإصلاح :

يهدف قانون استقلالية البنوك لعام1988 إلى التوافق مع المستجدات التي طرأت على مستوى التنظيم الجديد للاقتصاد، بحيث يسمح للبنوك كمؤسسات بالانسجام مع القانون88-01 الصادر في 12جانفي 1988 ،والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، وفي هذا الإطار بالذات جاء القانون 88-06 الصادر في12جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون12-86 السالف الذكر. ومضمون قانون سنة 1988 هو إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات، وفي هذا الإطار يمكن استنتاج جملة من العناصر الأساسية التي جاء بها هذا القانون ، والمتمثلة فيما يلي[2]:

– يمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية أن تقوم بعمليات التوظيف المالي كالحصول على أسهم أو سندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه.

–يمكن لمؤسسات القرض الاقتراض من الجمهور على المدى الطويل كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية(الاقتراض الخارجي).على المستوى الكلى تم دعم دور البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية وقد جاء القانون 88-06 تكميلياً للقانون 86-12،والذي كان الهدف منه هو إصلاح الهياكل المالية للمؤسسات البنكية لجعلها أكثر فعالية وديناميكية من خلال تنظيمه للعلاقات التالية :

أولاً: العلاقة التمويلية بين البنوك والمؤسسات العمومية:

نظم هذا القانون العلاقة التمويلية بين البنوك الأولية والمؤسسات العمومية وذلك من خلال توسيع مهام البنوك فلم يعد البنك ملزماً بتمويل هذه المؤسسات كما في السابق، بل أصبح بإمكانه تقييم المخاطرة ووضع حدود للقروض التي يمنحها للحد من تصاعد ديون المؤسسات العمومية اتجاه النظام البنكي، كما أصبح للبنك الحرية في اختياره لتمويل المشاريع الاستثمارية ذات المردودية العالية وفي هذا الإطار ظهر كذلك مفهوم الرشادة البنكية، وذلك لصعوبة التحكم في التوطين والتخصص البنكي، ومن ثم أصبحت للمؤسسات العمومية الحرية في اختيار

1جازية حسيني: خوصصة البنوك في الجزائر واقع وآفاق، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف – الجزائر،2008/2007 .ص 104

2الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية مرجع سابق ص. 195

البنك الذي يحقق لها منافع أكبر خصوصاً بعد استقلاليتها، كما أن البنك من جهته أصبح بإمكانه تحديد معدلات الفائدة باستثناء المعدلات المدارة التي يحددها البنك المركزي، والتي تتمثل في تحديده للحدود القصوى والدنيا لمعدلات الفائدة والتي حولها تحدد كل المعدلات الأخرى، وهذا ما يوحي بالتحرير التدريجي لمعدلات الفائدة.

ثانياً: العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الأولية :

منح هذا القانون للبنك المركزي الجزائري دور المنظم والمراقب للنظام المالي، فهو يحتل المكانة الأولى باعتباره عوناً استشارياً وتنفيذياً للمخطط الوطني للقرض، كما أن لهذا البنك سلطة اتخاذ الإجراءات المناسبة لتحقيق الاستقرار النقدي، فهو المسؤول الأول والأخير عن تسيير أدوات السياسة النقدية، وتحديد أسقف معدلات إعادة الخصم للمؤسسات القرضية وتحديد معدلات الفائدة المدارة، كما يسند هذا القانون خلق النقود إلى معايير مضبوطة حتى لا تؤدي القروض الممنوحة للاقتصاد من طرف البنوك مستقبلاً إلى تضخم السيولة دون مقابل مادي، ومن ثم ظهور الاختلال النقدي (التضخم النقدي)

ثالثاً: العلاقة بين البنك المركزي والخزينة العمومية:

اعتنى هذا القانون بتنظيم هذه العلاقة بين الطرفين، وذلك بالحد من تسبيقات البنك المركزي للخزينة العمومية خصوصاً بعد رفع العبء عنها تدريجياً فيما يتعلق بتمويل الاقتصاد، ويخول هذا القانون للخزينة العمومية إمكانية الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها بالتصرف عن طريق إصدارها لأذونات الخزينة أو سندات التجهيز مع إمكانية مشاركتها في السوق النقدي على الرغم من الإصلاحات التي تضمنها القانون رقم سالف الذكر، لم تتحقق الفعالية المنشودة في النظام المصرفي، ومن هنا كان لابد من إعادة النظر فيه بصورة جذرية، وهو ما تجسد فعلاً في عام من خلال قانون النقد والقرض

المطلب الثاني: النظام المصرفي الجزائري بعد صدور قانون النقد والقرض (90 –10) :

لقد وضع قانون النقد والقرض الصادر في عام النظام المصرفي الجزائري على مسار تطور جديد، تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية، ونتج عنه تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين، وأعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والائتمان في استقلالية واسعة، وللبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها أعواناً اقتصادية مستقلة. كما تم فصل ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية من خلال وضع سقف لتسليف البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية، مع تحديد مدا، واسترجاعها اجبارياً في كل سنة، وكذا إرجاع ديون الخزينة

العمومية تجاه البنك المركزي المتراكمة وفق جدول يمتد على سنة، وإلغاء الاكتتاب الإجباري من طرف البنوك التجارية لسندات الخزينة العامة، ومنع كل شخص طبيعي ومعنوي غير البنوك والمؤسسات المالية من أداء هذه العمليات[1]

ـ الفرع الاول : أهداف ومبادئ قانون النقد والقرض :

تميز هذا القانون المؤرخ في 1990/04/14 بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية و ابراز دور النقد و السياسة النقدية و ادخال مرونة الدينار و ايضا قيامه بتحديد عمليات كل مؤسسة مالية او بنكية. و فتح القطاع المصرفي على الاستثمار الخاص. كما اطلق على البنك على البنك المركزي. بنك الجزائر. قام بالفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة المالية. و الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة الحقيقية و ايضا الفصل بين دائرة الميزانية و دائرة الائتمان، وضع نظام بنكي على المستويين. انشاء سلطة نقدية مستقلة. كما جاء بالتزامات منها (الاعلان عن الوضعيات المالية. كيفية الحصول على اعتماد لإنشاء مؤسسة مالية و بنكية و تحديد راسماها).

حدد النظام 01/93 الذي جاء في 1993/01/03 شروط تأسيس أي بنك او مؤسسة مالية او اقامة فروع لبنوك و مؤسسات مالية اجنبية و التي من بينها (تحديد برنامج النشاط. الوسائل المالية و التقنيات المرتقبة القانون الاساسي للبنك او المؤسسة المالية).

المؤسسات المالية التي برزت بعد اصلاح 1990 يمكن تلخيصها في:

-1 بنك البركة: هو بنك مختلط. رأسماله موزع بين بنوك جزائرية عمومية و بنوك خاصة اجنبية ترخص في 1990./12/06

2- البنك الاتحادي :هو مؤسسة مالية. تأسس في 1995/05/07 بمساهمة رؤوس اموال خاصة واجنبية

3- مؤسسات بنكية و مالية اخرى: عقد مجلس النقد والقرض اجتماع في 1997/06/08 رخصة بإنشاء شركة متخصصة في القروض الآجلة و في تمويل تجهيز القطاع الفلاحي و الصيد البحري. كما رخص بإنشاء بنوك ذات رؤوس اموال وطنية و اجنبية كبنك الخليفة. بنك المنى. الشركة البنكية العربية سيتي بنك ...الخ

بلعزوز بن علي، كتوش عاشور دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسات النقدية، الملتقى العلمي الدولي حول1:السياسات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان- الجزائر،29و30 اكتوبر 2004 ص8

ـ الفرع الثاني :إدارة النظام المصرفي الجزائري وآليات عمله الجديدة في إطار قانون النقد والقرض (90– 10).

جاء قانون النقد والقرض بتعديلات أساسية وجوهرية تمس نمط إدارة وتنظيم النظام المصرفي الجزائري ،سواء كان ذلك على مستوى البنك المركزي والسلطة النقدية أو على مستوى البنوك.

أولاً : بنك الجزائر

يعتبر قانون النقد والقرض(90– 10)نقطة تحول جذري في نمط إدارة بنك الجزائر وفي نطاق صلاحياته واستقلاليته، وآليات عمله.

منذ صدور قانون النقد والقرض أصبح البنك المركزي الجزائري يسمى في تعاملاته مع الغير ببنك الجزائر، وهو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويقع مقره بمدينة الجزائر، ويعتبر بنك الجزائر تاجراً في تعامله مع الغير لذا يخضع إلى قواعد المحاسبة التجارية، ولا يخضع إلى الأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بالمحاسبة العمومية، كما لا يخضع لمراقبة مجلس المحاسبة ولا إلى التسجيل في السجل التجاري ،وتعود ملكية رأسماله للدولة، ويمكن لبنك الجزائر أن يفتح فروعاً أو وكالات في أي مدينة بالجزائر، كما يمكن له أن يختار ممثلين أو مراسلين له إذا دعت الضرورة لذلك[1].

تتمثل الهيئات الأساسية التي يقوم عليها تنظيم وتسيير بنك الجزائر في مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض، هيئة المراقبة واللجنة المصرفية.

1- مجلس الإدارة

يتكون مجلس الإدارة من المحافظ ونوابه الثلاثة وثلاثة موظفين ذوي أعلى درجة يختارون بحكم كفاءتهم في المجالين الاقتصادي والمالي، كل هؤلاء معينين بمرسوم رئاسي، ويؤدي مجلس الإدارة دور أي مجلس نظير له في غيره من المؤسسات، وهو الدور التنظيمي والتسييري[2].

يتمتع مجلس الإدارة بصلاحيات واسعة في إدارة بنك الجزائر، وتتمثل أهم هذه الصلاحيات فيما يلي[3]:

1. القانون 90-10، المتعلق بالنقد و القرض المؤرخ في 14- 04 – 1990، الجريدة الرسمية، العدد16، المواد 11 12 13 14 15 16 17 18

2 رحيم حسين: الاقتصاد المصرفي – مفاهيم، تحاليل، تقنيات، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة– الجزائر، ط1، 2008. ص82-83.

3. الطاهر لطرش: الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 2013، ص 350- 351.

ـ إجراء مداولات حول تنظيم بنك الجزائر وفتح الوكالات والفروع وإغلاقها، ضبط اللوائح المطبقة في البنك، والموافقة على القانون الأساسي للمستخدمين ونظام رواتبهم ،كما يضطلع بكل الشؤون ذات الصلة بتسيير البنك.

ـ إجراء المداولات حول جميع الاتفاقيات بمبادرة من المحافظ.

ـ يتمتع بصلاحيات شراء العقارات والتصرف فيها.

ـ البت في جدوى الدعاوي القضائية المرفوعة باسم البنك، كما يعود إليه أمر الترخيص بإجراء المصالحات والمعاملات في هذا المجال.

ـ تحديد الميزانية السنوية للبنك، وضبط شروط وكيفيات إعداد الحسابات السنوية، إضافةً إلى ضبط عملية توزيع الأرباح والموافقة على مشروع التقرير السنوي الذي الصلة الذي يرفعه المحافظ إلى رئيس الجمهورية.

2ـ مجلس النقد والقرض

يعتبر إنشاء مجلس النقد والقرض من العناصر الأساسية التي جاء بها قانون النقد والقرض بالنظر إلي المهام التي أوكلت إليه والسلطات الواسعة التي منحت له، ويؤدي مجلس النقد والقرض دورين أو وظيفتين أساسيتين، وهما وظيفة مجلس إدارة بنك الجزائر ووظيفة السلطة النقدية في البلاد[1].

يتكون مجلس النقد والقرض من أعضاء مجلس الإدارة السبعة المحافظ و نوابه الثلاثة وثلاثة موظفين ذوي أعلى درجة يختارون بحكم كفاءتهم في المجالين الاقتصادي و المالي، وشخصيتين تختاران على أساس كفاءتهما في المسائل الاقتصادية والنقدية بواسطة مرسوم رئاسي، ويرأس المجلس المحافظ ويتولى دعوته للانعقاد، كما يحدد جدول الأعمال الذي تدرسه اجتماعات هذا المجلس.

يتمتع مجلس النقد والقرض بسلطات واسعة في مجال النقد والقرض باعتباره سلطة نقدية، ويمارس هذه السلطات في المجالات التالية[2]:

ـ إصدار النقود.

1. الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، مرجع سابق، ص 200- 201.
2. الطاهر لطرش: الاقتصاد النقدي والبنكي، مرجع سابق، ص367.

.

ـ معايير وشروط عمليات بنك الجزائر، خاصةً في مجالات إعادة الخصم، والسندات الموضوعة والمأخوذة على سبيل الأمانة، ورهن السندات العامة والخاصة والعمليات ذات الصلة بالذهب والعملات.

ـ تحديد السياسة النقدية والإشراف عليها ومتابعتها وتقييمها، وفي هذا المجال يقوم المجلس بتحديد الأهداف النقدية، خاصةً تطور المجاميع النقدية و القرضية، ويحدد استخدام النقد ويضع قواعد الوقاية في السوق النقدية.

ـ سير أنظمة الدفع وأمنها وسلامتها.

ـ اعتماد البنوك والمؤسسات المالية، بما فيها المكاتب التمثيلية وفروع البنوك الأجنبية، و إقامة شبكاتها وتحديد الحد الأدنى من رأس المال المطلوب تأمينه من طرف هذه البنوك والمؤسسات المالية.

ـ تحديد المعايير الاحترازية التي يجب تطبيقها على البنوك والمؤسسات المالية.

ـ حماية الزبائن خاصة المودعين في إطار علاقاتهم مع البنوك والمؤسسات المالية.

ـ القواعد والمعايير المحاسبية التي تطبقها البنوك والمؤسسات المالية، وتحديد كيفيات وأجال تبليغ الحسابات والبيانات المحاسبية الإحصائية إلى كل الجهات المعنية، خاصةً بنك الجزائر.

ـ تحديد أهداف سياسة سعر الصرف وكيفية ضبط الصرف، إضافةً إلى التنظيم القانوني للصرف وتنظيم سوق الصرف.

ـ تسيير احتياطيات الصرف.

ـ تحديد القواعد المتعلقة بحسن السلوك والقواعد الأخلاقية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

3ـ هيئة المراقبة

وهي هيئة مراقبة داخلية ومراجعة داخلية، فهي تراقب كافة عمليات البنك ومصالحه، لاسيما ما يتعلق بالجوانب المالية والمحاسبية التدقيق المحاسبي ومركزية المخاطر ومركزية المستحقات غير المدفوعة، ويقدم المراقبان تقريراً سنوياً إلى مجلس الإدارة مرفقا باقتراحاتهما، كما يقدمان أيضاً تقريراً سنوياً إلى وزير المالية، فضلا عن التقارير الجزئية التي يمكن أن يطالبها الوزير في أي وقت حول جانب معين من جوانب سير البنك .[1]

[1] رحيم حسين: مرجع سابق، ص 83.

4- اللجنة المصرفية

تتكون اللجنة المصرفية حسب التعديل الأخير لقانون النقد والقرض الذي صدر في عام 2010 بموجب الأمر 10-04المؤرخ في 26 أوت 2010 من ثمانية أعضاء يعينون بمرسوم رئاسي لمدة 5 سنوات، وهم[1]: المحافظ رئيساً، ثلاثة أعضاء يختارون بحكم كفائهم في المجال المصرفي والمالي والمحاسبي، قاضيان، ينتدب الأول من المحكمة العليا يختاره رئيسها الأول، وينتدب الثاني من مجلس الدولة يختاره رئيسه بعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء، ممثل عن مجلس المحاسبة يختاره رئيس هذا المجلس من بين المستشارين الأولين، ممثل عن الوزير المكلف بالمالية.

كما تقوم اللجنة المصرفية بأعمالها الرقابية على أساس الوثائق والمستندات، كما يمكنها أن تقوم بذلك عن طريق زيارتها الميدانية إلى مراكز البنوك والمؤسسات المالية، وتقوم بأعمالها الرقابية بمساعدة البنك المركزي الذي يعين من بين مستخدميه من يقوم بتنظيم الرقابة المستندية للجنة، ويحق لهذه اللجنة أن تختار من الوثائق ما تراه مناسباً مع المهمة الرقابية التي تقوم عليها.[2]

ومن أجل تحقيق استقرار النظام المصرفي وتحسين أدائه نص قانون النقد والقرض على إنشاء ما يلي[3]:

-**جمعية المصرفيين الجزائريين**: وهي جمعية مهنية يتعين على كل بنك أو مؤسسة مالية الانخراط فيها، فضلاً عن تمثيل أعضائها أمام السلطات العمومية، تحسيس الجمهور وتزويدهم بالمعلومات الخاصة بالقطاع المالي والمصرفي، وتقديم اقتراحات من شأنها تحسين وعصرنة العمل المصرفي، وكذا تحسين المنافسة في القطاع ومحاربة كافة العراقيل ، ويمكنها في هذا الإطار أن تقترح على المحافظ أو على اللجنة المصرفية عقوبات ضد أحد أو بعض أعضائها.

-**مركزيات المخاطر والمستحقات غير المدفوعة والميزانيات**: وهي إدارات يسيرها وينظمها بنك الجزائر، من خلال الإدارة العامة للقروض والتنظيم البنكي، مهمتها جمع ومعالجة البيانات، وبالتالي فهي عبارة عن مراكز معلومات بالنسبة للبنوك العاملة في الجزائر، حيث يتم تزويدها بنشرات إعلامية دورية:

-**مركزية المخاطر**: تخضع إدارتها لتنظيم بنك الجزائر رقم 92_ 01، المتضمن تنظيم وسير مركزية المخاطر، والتعليمة رقم 70_ 92 المطبقة له، يتعين على كل البنوك والمؤسسات المالية بالجزائر الانخراط في هذه المركزية،

1. الأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، المتعلق بقانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد50، 01 المؤرخ في :سبتمبر 2010. المادة 105
2. الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، مرجع سابق، ص 205- 206.
3. رحيم حسين: مرجع سابق، ص84-85.

وتتمثل مهمة مركزية المخاطر في متابعة القرض من حيث: أسماء المستفيدين منها، طبيعتها، مبالغها، والضمانات الممنوحة كمقابل لها، ومن أجل ذلك أوجب القانون على البنوك والمؤسسات المالية من مركزية المخاطر معلومات حول الزبائن، حيث تقوم هذه الأخيرة بتزويدها بمجموع القروض الممنوحة لزبائنها من مختلف البنوك، ولذلك يتعين على البنوك التصريح في كل شهرين بالقروض التي تمنحها، مهما كان شكلها وأجلها إذا ما بلغت حد اثنين مليون دينار.

-**مركزية المستحقات غير المدفوعة**: وتسمي أيضا مركزية العوارض، ويخضع تنظيمها وسيرها لتنظيم بنك الجزائر رقم 92_ 02، ويكون تدخل هذه المركزية في حالة عدم تسديد القرض من أحد الزبائن، سواء بسبب إعسار أو سبب تهرب أو تماطل، أو إصدار لشيكات بدون رصيد كاف، حيث يبلغ عنه ويدون اسمه على مستواها، وتقوم هذه المركزية بنشر قائمة بأسماء هؤلاء، وتنصح البنوك والمؤسسات المالية بالاطلاع عليها قبل منح القرض أو إصدار دفتر شيكات.

-**مركزية الميزانيات**: يعتبر دور هذه المركزية تشخيصي وتحليلي، حيث يتم في ضوء الميزانيات، تقديم مؤشرات حول تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية وهيكل الودائع وغير ذلك.

ثانياً : البنوك والمؤسسات المالية

أتاح قانون النقد والقرض إمكانية إنشاء هيئات مالية، إما في شكل بنوك تجارية أو مؤسسات مالية، كما يلي[1]:

1ـ البنوك التجارية

يعرف قانون النقد والقرض في مادته 114 البنوك التجارية على أنها أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد من 110 إلى 113 من هذا القانون، وبالرجوع إلى هذه المواد نجد أن البنوك التجارية هي تلك المؤسسات التي تقوم بالعمليات التالية: جمع الودائع من الجمهور، منح القروض، توفير وسائل الدفع اللازمة، ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها.

2ـ المؤسسات المالية

تعرف المادة 115 من قانون النقد والقرض المؤسسات المالية بأنها "أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية القيام بالأعمال المالية، ما عدا تلقي الأموال من الجمهور بمعنى المادة 111".

1. الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، مرجع سابق، ص 202.

ويعني هذا أن المؤسسات المالية تقوم بعملية القرض على غرار البنوك التجارية، ولكن دون أن تستعمل أموال الغير، أي أموال الجمهور في شكل ودائع، ويمكن القول أن المصدر الأساسي للأموال المستعملة يتمثل في رأس مال المؤسسة المالية وقروض المساهمة و الإدخارات طويلة الأجل.

3ـ البنوك والمؤسسات المالية الوطنية الخاصة والأجنبية

منذ صدور قانون النقد والقرض، أصبح بإمكان القطاع الخاص الانخراط في النشاط المصرفي عبر تأسيس مصارف ومؤسسات مالية خاصة، كما أصبح بإمكان البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية أن تفتح فروعا لها في الجزائر تخضع لقواعد القانون الجزائري، وككل مؤسسة بنكية أو مالية عمومية، يجب أن يخضع تأسيس البنوك الخاصة وفتح فروع البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في مرحلة أولى إلى ترخيص خاص يمنحه مجلس النقد والقرض، يليه في مرحلة ثانية منح الاعتماد لهذا البنك أو المؤسسة المالية بواسطة مقرر اصدره محافظ بنك الجزائر بعد موافقة مجلس النقد والقرض، وذلك بعد التحقق من أن البنك أو المؤسسة المالية التي طلبت الاعتماد قد استوفت جميع الشروط المحددة بواسطة التنظيم الساري المفعول، ويجب أن تستعمل هذه البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية رأس مال يوازي على الأقل رأس المال الأدنى المطلوب تأمينه من طرف البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية كما هو محدد بواسطة التنظيم رقم 08_04 المؤرخ في 23 ديسمبر 2008 المتعلق برأس المال الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر. [1]

حمل تعديل 2010 الذي تم إدخاله على قانون النقد والقرض الجديد فيما يتعلق بمساهمة البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، وتماشياً مع أحكام قانون المالية التكميلي لعام 2009 في مجال نسبة مساهمة رأس المال الأجنبي في رؤوس أموال المؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر، فقد تضمن تعديل 2010 ضرورة أن تتم المساهمات الأجنبية في البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائر، وجوباً في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة التي يمكن أن تتشكل من مجموعة من المشاركين 51% على الأقل من رأس المال ،إضافةً إلى ذلك تقوم الدولة بامتلاك سهم خاص في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية ذات رؤوس الأموال الخاصة يعطيها الحق في المشاركة في الهيئات الاجتماعية، دون أن تعطيها هذه المشاركة مع ذلك الحق في التصويت.

بغض النظر عن هذا التعديل فقد حدد التنظيم رقم 06-02 المؤرخ في24 سبتمبر 2006 شروط إنشاء بنك أو مؤسسة مالية وشروط إقامة فروع لبنوك ومؤسسات مالية أجنبية، حيث أراد هذا التنظيم على وجه الخصوص

[1] الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، مرجع سابق، ص 203.

ضبط شروط التأسيس وترقيتها على ضوء التجربة السابقة التي تميزت بإفلاس بعض المصارف ومخالفات أساسية قامت بها بنوك أخرى نتيجة ثغرات على مستوى شروط التأسيس، ويمكن ذكر أهم الشروط المطلوبة عند طلب اعتماد بنك أو مؤسسة مالية ذات رؤوس أموال وطنية عمومية أو خاصة أو رؤوس أموال أجنبية فيما يلي:

ـ تحديد برنامج النشاط لمدة خمس سنوات.

ـ تحديد إستراتيجية تطوير الشبكة والوسائل الموضوعة لهذا الغرض.

ـ الوسائل المالية ومصدرها، والوسائل التقنية التي يتعين تطبيقها.

ـ سمعة وشرف المساهمين وضامنيهم المحتملين.

ـ المساحة المالية لكل مساهم وكل ضامن.

ـ المساهمون الرئيسيون الذين يشكلون النواة الصلبة ضمن مجموع المساهمين، خاصة فيما يتعلق بقدراتهم المالية وخبراتهم وكفاءاتهم في المجال المصرفي والمالي أساساً والتزامهم بتقديم الدعم للمؤسسة على أساس ميثاق للمساهمين.

ـ الفرع الثالث :أزمة مصرفي الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري.

نتيجة لحتمية للأوضاع الغير المستقرة لكل من البنكين مصرف الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري ادى الى افلاسهما و كان ذلك بسبب:[1]

أولاً: أزمة مصرف الخليفة

1 ـ لمحة عن مصرف الخليفة

مصرف الخليفة هو أول مصرف تجاري تأسس في الجزائر برؤوس أموال خاصة جزائرية، تم إنشاء هذا المصرف في شكل شركة مساهمة مكونة من مجلس إدارة وجمعية عامة بقرار من مجلس النقد والقرض الحامل رقم 98-04 يوم 25 مارس 1998، حيث قدر رأسماله بـ 500 مليون دينار جزائري تم تجزئته إلى 5000 سهم، وقدرت مجموع أصوله بحوالي 5.1 مليار دولار، ووصل عدد عملائه إلى 5.1 مليون عميل ،وانتشر مصرف الخليفة بسرعة، حيث وصل عدد فروعه إلى 130 فرع عام 2002.

[1] . Mohamed Ghernaout: Crises financières et faillites des banques algériennes, édition *G.A.L, Alger, 2004, p 40-42.*

2 ـ أسباب وعوامل إفلاس مصرف الخليفة

لقد ساهمت عدة عوامل وأسباب في حدوث أزمة في القطاع المصرفي الخاص وانهيار وإفلاس بنك الخليفة، ويمكن حصر أهم هذه العوامل في بعض العوامل المؤسساتية والاجتماعية والثقافية، وبعض العوامل المرتبطة بسوء تطبيق مبادئ الحوكمة سوء الإدارة والتسيير والتهور المصرفي.

كانت البداية الفعلية لكشف الغطاء على فضيحة الخليفة عندما تم القبض على شخصين بحوزتهما مبلغ قدره 2 مليون أورو محاولين تهريبه عبر مطار هواري بومدين الدولي نحو الخارج، بتاريخ 25 فيفري 2003، وبعد تأكد سلطات الرقابة والإشراف من عجز إطارات بنك الخليفة عن الإدارة السليمة، وإتباعهم لعمليات غير قانونية، تم اتخاذ قرار من طرف اللجنة المصرفية والقاضي بتكليف شخص إداري يقوم بتسيير شؤون المصرف بشكل مؤقت من بداية مارس 2003 إلى غاية الإعلان عن إفلاسه.

وفيما يلي نذكر أهم العوامل والأسباب التي أدت إلى إفلاس بنك الخليفة:

العوامل الثقافية، الاجتماعية والمؤسسية : تتمثل أهم العوامل والأسباب الثقافية، الاجتماعية والمؤسسية التي أدت إلى إفلاس بنك الخليفة فيما يلي[1]

– أدى انفتاح القطاع المالي والمصرفي وعدم وجود معايير ومقاييس لدخول الخواص من أجل الاستثمار في القطاع المصرفي، ومنحهم الاعتماد إلى جذب المستثمرين الخواص الذين ليس لديهم خبرة ومعرفة في المجال المصرفي، إضافةً إلى تميزهم بالتهور المصرفي وعدم التزامهم بقواعد الحذر والرقابة المصرفية ،كل هذا سمح بالنمو السريع المطرد للبنوك الخاصة وفروعها، فقد عرف مصرف الخليفة خاصةً في عام 2000 نمو غير عادي في شبكته المصرفية، حيث ارتفع عدد وكالاته من 05 وكالات عام 1999 إلى 24وكالة عام 2000، ثم إلى 130 وكالة عام 2002، أي بنسبة نمو بلغت عام 2000 ما مقداره 380% و441% عام 2002.

–عدم تكيف السلطات العمومية مع الانفتاح الحاصل في القطاع المصرفي، من خلال الدعم الذي توليه للمصارف العمومية عن طريق تأهيلها وإعادة رسملتها وبالمقابل إهمالها للقطاع المصرفي الخاص وتهميشه التام، ومن جهة أخرى التدخلات غير السليمة في القطاع المصرفي، خاصةً فيما يتعلق بالمعاملة الخاصة التي أولتها لبنك الخليفة، حيث حثت المؤسسات الاقتصادية العمومية على إيداع أموالها في المصرف الخاص.

[1]Mohamed Ghernaout: op _ cit , p43 .

-تغاضي السلطات النقدية عن القيام بمسؤولياتها في سلامة واستقرار النظام المصرفي في الحد من التهافت الكبير الذي يحدث عند ظهور حالات إعسار مصرفي مثلما حدث للبنك، عن طريق توفير آلية صريحة لحماية المودعين، إذ لو توفرت هذه الأخيرة لقللت من السحب الكبير للودائع من البنك، هذا السحب الناتج عن تجميد تحويلات بنك الخليفة وتعيين مسير إداري، وبالتالي إمكانية إفلاسه مما أدى بالمودعين نتيجة تخوفهم إلى طلب سحب ودائعهم مما انجر عليه أزمة سيولة في البنك.

-تعامل بنك الخليفة بمعدلات فائدة مدينة مرتفعة معدلات الإيداع تتراوح بين 12% و17%، بينما كانت المصارف العمومية تتعامل بمعدلات فائدة تتراوح بين 5% و6%، وهذا يتنافى وهدف البنك في تحقيق الربح سعر الفائدة المطبق على القروض أقل بكثير من سعر الفائدة الممنوح لجلب الودائع، فبنك الخليفة لم يكن يحترم التعليمات التي كان بنك الجزائر يقدمها فيما يخص معدلات الإقراض ومعدلات الإيداع، كما استطاع أن يحول إلى الخارج ما يزيد عن 5.1مليار دولار.[1]

-الجذب السهل للموارد عن طريق رفع سعر الفائدة عن الودائع نتج عنه عدم الاستخدام الأمثل للموارد المالية، حيث وظفها في عمليات قصيرة الأجل ذات مردودية ضعيفة، مثل تمويل الفرق الرياضية، هذا من جهة، ومن جهة ثانية دفع بالمسيرين إلى منح قروض مركزة في قطاعات معينة ذات مخاطر مرتفعة، والتي تفوق الحدود القصوى التي تنص عليها قواعد الرقابة المصرفية منح قروض للمؤسسات تفوق 20% من رأس المال.

– العوامل المرتبطة بسوء تطبيق مبادئ الحوكمة

ـ سوء التسيير والإدارة غير السليمة من بين الأسباب الرئيسية التي أدت إلى إفلاس المصرف وعدم الالتزام بالقواعد المحاسبية وعدم الشفافية في المعلومات، وعدم احترام مؤشرات التسيير المالي.

– تم تصنيف سوء التسيير والإدارة غير السليمة من بين الأسباب الرئيسية التي أدت إلى إفلاس المصرف ،والتي تم تحديدها من طرف مفتشي بنك الجزائر واللجنة المصرفية في تقاريرهم المعدة انطلاقاً من عمليات التفتيش والمعاينة الميدانية التي أجريت على المصرف، و تمثل في عدم الالتزام بالقواعد المحاسبية وعدم الشفافية في المعلومات، وعدم احترام مؤشرات التسيير المالي ، إضافةً إلى عدم وجود تقارير عن حصيلة النشاط مصادق عليها من طرف

[1] Mohamed Ghernaout: op _ cit , p44 .

الجمعية العامة للمساهمين كما ينص عليه القانون ،حيث أنه لم يقوم بإعداد تقارير حصيلة نشاطه للسنوات 1999، 2000، 2001.

-عدم قدرة المصرف على التحكم في التكاليف. وذلك من خلال الإفراط في النفقات غير المبررة التي ليس لها علاقة بالنشاط الرئيسي، كتمويل الفرق الرياضية، تمويل الحفلات والمهرجانات. ضعف التحكم في تسيير السيولة، ووجود فائض في السيولة بالنسبة لبنك الخليفة لدى بنك الجزائر.

-عدم التنويع في محفظة النشاط واحترام معايير التوازن المالي، بحيث تم تخصيص موارد قصيرة الأجل لتمويل الاستثمارات طويلة الأجل ،إضافةً إلى التحويلات المالية المفرطة نحو الخارج ،كذلك منح أسعار فائدة مرتفعة على الودائع أكثر مما هو سائد في السوق، وهو ما يتنافى والسلامة المالية.

-السعي وراء تحقيق الربح على المدى القصير، وعدم التقيد بالمهنية والاحترافية في ممارسة النشاط المصرفي.

- عدم قيام اللجنة المصرفية بدورها الرقابي على أكمل وجه وتغاضيها عن عدم احترام قواعد الحذر في تسيير المصرف، وتدخلها المتأخر مما تسبب في ثقل تكلفة إفلاس المصرف، فقد كلف خزينة الدولة ما مقداره 5.1 مليار دولار.

ثانياً: أزمة المصرف التجاري والصناعي الجزائري

يمكن إبراز أهم الأسباب والعوامل التي أدت إلى إفلاس المصرف التجاري والصناعي الجزائري فيما يلي:[1]

- عدم احترام مواعيد إرسال الوثائق التنظيمية
- عدم احترام نسب القواعد الاحترازية
- عدم تكوين احتياطات إلزامية
- عدم كفاية رصيد الحساب الجاري المفتوح لدى بنك الجزائر
- عدم احترام قواعد حسن سير المهنة في معالجة الشيكات غير المدفوعة
- عدم شفافية المعلومات المصرح بها
- مخالفة التشريعات والتنظيمات الخاصة بالصرف

[1] آيت وازو زاينة: مسؤولية البنك المركزي في مواجهة الأخطار المصرفية في ظل القانون الجزائري، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو الجزائر، 2012.ص. 337-339

ـ الفرع الرابع : تعديلات قانون النقد والقرض (90– 10)

تعرض هذا القانون إلى ثلاثة تعديلات أساسية، وهي تعديل 2001 . تعديل 2003 و تعديل 2010 :

أولاً: تعديل عام 2001

اتخذت الحكومة خطوات عديدة لتحسين القطاع المصرفي والمالي من خلال إصلاح أساليب إدارة المصارف، استخدام أجهزة الكمبيوتر من أجل ترقية الخدمة المصرفية بشكل عام وتحسين مستوى الخدمات ومراجعة الحسابات المصرفية، وإعادة تفعيل نظم المدفوعات حيث –تم إصدار الأمر 01–01 في 2001/02/27 المتمم والمعدل لبعض أحكام مواد القانون 90–10 حيث هدفت تعديلات الى تقسيم مجلس النقد والقرض إلى هيئتين –الهيئة الأولى تتمثل في مجلس الإدارة، والمكلف بإدارة وتوجيه بنك الجزائر.[1]

–الهيئة الثانية تتمثل في مجلس النقد والقرض، والذي يختلف عن المجلس السابق، حيث أصبح مكلف بالقيام بدور السلطة النقدية ويتكون مجلس إدارة بنك الجزائر الناتج عن الأمر الصادر عام 2001من نفس أعضاء مجلس النقد والقرض المنشأ بموجب القانون رقم 90–10 و قد الغى الامر 01–01 مدة التعيين المنصوص عليها في القانون 90–10 مما أدى إلى الحد من استقلالية البنك المركزي. اما فيما يخص **مجلس النقد والقرض لم يعد** مكلفاً بإدارة وتنظيم البنك المركزي

ثانياً: تعديلات عام 2003

لجأت السلطات العمومية إلى إعادة صياغة القانون رقم 90–10 بعد إفلاس بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي بالأمر رقم 03–01 الصادر في 2003/08/26 والمتعلق بالنقد والقرض، هذا النص الجديد والمشرع للنشاط المصرفي والمالي يستجيب لثلاثة أهداف، وهي:

– تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي عن طريق تحقيق سيولة أفضل في تداول المعلومات المالية وتحسين التأمين المالي للدولة و إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لإدارة الأرصدة الخارجية والمديونية الخارجية وايضا إعلام مختلف المؤسسات الدولية بتقارير دورية اقتصادية ومالية حول بنك الجزائر.

[1] الأمر 01–01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 المتمم والمعدل لبعض أحكام مواد قانون النقد والقرض 90– 10، الجريدة الرسمية ،العدد 14، 28 فيفري 2001. المادة10و مايليها.

– تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل من خلال توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض. الفصل داخل بنك الجزائر بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض و تقوية استقلالية اللجنة المصرفية وإرفاقها بسكرتارية عامة

– تهيئة الظروف من أجل حماية أفضل للبنوك وادخار الجمهور وهذا من خلال تقوية حقوق جمعية المصارف والمؤسسات المالية، واعتماد هذه الهياكل من طرف بنك الجزائر. و ايضا تقوية شروط ومعايير منح الاعتماد للبنوك ومسيري البنوك وإجراءات العقوبات المختلفة الى جانب منع تمويل نشاطات المؤسسات التي تعود ملكيتها للمولين أو المسيرين و تشديد العقوبات حول الانحرافات عن نشاطات البنوك

ثالثا :تعديل عام 2010

تم إدخال بعض التعديلات على الأمر 03-11 الصادر في تاريخ 2003/08/26 بموجب ألأمر 10-04 المؤرخ في 2010/08/26 [1]

– إعادة صياغة نسبة مساهمة رأس المال الأجنبي في البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر. حيث نص التعديل على أنه لا يرخص للمساهمات الأجنبية في البنوك والمؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري

– قيام بنك الجزائر بتنظيم وتسيير مركزية المخاطر الخاصة بالمؤسسات، ومركزية المستحقات غير المدفوعة، ومركزية المخاطر الخاصة بالأُسر.

– تعزيز دور بنك الجزائر في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي، إذ تتمثل مهمته في توفير أفضل الشروط في ميدان النقد والقرض والصرف، والحفاظ عليها من أجل تحقيق نمو سريع للاقتصاد و في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفاً من أهداف السياسة النقدية و ايضا تعزيز الدور الرقابي للجنة المصرفية.

[1] الامر 10_04 ، المرجع السابق.

خاتمة الفصل الاول

يعتبر الاندماج أحد سبل النمو الخارجي المتاحة خاصة عند عجز المصارف عن التوسع العضوي باللجوء إلى مواردها الذاتية، بالرغم مما يكتنفه من مخاطر تتطلب دراية تامة و قدرة على التسيير و خبرة عالية من أجل امتصاص قدرات متزايدة، كما يعود تزايد الاهتمام بعمليات الاندماج لما توفره من مزايا و وفرات اقتصادية، مالية و ضريبية الأمر الذي دفع العديد من الباحثين لدراسة عمليات الاندماج و الاستحواذ بشكل عام و المصرفي بشكل خاص حيث تقتضي حتمية التواجد والاستمرار البحث عن مصادر جديدة للطاقة والقوة، واكتساب معطيات إضافية من أجل بناء كيان قادر على التعامل مع متغيرات السوق المصرفي وتوجهاته، وخلق شخصية وهوية تكون أكثر جاذبية وتأثيراً في مجتمع المتعاملين مع المصارف، ويتم كل هذا عن طريق أساليب ووسائل مختلفة أكثرها استخداماً هو الاندماج. حيث أصبح الاندماج المصرفي في الفكر الحديث مبنياً على التكامل، التحالف وعلى التعاون بين المتنافسين، وهو بذلك إستراتيجية للتكيف مع متطلبات التواجد في عصر العولمة، واكتساب القدرة على التطوير والتحسين والتجديد. من الأسباب التي دعت للقيام بالاندماج المصرفي الاتجاه الاقتصادي العالمي المعاصر، الذي أصبح يتطلب قيام بهدف توفير الخدمات كيانات اقتصادية كبيرة في كافة الأنشطة ، وتحتاج هذه الأخيرة مصارف كبيرة الحديثة بسرعة وفعالية وبتكلفة منخفضة، إضافةً إلى تحسين المركز التنافسي للبنوك المندمجة في السوق المصرفية العالمية.

شهدت الساحة المصرفية الدولية موجة من الاندماجات المصرفية، مثل تلك التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا، وبعض الدول العربية، فهذه الدول وأخرى لم تستمر في تطبيق الاندماج المصرفي بدافع الرغبة فحسب، بل وعياً منها لنتائجه الايجابية، كالقضاء على الطاقات المصرفية العاطلة وترشيد تكاليف التشغيل، وخفض التكاليف والمخاطر، وهذا لا يمنع ترتب بعض الآثار السلبية على الجانب الاقتصادي والاجتماعي، كنشوء الأوضاع الاحتكارية و صعوبة مزج الثقافات وأساليب العمل بين بعض المصارف.

لقد عمدت الجزائر إلى تطبيق العديد من الاصلاحات الاقتصادية، وعلى رأسها إصلاح المنظومة المصرفية وتدعيم تنافسية هذا القطاع الحساس وإيصاله إلى مصاف الأنظمة المصرفية المتطورة، وتمكينه من مجاراة إفرازات وانعكاسات البيئة المصرفية العالمية المعاصرة، خاصةً ما تعلق بامتصاص الأثار السلبية للأزمة المالية العالمية ،والتصدي لمختلف الصدمات والاضطرابات الاقتصادية.

وبعد التطرق لمختلف جوانب هذا الفصل خلصنا إلى مجموعة من النقاط نذكرها فيما يلي :

– قرار الاندماج المصرفي قراراً مصيرياً ذو طبيعة إستراتيجية، لذلك يجب أن تمر عملية الاندماج عبر عدة مراحل مع مراعاة التدرج في القيام بها. ولتقييم المصرف المندمج وتحديد قيمته الفعلية التي تجعل من قرار الاندماج قراراً رشيداً لابد من تحديد القيم الدنيا والقصوى وقيمة المصرف المندمج، وذلك من خلال التفاوض والاتفاق على تلك القيمة، إضافةً إلى تقدير المنافع والتكاليف وأساليب تسديد قيمة المصرف المندمج.

لابد أن يخضع قرار الاندماج المصرفي إلى ضوابط وشروط من أجل إعداد دراسات دقيقة ومتكاملة الأبعاد الاقتصادية، التسويقية والقانونية من أجل إتاحة الفرصة أمام المصارف لزيادة طاقاتها الإنتاجية وتحقيق النمو السريع وبحد أدنى من المخاطر.

– لقد شهد الجهاز المصرفي الجزائري جملة من الإصلاحات، والتي بدأت منذ سبعينيات القرن العشرين من خلال الإصلاح المالي والمصرفي لعام1971 الذي يهدف إلى تخفيف الضغط عن الخزينة العمومية في تمويله لمختلف الاستثمارات، ثم الإصلاح المصرفي لعام1986 المتعلق بنظام البنك والقرض، ثم قانون استقلالية البنوك لعام وتكييف الإصلاح، وصولاً إلى قانون النقد والقرض (90-10) إذ تعتبر الإصلاحات التي جاء هذا القانون أهم محطة في تطوير الجهاز المصرفي الجزائري، ونقطة بداية تحرير القطاع المصرفي

– لقد تعددت الأسباب التي أدت إلى زعزعة استقرار المنظومة المصرفية الجزائرية وظهور الأزمات المصرفية، والمتمثلة في أزمتي مصرف الخليفة والمصرف التجاري والصناعي الجزائري، وتتمثل أهم هذه الاسباب في بعض العوامل المؤسساتية والاجتماعية والثقافية، وبعض العوامل المرتبطة بسوء الإدارة والتسيير والتهور المصرفي، إضافةً إلى ضعف الرقابة والاشراف، وغياب الافصاح عن المعلومات والشفافية.

الفصل الثاني: الاندماج المصرفي في الجزائر

يعد التوجه نحو الاندماج بين المصارف الجزائرية أحد الخيارات الإستراتيجية التي يجب تبنيها لمعالجة أوجه القصور والضعف الهيكلي في المنظومة المصرفية ورفع مستوى أدائها, فالعمل المصرفي الجزائري يواجه العديد من التحديات التي تفرض على المصارف الجزائرية تبني إستراتيجيات عمل فعالة تمكنها من مواجهة هذه التحديات، حتى تستطيع التقليل من حدة سلبياتها و تعظيم ايجابياتها فقد اصبح من اللازم على المصارف الجزائرية أن تسعى بخطوات متسارعة نحو تطوير الخدمات المصرفية المقدمة، حتى تستطيع الارتقاء إلى مستوى التحديات المتباينة التي تواجه العمل المصرفي.

– يتم تأهيل الاقتصاد الجزائري بتوفير جملة من المتطلبات الضرورية تطوير القطاع المصرفي و تحديثه , بغرض تكييف واقع هذا القطاع خاصةً ما تعلق بعمليات الاندماج المصرفي ومن هذا المنطلق يمكن عرض هذا الفصل من خلال مبحثين يكمنان في:

المبحث الأول: تفعيل دور بنك الجزائر وتحسين استراتيجية أداء المصارف الجزائرية .

المبحث الثاني: الاندماج المصرفي في الجزائر الواقع والافاق .

المبحث الأول : تفعيل دور بنك الجزائر وتحسين استراتيجية أداء المصارف الجزائرية

تسعى البنوك إلى كسب قدرة تنافسية تتفوق بها على غيرها, نتيجة لإدراكها أهمية تسويق الخدمات المصرفية التي أضحت من أبرز الاتجاهات الحديثة والمهمة التي تواجه المنظمات بسبب سرعة التطورات التكنولوجية والمعلوماتية و تزايد حدة المنافسة اتجهت إلى وضع برامج وتبني أساليب وسياسات تسويقية حديثة اكتساب مهارات التعامل الجيد مع العملاء وتحسين الأداء المصرفي. من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى جهود إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية و دورها في تأهيل القطاع المصرفي الجزائري لترتيب عمليات إندماج ناجحة.

المطلب الأول :متطلبات تفعيل دور بنك الجزائر في تأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية لاعتماد الاندماج

يعد بنك الجزائر عنصرا هاما في تأهيل القطاع المصرفي الجزائري من خلال توفير مجموعة من المتطلبات التي تعتبر دعامة قوية لتشجيع الاندماج بين المصارف الجزائرية.

ـ الفرع الاول: مواصلة جهود إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية

انه لاعتماد الاندماج بين المصارف الجزائرية لابد من تحديث وعصرنة المنظومة المصرفية الجزائرية في أقرب الآجال والتخلي عن التردد الذي طبع قرارات السلطات العمومية في الفصل في القضايا الحاسمة والمصيرية التي تخص تحديث وعصرنة الاقتصاد الوطني وتأهيله ليكون في مستوى التحديات والرهانات التي يفرضها الانفتاح على الاقتصاد العالمي، وفي هذا الإطار نجد أن إصلاح النظام المصرفي الحالي لابد من أن يرتكز على عدة محاور ،أهمها:

أولاً : دعم وتعزيز إستقلالية بنك الجزائر: ترتبط إشكالية الإصلاح المصرفي بإصلاح ومعالجة المحيط، دون إغفال الشركاء الاقتصاديين والمتعاملين مع النظام المصرفي، حيث يجب أن يشمل الإصلاح مجمل الجهاز المصرفي وعلى رأسه بنك الجزائر، كونه المسؤول الأول عن وضع السياسة النقدية ومراقبة سياسة القرض، فوجود بنك مركزي قوي يعتبر من أهم دعائم الإصلاح المصرفي لاعتماد الاندماج، وخاصة ما تعلق بالرقابة على المصارف خصوصاً بعد فضائح المصارف الخاصة، والتي أثرت بشكل كبير على مصداقية الجهاز المصرفي الوطني، وهو الأمر الذي دفع بالسلطات الجزائرية إلى رفع درجة تدخلها في التنظيم المصرفي من خلال القوانين الصادرة إبتداءاً من عام 2003 إلى غاية عام 2014، التي لا تترك حرية كبيرة للبنوك للتصرف والعمل دون الرجوع لبنك الجزائر، وتتمثل أهم هذه القوانين فيما يلي[1]:

1بريش عبد القادر: التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية, أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2005-2006 ، ص116.

ـ الأمر رقم 03ـ 11 الصادر في 26 أوت 2003، والذي أكد على سلطة البنك المركزي النقدية، وقوة تدخل الدولة في المنظومة المصرفية، إذ تم إضافة عضوان في مجلس النقد والقرض من أجل تدعيم الرقابة، معينان من طرف رئيس الجمهورية تابعين لوزارة المالية.

ـالتنظيم رقم 01ـ 04 الصادر في 04 مارس 2004، المحدد للحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية بـ 2,5 مليار دج للأولى، و500 مليون دج للثانية.

ـ التنظيم رقم 02- 04 الصادر في04 مارس 2004، الذي يحدد شروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدى دفاتر بنك الجزائر.

ـ التنظيم رقم 03- 04 الصادر في04 مارس 2004، الذي يخص نظام ضمان الودائع المصرفية.

ـ التنظيم 08ـ 04 المؤرخ في 23 ديسمبر 2008، المحدد للحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية بـ 10 مليار دج للأولى ،و5.3 مليار دج للثانية.

ـ الأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بقانون النقد والقرض.

ـ التنظيم رقم 11ـ08 المؤرخ في 28 نوفمبر 201_1، والمتضمن الرقابة الداخلية على المصارف والمؤسسات المالية.

ـ التنظيم رقم 13ـ01 المؤرخ في 08 أفريل2013 ، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالشروط المصرفية المطبقة على العمليات المصرفية.

ـ التنظيم رقم 14ـ01 المؤرخ في16 فيفري 2014، والمتضمن نسبة الملاءة المالية المطبقة على المصارف والمؤسسات المالية. [1]

إن تدعيم دور البنك المركزي باعتباره المسؤول كسلطة نقدية والمكلف الرئيسي بالمراقبة أمر ضروري ومهم، إلا أنه لا يجب المبالغة في منحه صلاحيات قد تعيق الأداء الطبيعي للجهاز المصرفي عوض تفعيله، ومثال على ذلك التعليمية الصادرة عن رئيس الحكومة المتعلقة بضرورة إيداع المؤسسات العمومية لأموالها لدى المصارف العمومية دون الخاصة، حيث طرحت هذه النقطة إشكالاً كبيراً وأثارت تساؤلات عديدة، حتى من طرف الهيئات

1 بريش عبد القادر، مرجع سابق ، ص 124.

النقدية العالمية على غرار صندوق النقد الدولي، إذ لا يمكن تحميل المصارف الخاصة- رغم الأزمات المرتبطة بها- المسؤولية بمفردها عن نقائص ومشاكل الجهاز المصرفي الوطني.

إن دور البنك المركزي لا يجب أن يقتصر على سحب الأوراق النقدية لتلبية احتياجات الآلة الإنتاجية غير الفعالة، بل بصياغة سياسة نقدية واضحة المعالم والأهداف تساهم في التسيير الحسن لأداء البنوك، والسهر على تنفيذها، ولضمان استقلالية بنك الجزائر في إدارة المعروض النقدي كهدف لتحقيق سياسة نقدية فعالة ،يجب توفير العناصر التالية:

ـ استقلالية الأشخاص القائمين على صياغة السياسة النقدية.

ـ قيام مجلس إدارة بنك الجزائر بصياغة السياسة النقدية والائتمانية والإشراف على تنفيذها.

ـ لا يجب اعتراض الحكومة أو أي مؤسسة أخرى على قرارات بنك الجزائر التي تتعلق بسياسته النقدية.

ـ ضمان أولوية تحقيق استقرار الأسعار كهدف للسياسة النقدية لبنك الجزائر.

ـ ضرورة توفير الشفافية والمصداقية للسياسة النقدية، من خلال مسائلة بنك الجزائر من طرف البرلمان.

ـ ضمان عدم تدخل البنك المركزي في تحديد عملية تخصيص التسهيلات الائتمانية، وترك الأمر للمصارف وفق المعايير المصرفية المعمول بها.

ـ تدعيم استخدام البنك المركزي للأدوات غير المباشرة في تنفيذ سياسته النقدية، والتي تعتمد على قوى السوق.

أما من جانب دور البنك المركزي في مجال المراقبة والإشراف المصرفي، يجب الاهتمام بالعناصر التالية:

ـالسيولة المصرفية.

ـ نظام ضمان الودائع والربحية.

ـ المدققين الخارجيين والقائمين على تسيير المصارف.

ـمتطلبات الرقابة الداخلية والإفصاح المحاسبي للمصارف.

ـسياسة تصنيف التسهيلات الائتمانية، وكيفية احتساب المخصصات اللازمة لها.[1]

ثانياً : إصلاح الجانب العملي للمصارف الجزائرية: لا يزال إصلاح النظام المصرفي يطرح كضرورة قصوى لا بد من متابعتها وتحقيق نتائج إيجابية من خلالها كسبيل لإنجاح الإصلاح الاقتصادي المنتهج خلال السنوات الأخيرة، فباعتبار الدور الذي تلعبه المصارف كوسيط لتمويل الاقتصاد، يجب إرساء منظومة مصرفية فعالة تسعى إلى تحسين

[1] بريش عبد القادر ، مرجع سابق، ص: 95.

جودة خدماتها ورفع أدائها عن طريق اعتماد الاندماج المصرفي. ونظراً للمشاكل والنقائص التي لا تزال تميز أداء المصارف الجزائرية من جانب التسيير، الأمر الذي لم يسمح لها بلعب دورها المنتظر من جهة، ومن جهة أخرى لم يتم استغلال الطاقات المتاحة والمتوفرة ، فإنه من المهم التركيز على العناصر التالية لتحسين أداء المصارف الجزائرية[1]:

ـ تنويع الخدمات والمنتجات المالية للزبائن، والتي تلبي احتياجاتهم، فالإصلاح يمر بالضرورة بإعادة هيكلة الشبكة البنكية الحالية، من حيث الجانب التنظيمي والعملي من جهة، وتطوير وسائل الاتصال من جهة أخرى ،وهذا قصد السماح بأحسن تلقي ومعالجة وتداول للمعلومات والمعطيات بأكثر سرعة وضمان.

ـ إطلاق مشاريع جديدة ما بين البنوك تتعلق بنقل المعطيات، تنويع سلة المنتجات ومعيارية أدوات التسيير ،تحديث نظام المعلومات والدفع، تحديث أدوات العمل، تطوير الأنظمة الخاصة بالمقاصة البنكية، وربط شبكات اتصال بين وكالات البنوك المختلفة والبنك الواحد.

ـ تشجيع زيادة الاستثمار في التقنيات المصرفية الحديثة، ونظم المعلومات وزيادة الإنفاق على التدريب وتطوير المهارات المصرفية للموارد البشرية المحلية لتوسيع الخدمات المصرفية.

ـ تحسين الشفافية والإفصاح وتطوير نظم المحاسبة لتتناسق مع النظم والمعايير العالمية، ولابد في هذا المجال من تقوية وتدعيم التشريعات والقواعد المنظمة للعمل المصرفي.

ـ إصلاح الجانب المحاسبي للمصارف بما يتلاءم واقتصاد السوق.

ـ تبني أسلوب لا مركزي في التشغيل واتخاذ القرار.

ـ تحسين عملية معالجة العمليات المصرفية.

ـ تحسين إطار العمل واستقبال الزبائن.

ـ تطوير وتنمية الموارد البشرية.

ثالثاً : إصلاح الجانب التنظيمي للمصارف الجزائرية: إضافةً إلى حاجة الجهاز المصرفي الجزائري إلى إصلاح في جانبه العملي، فإنه بحاجة كذلك إلى إصلاح هياكله ونمط تنظيمه الحالي، في هذا الإطار يمكن ذكر بعض الجوانب المهمة والخطوات الملائمة التي يرتكز عليها بنك الجزائر في عملية الإصلاح، وهي[2]:

1. بريش عبد القادر ، مرجع سابق، ص: 97.

2. بريش عبد القادر ، مرجع نفسه، ص: 98.

- خوصصة المصارف التابعة للقطاع العام بما يتلاءم ومعطيات الجهاز المصرفي، وتعتبر عملية الخوصصة ضرورة يطرحها واقع أداء المصارف الجزائرية من جانب، ومن جانب آخر عملاً بتوصيات صندوق النقد الدولي الذي دعا إلى خوصصة المصارف العمومية في المدى المتوسط، كما تعتبر قضية خوصصة المصارف العمومية حساسة ،ليس في العملية بحد ذاتها بقدر ما يتعلق بكيفية إتمامها ومباشرتها، حيث يجب الاهتمام بعدة نقاط، ومن أهمها نذكر:

ـ الاستفادة من العملية، بجلب التطوير اللازم ونقل الخبرات واستخدام التقنية الحديثة.

ـ السيطرة ومراقبة من طرف الدولة على الجهاز المصرفي لتفادي الأزمات المالية، خصوصاً وأن رأس المال الأجنبي لا يهمه سوى الربح.

ـ مقدار ما يمكن أن يمتلكه شخص واحد من رأس مال البنك.

ـ حجم الشريحة المناسبة التي تطرح للخوصصة.

ـ إعادة هيكلة القطاع المصرفي قبل تطبيق الاندماج بين المصارف، خاصةً الصغيرة منها لإنشاء وحدات مصرفية كبيرة يمكنها تقديم خدمات مصرفية متنوعة ومتكاملة وبتكلفة تنافسية، ولابد من دراسة وتحضير جدي لها قبل مباشرتها، حيث يجب مراعاة عدم التركز الذي يخنق روح المنافسة والابتكار من خلال التسعير الاحتكاري.

ـ زيادة التنافس بين البنوك، سواء كانت محلية أو أجنبية، خاصة وأن الساحة المصرفية الجزائرية لا تزال بحاجة إلى المزيد من البنوك بالنظر إلى ضعف تغطية البنوك، والمستوى المتواضع للكثافة المصرفية، إضافةً إلى وضع القوانين والتشريعات الكفيلة بالقضاء على الاحتكار، وتنظم النشاط المصرفي على أساس تنافسي.[1]

ـ تحديد التشريعات المصرفية والقواعد الحذرة، حتى تنسجم مع التطبيقات الدولية التي حددتها مقررات لجنة بازل.

ـ تطوير السوق المالي بهدف تعظيم قدرة المصارف والمتعاملين على الاندماج في الأسواق النقدية والمالية الدولية.

ـ تشجيع الهيئات المتخصصة في تمويل الاستثمار وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

ـ إنشاء وتطوير شركات رأس المال المخاطر.

ـ إنشاء وتطوير مؤسسات القرض الايجاري.

ـ تطوير وإعادة تنظيم مركزية المخاطر.

[1] بريش عبد القادر ، مرجع سابق، ص: 100.

ـ إنشاء وتطوير مؤسسات التنقيط.

ـ تطوير سوق الإقراض بالسندات.

ـ الفرع الثاني : تهيئة البيئة المصرفية المناسبة لعمل وحدات الجهاز المصرفي الجزائري

يمكن أن يتحقق ذلك من خلال حرص بنك الجزائر على القيام بما يلي[1]:

1ـ تهيئة المناخ التشريعي ليتلائم مع المستجدات على الساحة المصرفية الدولية خاصة في ظل العولمة والتحرر الاقتصادي العالمي.

2ـ يؤمن المنافسة السليمة ضمن القطاع المصرفي، كما يراقب عمليات المصارف ويدقق فيها ويتأكد من سلامة أوضاع كل مصرف من ناحية الملاءة والسيولة، ويؤمن الشفافية في العمليات التمويلية المرتبطة بأداء القطاع المصرفي، من خلال العمل على تدعيم قواعد المحاسبة والمراجعة بالمصارف، كما يشرف على زيادة فاعلية القطاع في تمويل حاجيات الاقتصاد بأقل تكلفة.

3 ـ يقدم المشورة إلى الدولة في كل ما يتعلق بتقنيات وأساليب تحرير الاقتصاد حسب مقتضيات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والشراكة الأورو– متوسطية.

3ـ يقدم المشورة إلى الدولة في تطوير قنوات مالية جديدة، ووضعها في خدمة التنمية المحلية والقطاعات الإنتاجية (قنوات شركات الضمان ومؤسسات التقاعد، وإنشاء سوق للأسهم والسندات).

4 ـ يعمل من أجل تطوير سوق نقدية، يبدأ ما بين البنوك والشركات المالية ويتطور ليشمل مؤسسات مالية أخرى، مثل شركات الضمان أو مؤسسات تجارية لديها فائض سيولة على المدى القصير.

5 ـ تطوير وتقوية الدور الرقابي والإشرافي لبنك الجزائر على البنوك ليتلائم مع المخاطر العديدة التي أصبحت تتعرض لها المصارف في ظل إقبالها المتزايد على تقديم المنتجات المصرفية المستحدثة.

6 ــ ضرورة قيام بنك الجزائر بتوفير الموارد البشرية الفنية اللازمة كماً وكيفاً لتحليل البيانات الواردة من المصارف من ناحية والوفاء باحتياجات التفتيش الميداني الدقيق والمستمر على جميع وحدات الجهاز المصرفي من ناحية أخرى، وما يعزز ذلك العمل على إنشاء فروع للبنك المركزي بكافة المناطق، وذلك للإسراع في إنجاز المعاملات بالسرعة المطلوبة، وممارسة الرقابة والإشراف على المصارف بالدقة الكافية؛

[1] عادل زقرير:أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي– دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1998–2012 أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة–الجزائر.2015/2014 . ص 66.

7ـ تطوير وتدعيم أسواق مباشرة للتمويل في إطار تنافسي يقوم على تمويل دون تضخم.

8 ـ سن قوانين تهدف إلى حماية المدخرين، وتدعيم وسائل تعبئة وتخصيص الادخار.

9 ـ إعداد محيط اقتصادي مناسب للشراكة والخوصصة والاستثمار المباشر.

10 ـ إنشاء آليات جديدة لتحويل السيولة إلى رأس مال استثماري، وإدراج مهن جديدة في ميدان التمويل.

ـ الفرع الثالث :تطوير أنظمة الدفع والتسوية ومواكبة المعايير العالمية في مجال العمل المصرفي

من أجل تسهيل عمليات الاندماج بين المصارف الجزائرية وضمان سلاستها وسلامتها توجب بنك الجزائر تحديث وتطوير أنظمة الدفع والتسوية، إضافةً إلى سن القوانين والتشريعات اللازمة من أجل مسايرة ومواكبة مختلف المعايير العالمية في المجال المصرفي من أجل تسهيل عمليات الاندماج بين المصارف الجزائرية وضمان سلاستها وسلامتها، خاصةً ما تعلق بتطبيق مقررات لجنة بازل الدولية.

أ: تطوير أنظمة الدفع والتسوية

يبرز تخلف النظام المصرفي الجزائري بالنسبة لأنظمة الدفع والاتصال في العديد من المظاهر، أهمها[1]:

1 ـ ضعف شبكة الاتصالات الالكترونية في المصارف: بادرت بعض المؤسسات المصرفية والمالية إلى تطوير شبكات إلكترونية للدفع والتسديد منتشرة في نقاط محدودة من التراب الوطني، لكن القدرة في التحكم فيها وتسييرها جعل بعضها يتوقف عن أداء خدماته، وذلك بسبب اعتماد المؤسسات على حلول أو أنظمة مستوردة وغير متوافقة وخصائص السوق الجزائرية، وكذلك عدم تزايد الطلب على هذه الخدمات، وهذا العامل كان من الممكن أن يشجع هذه المؤسسات على مواصلة العمل لهذه الوسائل. ويعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية من رواد المؤسسات المصرفية في الجزائر في تطوير هذه الشبكة، فقد قطع شوطاً كبيراً على مستوى نظام الاتصالات، فهو يمتلك شبكة منها تعم جل مناطق الوطن، وهي مخصصة للتحويل المالي المباشر من وإلى وكالاته.

2 ـ غياب استخدام الهاتف في الخدمات المصرفية: لا تستعمل المصارف الجزائرية الهاتف في تقديم خدماتها، سواء الثابت أو المحمول، وهذا رغم ما شهده هذا الأخير من تطور كبير بعد فتح السوق الجزائرية في السنوات الأخيرة، ورغم العدد الكبير من مشتركي خدمة الهاتف في الجزائر، وهي الشبكة التي يمكن أن تساهم في تقديم الخدمات المصرفية لأكبر عدد ممكن من الزبائن.

1. سليمان ناصر، آدم حديدي: تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة– أي دور لبنك الجزائر؟، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، جوان 2015، ص 17.

3 ـ ضعف استخدام البطاقات البنكية والتأخر في أنظمة الدفع: رغم التطورات التي عرفتها وسائل الدفع الالكتروني في العالم وتوسع نطاق استخدامها ليشمل مختلف المجالات، حيث أصبحت من أهم وسائل الدفع في الوقت الراهن، إلا أن المصارف الجزائرية بقيت في منأى عن هذه المستجدات، رغم أن العديد من الدول العربية وخاصةً المجاورة قد قطعت أشواطاً كبيرة في هذا المجال.

لا سبيل لتقليص حجم المبادلات النقدية في الاقتصاد الجزائري والتقليل من حجم الكتلة النقدية المتداولة على شكل نقود قانونية إلا بتطوير أنظمة الدفع، خاصةً بالشيكات والبطاقات الالكترونية. فبالرغم من أن الحكومة أصدرت مرسوماً تنفذياً يقضي بإلزامية استعمال الشيك في المعاملات المالية التي يفوق مبلغها 50 ألف دينار جزائري سنة 2005، والذي دخل حيز التنفيذ في 2006/09/01، إلا أنه تم إلغاؤه بمرسوم تنفيذي آخر في نفس السنة، ثم إصدار مرسوم تنفيذي آخر سنة 2010 يقضي بإلزامية استخدام الشيك، التحويل البنكي، بطاقة الدفع، الاقتطاع من الرصيد، السفتجة، السند لأمر، وكل وسيلة دفع كتابية أخرى، وذلك في كل المعاملات التجارية والمالية التي تفوق قيمتها 500 ألف دينار جزائري، والذي دخل حيز التنفيذ ابتداءً من 2011/03/31، إلا أن ذلك لم يقض على مشكلة استعمال السيولة بشكل كبير، ويعود ذلك في نظرنا إلى سببين:

ـ انتشار ظاهرة استعمال الشيكات بدون رصيد، رغم أن القوانين الجزائرية تجرم ذلك وتنص على العقوبات بكل وضوح، إلا أن المتضرر من هذه الجريمة يعاني الكثير من أجل الحصول على حقه القانوني بسبب إجراءات التقاضي التي تأخذ وقتاً طويلاً.[1]

ـ عدم توفير أماكن استعمال بطاقات الدفع بشكل كبير وواسع، إذا من المعلوم أن القبول العام هو أهم الشروط لتداول النقود أو ما ينوب عنها.

لذلك يتوجب معالجة هذه الأسباب وتوفير الحلول اللازمة لها، وذلك بالتعاون بين بنك الجزائر والحكومة، سواء عند وضع البرامج الاقتصادية، أو بتفعيل النظم القانونية القائمة.

وبعد فشل تطبيق الإجراءات السابقة، إضطرت السلطات إلى اتخاذ إجراء آخر، وهو إلزامية التعامل بالشيك في كل المعاملات التجارية التي تتجاوز قيمتها مليون دينار جزائري ابتداءً من فاتح جويلية 2015 ، وقد يلقى هذا الإجراء مصير سابقيه إذا لم تعالج أسباب الفشل في التطبيق.

[1] سليمان ناصر، مرجع سابق ص 19

ب: مواكبة المعايير العالمية في مجال العمل المصرفي

لمواكبة النظام المصرفي الجزائري للمعايير الاحترازية العالمية، خاصةً منها معايير بازل، يتعين على بنك الجزائر إلغاء التعليمة رقم 74- 94 الصادرة في 1994/11/29 والمتعلقة بتحديد قواعد الحيطة والحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية، لأن هذه التعليمة جاءت موافقة لما ورد في اتفاقية بازل1، إذ من غير المعقول أن يبقى الوضع على هذا الحال فيما يتعلق بالتنظيم الاحترازي في الجزائر، بينما العالم قد شرع ومنذ مطلع سنة 2013 في تطبيق بازل 3.

وبما أن بنك الجزائر قد أصدر التنظيم رقم 14-01 المؤرخ في 2014/02/16 والمتضمن نسب الملاءة المطبقة في البنوك والمؤسسات المالية والذي يواكب اتفاقية بازل2 في إدراج كل من مخاطر السوق والتشغيل في حساب نسبة كفاية رأس المال، ويواكب اتفاقية بازل3 في رفع الحد الأدنى لتلك النسبة وإن لم يكن إلى الحد المقرر عالمياً، فإن الأمر يتطلب من بنك الجزائر إصدار تعليمة تفصيلية توضح كيفية تطبيق التنظيم السابق، لأن التدرج مطلوب في استدراك أي تأخر، على أن يكون ذلك خلال فترة زمنية قصيرة ومحددة، إضافةً إلى وضع نسبتين للسيولة إحداهما في الأجل القصير والأخرى في الأجل الطويل كما جاء في الإتفاقية الأخيرة، مع الإشارة إلى أن النسبة الأولى قد فرض تطبيقها على المصارف.

ـ الفرع الرابع : تعزيز الرقابة والإشراف المصرفي

ان حماية المودعين وتحقيق الإستقرار المالي يعد من الأهداف النهائية التي يسعى إليها بنك الجزائر، سواء عن طريق تعزيز الإطار التنظيمي للمصارف والمؤسسات المالية، أو عن طريق تطوير وعصرنة وسائل الرقابة الملائمة التي تسمح من التأكد وبإستمرار وبطريقة فعلية أن كل المخاطر المرتبطة بأنشطة المصارف والمؤسسات المالية تندرج ضمن مجال معايير هذا التدبير الإحترازي، لذا يندرج الجهد المستمر لبنك الجزائر في مجال الرقابة والإشراف على الأنشطة المصرفية ضمن هدفه الأساسي المتمثل في تحصين المصارف والمؤسسات المالية من الصدمات والمخاطر الكبيرة[1]

وفي إطار عصرنة وظيفة الرقابة والإشراف، صادق بنك الجزائر على نظام تنقيط المصارف في عام 2011 حيث أصبحت المصارف النشطة في الجزائر تخضع إلى هذا النظام إبتداءاً من عام 2014 ويعد نظام التنقيط المصرفي

1بنك الجزائر: التقرير السنوي- الرقابة والإشراف المصرفي، 2011 ص 135.

طريقة و يقوم على تقيم إشراف موحدة جديدة. مؤشرات أداء وملاءة المصارف والمؤسسات المالية عن طريق إعطائها علامة بفضل مقاربته التنبؤية للمخاطر[1] ويهدف هذا النظام إلى الحفاظ على استقرار النظام المصرفي الجزائري، وقد تم تجريب هذا النظام من طرف بنك الجزائر الذي باشر عملية نموذجية خاصة على مستوى بنكين، واحد عمومي والآخر خاص لتجريب كيفية تطبيق نظام التنقيط بطريقة عملية، ويعد هذا الترتيب توجهاً جديداً للإشراف ومراقبة الأخطار، لأن نظام التنقيط يسمح بتصنيف المصارف حسب مستوى كفاءتها مقارنةً بمستوى تحكمها في المخاطر، ويسمح اعتماد نظام التنقيط في المؤسسات المصرفية والمالية بالمتابعة تحقيق الاستقرار المالي، حيث أصبح هذا الأخير من أهداف البنك في ظل الظروف الحالية التي تمر بها الجزائر. وتعزيز إمكانية الكشف المبكر لهشاشة المصارف والمؤسسات المالية، من أجل الحفاظ على استقرار النظام المالي، وكذا حماية مودعي الأموال، و ايضا تأمين أموال الزبائن والقروض المتواجدة مع التأكد بصفة دائمة من صلابة البنك، لكون هذا الأخير سيكون أداة من أدوات تقييم سلامة أموال الزبائن المتواجدة بالبنوك سواء الجزائريين أو الأجانب، لأن البنك المركزي سيقوم بالعملية وفقاً لمعطيات داخلية خاصة به.

المطلب الثاني: متطلبات تطوير وتحسين استراتيجية أداء المصارف الجزائرية

الاندماج المصرفي يعتبر من التحولات العالمية التي مست وأثرت في نفس الوقت على المصارف في أغلب دول العالم، ولتفادي ومواجهة أية عراقيل يمكن أن تمس سير هذه المصارف، خاصةً في مجال تقديم الخدمات، على المصارف الجزائرية تبني استراتيجيات فعالة للارتقاء بخدماتها إلى مستوى التحديات الراهنة من أجل اعتماد الاندماج، وذلك بالارتكاز على جملة من المتطلبات التي تعمل على تطوير وتحسين مستوى أدائها.

ـ الفرع الاول :اعتماد استراتيجية خوصصة المصارف كمدخل لاعتماد الاندماج

على المصارف الجزائرية تبني استراتيجيات فعالة للارتقاء بخدماتها إلى مستوى التحديات الراهنة من أجل اعتماد الاندماج، وذلك بالارتكاز على جملة من المتطلبات التي تعمل على تطوير وتحسين مستوى أدائها مثل تبني استراتيجية خوصصة المصارف كمدخل لاعتماد الاندماج بحيث يعد من أهم الاسترتيجيات اللازمة لتحقيق عمليات إندماج ناجحة وقوية، ينتج عنها كيانات مصرفية عملاقة قادرة على مواكبة التطور الحاصل في الاقتصاد العالمي يمكن تعريف خوصصة المصارف على أنها توسيع قاعدة الملكية من خلال طرح جزء من رأس مال

1بنك الجزائر: التقرير السنوي- الرقابة والإشراف المصرفي، 2012 ص 143.

المصرف للبيع والتداول في بورصة الأوراق المالية بالتدرج بهدف خلق بيئة تنافسية في السوق المصرفية وتحقيق كفاءة أكبر لتلك المصارف في ظل العولمة، بحيث يقوم صاحب القرار باختيار أحد المصارف المراد خوصصتها، ويقوم بطرح أسهمه للاكتتاب العام بعد تقييم أصوله وخصومه وإعادة هيكلته وتأهيله لعملية الخوصصة، على أن تحتفظ الحكومة بملكية جزء كبير من رأسمال المصرف كمرحلة أولى، ثم تزداد نسبة البيع إلى القطاع الخاص تدريجياً، مع الأخذ بعين الاعتبار التوازن والطاقة الاستيعابية لسوق رأس المال[1]

تؤدي الخوصصة إلى زيادة المنافسة بين المصارف وتعميقها، وهو مايؤدي إلى خفض هامش الوساطة المالية لأن تزايد التنافس بين المصارف سوف يجعلها توجه الائتمان المصرفي نحو المشروعات الأكثر ربحية، مما يسهم في إعادة تخصيص الائتمان بالاعتماد على المعايير الاقتصادية السليمة، إضافةً إلى تحسين مستويات الأداء المصرفي من خلال ابتكار واستحداث خدمات مصرفية جديدة، وتقديم خدمات مصرفية بأقل تكلفة وبأحسن جودة وبسعر تنافسي وفي أسرع وقت ممكن، مما يزيد من القدرات التنافسية للمصارف إتجاه المنافسة العالمية في ظل العولمة[2] يعتبر الهدف الأساسي للخوصصة هو تطوير وتنشيط الأسواق المالية، بحيث تلعب عملية الخوصصة دوراً أساسياً وميكانيكياً في الأسواق المالية، فهي تسمح بتطوير السوق المالية بطريقتين، حيث في المرحلة الأولى تتيح الخوصصة زيادة الرسملة البورصية وعدد الأوراق المالية المتداولة في الأسواق المالية، فهي تساعد على تنويعها بالتساوي، أما في المرحلة الثانية تشكل الخوصصة عاملاً رئيسياً في تعزيز وتحديث آليات السوق المالي لتحقيق الانفتاح المالي والتنمية الدولية في البلدان المختلفة[3] وبناءً على ما سبق يجب أن لا ننسى بأن الخوصصة والاندماج المصرفي كلاهما يعد من نواتج العولمة، وحدوث أحدهما ليس شرطاً ضرورياً لحدوث الأخر قبله، ولكن إذا كانت هناك مفاضلة بين الاندماج المصرفي والخوصصة، فإن البدء بالخوصصة هو الأفضل خاصةً في الدول النامية والدول العربية منها الجزائر، وهذا تمهيداً لتهيئة الأرضية المناسبة لاحتضان الاندماج المصرفي بنجاح والحصول على كيانات مصرفية كبيرة وفعالة.

1أمال البوعيشي السنوسي: الخصخصة وآثارها الاقتصادية، دار البداية، عمان- الأردن .ط1 .2015. ص 27 .

2طارق عبد العال حماد: اندماج وخصخصة البنوك، المرجع السابق، ص 19 .

3–Ahmed Ghazal: La privatisation du secteur bancaire- étude comparative entre l'Egypte et la France, Thèse de Doctorat en Sciences Economiques, Université du Droit et de la Santé - Lille II, 2007, P 195

ـ الفرع الثاني: اعتماد خيار الصيرفة الشاملة والخروج عن الدور التقليدي

ان المصارف الشاملة هي تلك الكيانات المصرفية التي تسعى إلى تنويع مصادر التمويل، وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات، وتوظف مواردها وتفتح وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والجديدة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي، بحيث نجدها تجمع بين وظائف المصارف التجارية التقليدية ووظائف المصارف المتخصصة، ومصارف الاستثمار والأعمال[1]. وتعرف كذلك المصارف الشاملة بأنها المصارف التي تقدم مجموعة من الخدمات المالية، والتي تضم قبول الودائع ومنح القروض، والتجارة والتعامل بالأدوات المالية، والعملات الأجنبية ومشتقاتها، والاكتتاب في الديون والأسهم الجديدة، وإدارة الاستثمار، والقيام بأعمال الوساطة، إضافةً إلى التأمين[2]

من أهم مزايا العمل المصرفي الشامل، التنويع ويعني الحصول على موارد مالية من عدة ولأجال مختلفة مع استخدامها في تمويل أنشطة مختلفة ومتنوعة، والخروج من الإطار المحدود للوساطة التقليدي إلى إطار أرحب من المنتجات المالية المتعددة والمتنوعة، وبالتالي تشمل إستراتيجية التنويع: تنويع الموارد، تنويع الإستخدامات، التنويع بدخول مجال الخدمات غير المصرفية، التنويع بالتوسع في الأنشطة خارج الميزانية؛ من جهة اخرى تمتاز المصارف الشاملة بكبر حجمها وتقديمها لقائمة عريضة من الخدمات، وبالتالي فإن التكاليف الثابتة للإدارة والعلاقات العامة والأجهزة المتطورة، مثل الحاسبات الآلية وأجهزة الاتصالات يمكن الاستفادة منها بصورة أفضل حيث ان عملية التحول إلى المصارف الشاملة تحتاج الى توفر مجموعة من المتطلبات التي تدعم نجاح وفعالية المصرف الشامل عن طريق إعلام مكثف للترويج لمفهوم المصارف الشاملة وأهميتها، وضروريتها، وخدمات للعملاء والمتعاملين وللاقتصاد الوطني. و ايضا تطوير التشريعات والقوانين واللوائح والقرارات المنظمة للعمل المصرفي، بالشكل الذي يسمح للمصارف الشاملة بممارسة نشاطها بفاعلية كاملة، ثم تجميع التشريعات ذات العلاقة بنشأة المصارف الشاملة في تشريع واحد شامل بحيث يسهل الرجوع إليها والتعرف على ضوابطها المختلفة، والواجبات والحقوق التي تنص عليها كل منها. إن التجربة المصرفية الجزائرية قد أصبحت جزءاً لا يتجزأ من التجربة المصرفية الدولية، وبالتالي لا بد لها أن تواكب تطوراتها، ومن الضروري الإسراع بتأسيس مصارف شاملة بموارد مالية كبيرة وكفاءات

1 . عبد المطلب عبد الحميد: البنوك الشاملة– عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية ن الإسكندرية– مصر،2002،ص.19

2–Krishna Chaitanya V: Universal Banking- the indian perspective, Régional and Sectoral Economico Studies AEEADE, Vol: 5-1 , 2005, p 7.

بشرية متميزة قادرة على القيام بالعمل المصرفي الاستثماري الذي يشمل خلق أدوات رأس المال وتعهد تغطيتها، وصناعة الأسواق فيها، وإدارة الحقائب المالية بفاعلية، وبالاعتماد على الذات، وبإدارة أعمال اندماج الشركات وإعادة هيكلتها، وهو الأمر الذي يحتاج إلى خبرة مصرفية استثمارية متخصصة.

ـ الفرع الثالث: اعتماد مشروع الصيرفة الالكترونية في المصارف الجزائرية

لا شك أن أهم ما يميز العمل المصرفي في عصر العولمة هو تعاظم دور التكنولوجيا المصرفية، والعمل على تحقيق الاستفادة القصوى من ثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بغية تطوير نظم ووسائل تقديم الخدمات المصرفية وابتكار تطبيقات جديدة للخدمة المصرفية تتسم بالكفاءة والسرعة في الأداء. وفي هذا الصدد سعت المصارف الجزائرية لتعميق استخدام التكنولوجيا ومواكبة التطورات في الصناعة المصرفية بنقل العديد من التقنيات المصرفية إلى السوق الجزائرية لتتواءم مع متطلبات العصر الحديث، وعلى الرغم من أن تلك الجهود قد ساهمت بشكل كبير في تطوير العمل المصرفي في الجزائر وابتكار أدوات مصرفية جديدة، إلا أن الفجوة التكنولوجية بين المصارف العمومية ونظائرها من المصارف الأجنبية لا تزال كبيرة، وهذا راجع إلى العديد من المعوقات التي حالت دون تحقيق طفرة نوعية في مجال تطبيق التكنولوجيا المصرفية، لعل أهمها ارتفاع تكلفة إنشاء وصيانة وإيجار الشبكات الخاصة بالعمليات المصرفية الإلكترونية. و قُصور البيئة القانونية والتشريعية في تقنين المعاملات المصرفية الإلكترونية اما في إطار سعي الجزائر إلى عصرنة وتعميم مشروع الصيرفة الإلكترونية، قام بنك الجزائر بالتعاون مع وزارة المالية وبمساعدة البنك الدولي بتطوير وتحديث أنظمة الدفع التي تدخل في إطار تأهيل المنظومة المصرفة الجزائرية،[1] حيث تم إنشاء نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل، ونظام الجزائر للمقاصة الإلكترونية ما بين البنوك تعد الصيرفة على الخط أحد أهم أوجه الصيرفة الإلكترونية، وفي إطار سعي الجزائر لتبني مشروع الصيرفة الإلكترونية عملت على إيجاد هذا النوع من الخدمة في السوق المصرفي والمالي الجزائري، لكن قدرات المصارف الجزائرية لم تسمح بذلك، ومن هنا جاءت فكرة إنشاء مؤسسة تقدم أو تساعد المصارف الجزائرية على تقديم هذا النوع من الخدمات، فكانت الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية Algérie- Banking Serviceو تقدم هذه الشركة خدماتها المتعلقة بالمصارف عن بعد، كما تساهم في تسيير أمن تبادل البيانات المالية لجميع المصارف

[1] . عبد المطلب عبد الحميد: مرجع سابق،ص.22

والمؤسسات المالية بإختلاف شرائح عملائها، أفراد، تجار، مهنيين، مؤسسات صغيرة ومتوسطة، مؤسسات كبيرة، وتقوم بتقديم تشكيلة من الخدمات بدرجة عالية من الأمن والسلامة في أداء العمليات.

ـ الفرع الرابع: اعتماد المفهوم الحديث للتسويق المصرفي وتطوير الإدارة التسويقية

يعتبر التسويق المصرفي أحد الركائز الأساسية لدعم كفاءة أداء الجهاز المصرفي كحافز لتطبيق الاندماج المصرفي، كما يعد كذلك تبني مفهوم التسويق المصرفي الحديث من طرف المصارف الجزائرية أمراً ملحاً في ظل التطورات المتلاحقة التي تشهدها الساحة المصرفية، والتي تبلورت أهم ملامحها في احتدام المنافسة، حيث يساهم هذا المفهوم في اكتساب قدرات تنافسية تمكن المصارف من زيادة مواردها ومن ثم تحقيق التوازن في هيكل موارد المصرف واستخداماته، ومن أهم ركائز ووظائف التسويق المصرفي الحديث والتي يجب التركيز عليها، نجد خلق أو صناعة العميل بالسعي نحو العميل المرتقب، المساهمة في تطوير الصناعة المصرفية، تصميم مزيج الخدمات المصرفية بما يحقق إشباع رغبات واحتياجات العملاء بشكل مستمر من خلال استخدام أساليب وأدوات إبتكارية غير تقليدية سواء في نوعية أو وسيلة تقديم الخدمة. ويقع في إطار المفهوم الحديث للتسويق المصرفي العديد من المهام التي تعمل على موازنة النشاط المصرفي ودرء مخاطر الاختلال في هذا التوازن، ومن أهمها دراسة سلوك العملاء واتجاهاتهم، واختيار مواقع فروع المصارف وتوزيع الخدمات المصرفية، فضلاً عن الترويج والاتصال والإعلان عن تلك الخدمات، وذلك عن طريق كافة الوسائل الإعلانية بما فيها الوسائل الحديثة مثل شبكة الانترنيت.[1] يمكن وصف سوق الخدمات المصرفية بأنه سوق مشترين، وهو السوق الذي يتميز بزيادة العرض عن الطلب وسيطرة العميل على المتغيرات المتحكمة في هذا السوق، ومن ثم توجد حرية نسبية لدى العميل في المفاضلة بين المصارف وبين الخدمات المصرفية المعروضة، وبالتالي أصبح من الضروري على المصرف البحث عن أكثر الخدمات قبولاً لدى العملاء ومحاولة إقناعهم بالتعامل فيها وهو ما يقوم به التسويق المصرفي الحديث .إن المصارف التي تستخدم التسويق تكون أكثر استعداداً لمواجهة منافسة المصارف الأخرى أو المؤسسات المالية التي تقوم بتقديم خدمات مشابهة، والتي تعد أقل تقدماً في هذا المجال، وذلك فيما يتعلق بالخدمات المقدمة للعملاء، من جهة يساعد التسويق في ترشيد قرارات الإدارة، إذ أنه يؤدي إلى تحقيق معرفة أفضل بقطاعات السوق والتعرف على طبيعته وأبعاده واحتياجات

[1] 1 . عبد المطلب عبد الحميد: مرجع سابق ص.24

المتعاملين فيه، وهو ما يساعد الإدارة على اتخاذ قرارات رشيدة تتعلق بتنمية وتطوير سوق الخدمات المصرفية، حيث انه أصبح من الضروري في الوقت الراهن وجود إدارة تسويقية في المصارف الجزائرية تقوم بإمداد دارة المصرف ببحوث تسويقية دقيقة تحدد مركز المصرف في السوق بالنسبة لكل خدمة، كما تحدد نوعية عملاء المصرف وميولهم ومواصفاتهم وعوامل تفضيلهم للمصرف دون المصارف الأخرى في الحاضر والمستقبل. وبرسم سياسة للخدمات التي يقدمها المصرف في ضوء التطورات المصرفية العالمية، والعمل على تقديم الخدمات المصرفية الجديدة للسوق وتحديد كيفية ووقت تقديمها، إضافةً إلى دراسة وتطوير الخدمات الحالية للمصرف بهدف جذب أكبر عدد من العملاء، ودراسة الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف المنافسة والتعرف على حجم نشاط هذه المصارف وخططها المستقبلية[1]

ان ضرورة تبني المصارف الجزائرية التسويق المصرفي الإلكتروني عبر شبكة الأنترنت كنتيجةً للتطورات المصرفية المتسارعة في ميدان الأعمال الإلكترونية بدأت المصارف تتنافس في إنشاء مواقع خاصة لها على شبكة الانترنت، من أجل الوصول إلى عملائهم الحاليين والمتوقع انضمامهم في المستقبل القريب، ومحاولة خدمتهم بكافة الوسائل التقليدية والتقنية المتاحة بتوفير وسائل إضافية لتتميز من خلالها عن بقية المصارف بتقديم خدمات ومنافع تصب في زيادة القيمة والمنفعة المقدمة للعميل، والتي تصب في تقليل التكاليف المالية للخدمة المصرفية، إضافةً إلى تقليل التكاليف غير المادية من أعباء جسدية ونفسية يتكبدها العملاء من أجل الحصول على الخدمة المصرفية، وهناك مجموعة من الأدوات والوسائل الأساسية التي تستخدم في تسويق الخدمات المصرفية عبر الأنترنت، والتي يجب على المصارف الجزائرية العملاء من أجل تطوير المنظومة المصرفية الجزائرية، ومن بين هذه الأدوات والوسائل نجد[2] الموقع الإلكتروني الذي يعتبر أداة ترويجية فعالة للأعمال الإلكترونية بشكل عام وتسويق الخدمات المصرفية بشكل خاص، لكن هذا الموقع يحتاج إلى ترويج أيضاً حتى ينجح في أداء وظائفه الترويجية والتسويقية الأخرى بصورة فعالة و ايضا محركات البحث التي توصل العملاء إلى أهدافهم البحثية بتزويدهم بعدد كبير من البدائل المتاحة، ويختار العميل منها ما يناسبه ويلائمه. و نجد ايض الاعلان الترويجي الذي يمكنه استهداف قطاعات واسعة جداً من العملاء في الأسواق المحلية والاقليمية، وسهولة كسب واستقطاب أعداد كبيرة من المتلقين الذين يعرض عليهم

1 طلعت أسعد عبد الحميد: الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة، دار المعارف، الإسكندرية- مصر 1998 ص- 271

2 شاكر تركي إسماعيل: التسويق المصرفي الإلكتروني والميزة التنافسية للمصارف الأردنية- دراسة ميدانية على البنوك الأردنية- مجلة العلوم الانسانية العدد 45 الاردن 2010 ص 11-12 .

الاعلان، وينبغي على المصارف الجزائرية أن تختار المواقع المناسبة والمشهورة لتنشر عبرها إعلاناتها الإلكترونية. و ايضا استخدام البريد الالكتروني في العمليات المصرفية لإرسال الوثائق المطلوب إلحاقها بالرسائل أو استلام الوثائق المطلوب إستلامها، ويتم ذلك عن طريق تأمين الوثائق إلكترونياً وإرسالها كملحق أو كمرفق. بالاضافة الى التسويق الهاتفي المكالمات الصادرة والواردة للمصرف لجذب عملاء جدد، والتواصل مع العملاء الحاليين، وخدمتهم والاجابة على أسئلتهم من خلال الهاتف، فالاتصال الهاتفي يساعد على تخفيض التكاليف التسويقية وجذب العملاء الجدد وزيادة مستوى رضاهم عن المصرف.[1]

[1] شاكر تركي إسماعيل: مرجع سابق ص13 .

المبحث الثاني: الاندماج المصرفي في الجزائر الواقع والافاق

اعتمدت بعد الاستقلال السياسة الاقتصادية على مخططات استثمارية مركزية، ممولة بأموال عمومية ،فكانت تعمل على تخصيص الموارد بصفة إدارية ، وعلى نظام مركزي للأسعار، ولم تكن القروض الموجهة لتمويل القطاع العام تخضع لمعدلات السوق، وبالتالي الغيت كل المتغيرات النقدية والمالية، واصبحت البنوك مجرد مصارف للمؤسسات العمومية وبتوقيع الخزينة، انها الوضعية التي عاشتها الجزائر لمدة طويلة نوعا ما والتي ادت الى تدهور جل المؤسسات الاقتصادية، وعليه كان التفكير في تطبيق اصلاحات اقتصادية، بدأت مع صدور قوانين استقلالية المؤسسات ابتداءا من سنة 1988 ،عن طريق تحرير الاسعار ، وبتخفيض تدريجي للتدعيم وبالتالي كان التفكير في التحرير الاقتصادي .

المطلب الأول: الجزائر و الاندماج المصرفي

اعتمدت السياسة الاقتصادية بعد الاستقلال على مخططات استثمارية ممولة بأموال عمومية فكانت على تخصيص الموارد بصفة ادارية ،وعلى نظام مركزي للأسعار ،ولم تكن القروض الموجهة لتمويل القطاع العام تخضع لمعلات السوق ، وبالتالي الغيت كل المتغيرات النقدية والمالية ، واصبحت البنوك مجرد مصارف للمؤسسات العمومية وبتوقيع الخزينة ،انها الوضعية التي عاشتها الجزائر لمدة طويلة نوعا ما والتي ادت الى تدهور جل المؤسسات الاقتصادية ،وعليه كان التفكير في تطبيق اصلاحات اقتصادية ، بدأت مع صدور قوانين استقلالية المؤسسات ابتداء من سنة 1988 ، عن طريق تحرير الاسعار وتخفيض تدريجي للتدعيم وبالتالي كان التفكير في التحرير الاقتصادي [1].

ـ الفرع الاول : موقف الجهاز المصرفي من التحرير المصرفي:

طبقت سياسة التطهير المالي من اجل امتصاص مديونية المشاكل التي كانت تعاني منها المؤسسات العمومية. خاصة بعد انخفاض سعر البترول مما توجب الاهتمام بالجهاز المصرفي لتعزيز الاصلاحات الاقتصادية الهيكلية. لهذا صدر قانون النقد و القرض في افريل 1990. كوسيلة لإعادة النظر في عمل و سيرورة البنك المركزي. الذي اصبح المراقب الوحيد للقطاع المصرفي. يعتبر قانون القرض في الجزائر فلسفة الاصلاح الاقتصادي و منه الاصلاح المصرفي حيث ظهرت معه افكار لإعادة اصلاح المنظومة المصرفية كما يعتبر ايضا برنامجا طموحا للإصلاحات خاصة في مجال الوساطة المالية و اعادة هيكلة القطاع المصرفي بعد توقيع اتفاقية مع صندوق النقد الدولي في افريل

[1] بن عزوز عمار و درواسي مسعود ، الاندماج المصرفي كألية لزيادة القدرة التنافسية ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية ـ واقع وافاق ـ مرجع سابق ، ص 145.

سنة 1994 لإقامة سياسة نقدية اكثر صرامة. و عليه زادت القيود على النظام المصرفي. لا سيما مع تخفيض قيمة الدينار الجزائري. كما طبقت سياسات تسييرية اهمها[1]:

- سياسة انتقائية لإعادة التمويل

-سياسة السوق المفتوحة مع تسير حيوي و ثبات معدل اعادة الخصم.

-نظام الاجراءات الوقائية خاصة على مستوى الاموال الخاصة و كذلك توزيع المخاطر. حيث ان مجموعها لا يتعدى 12.5 مرة قيمة الاموال الخاصة بالبنك

- غياب المنافسة و العجز في التسيير و عدم القدرة على تقدير المخاطر و مواجهتها مع البنوك كل هذه السياسات المطبقة على الجهاز المصرفي. تؤكد على وجود تدخل حكومي صارم و مراقبة مستمرة من البنك المركزي على مختلف المؤسسات المصرفية و المالية . و تخوف من التحرير المصرفي حيث تخضع البنوك الى رقابة من طرف الدولة بصفتها السلطة. المالك و العون الاقتصادي و البنك المركزي كسلطة تسير و مراقبة. و تفاديا لوجود مشاكل اخرى ارتفعت درجة تدخل الدولة في التنظيم المصرفي من خلال القوانين الصادرة في 2003.2004 التي لم تترك حرية كبيرة للبنوك و التصرف و العمل دون الرجوع لبنك الجزائر و تتمثل في:

1- الامر رقم 11/03 الصادر في 26 اوت 2003 و الذي يؤكد على قوة تدخل الدولة في المنظومة المصرفية و سلطة البنك المركزي النقدية. حيث تم اضافة شخصان من مجلس النقد و القرض من طرف رئاسة الجمهورية تابعين لوزارة المالية حيث ان هذا الامر لا يعطي فرصة التحدث الى التحرير المصرفي

2- القانون رقم 04/01 الصادر في 04 مارس 2004. الخاص بالحد الادنى لراس مال البنوك و المؤسسات المالية التي تنشط داخل الجزائر

3- القانون رقم 04/02 الصادر في 04 مارس 2004 الذي يحدد شروط التكوين الاحتياطي الاجباري لدى دفاتر بنك الجزائر

4-القانون رقم 04/03 الصادر ب 04 مارس 2004 الذي يخص نظام ضمان الودائع المصرفية و يهدف الى تعويض المودعين في حالة عدم امكانية الحصول على ودائعهم من بنوكهم .

[1] – بن عزوز عمار و درواسي مسعود مرجع سابق ، ص 146

ـ الفرع الثاني : موقع الجزائر من الاندماج المصرفي

نجد ان الجزائر لم تطبق لحد الان الاندماج المصرفي نظرا لكون البنوك العمومية تسيطر على معظم تمويل النشاطات حيث تتحصل على 90% من الموارد و تقدم 95% من القروض. بينما البنوك الخاصة لم تصل بعد الى المستوى المطلوب إما لأنها لم تقم بعملية التمويل في النشاطات ذات الربح السريع و من ثم لا تحتاج الى منافسة كبيرة. وإما لأنها تريد المنافسة و لكنها لا تستطيع نظرا لقلة مواردها المالية و تخلف المستوى الفني و التكنولوجي و غياب التنظيم الاداري السليم و بالتالي تبقى حصص البنوك الخاصة ضعيفة في السوق و ذلك للأسباب التالية:[1]

– تأخر انشاء البنوك الخاصة

– وجود تمايز بين البنوك الوطنية الخاصة و البنوك الخاصة الاجنبية فيما يخص السوق النقدية بحيث يسمح للأولى بالدخول الى هذه السوق عكس الثانية

– البنوك و المؤسسات المالية الاجنبية في حالة انتظار و ملاحظة السياسة الجزائرية في ميدان الاصلاحات البنكية بصفة خاصة و الاقتصادية بصفة عامة.

بالرغم من الاصلاحات الهيكلية و التشريعية التي عرفها الجهاز المصرفي الجزائري إلا أنه لازال يعاني من العديد من المشاكل التي تعكس بوضوح محدودية هذا القطاع خاصة في ظل التحديات و المستجدات الداخلية و الخارجية، إذ أنه من المعلوم أن قدرة البنوك على النمو اعتمادا على قدراتها الذاتية أمر أصبح صعب التحقيق و لذلك فهي مجبرة على التفكير في أساليب أخرى للنمو كالتحالف، الشراكة أو النمو عن طريق عمليات الاندماج و الاستحواذ أو بإختصار من خلال أنماط النمو الخارجي المتاحة، التي تمنح المصارف قدرة أكبر على مجاراة التطورات داخل الصناعة المصرفية و الوقوف في وجه المنافسة الداخلية بفعل تنامي القطاع الخاص من جهة و كذا تزايد تغلغل البنوك الأجنبية العالمية من جهة أخرى و ما لذلك حتما من أثر بالغ على القطاع المصرفي بفعل كفاءتها و قدرتها الائتمانية الهائلة هذا فضلا على إمتلاكها لأفضل و أحدث التقنيات و الخدمات التي من شأنها مزاحمة البنوك التجارية العمومية تحديدا.

تتميز المصارف الجزائرية بصغر حجمها مقارنة بمثيلتها العربية أو الأفريقية و تواضع مواردها هذا رغم النمو المتباطئ لأصولها و محاولات رفع رأسمالها من خلال عمليات لسنة 2001 والتطهير المالي حيث احتلت البنوك عربيا على

[1] بن عزوز عمار و درواسي مسعود ،مرجع سابق ، ص 147.

الترتيب و حسب مؤشرات التقرير الإقتصادي العربي الموحد نلاحظ أن حجم الودائع الجزائرية تطور خلال الفترة 2002-2003 حيث زادت النسبة 16,9 سنة 2003 منتقلة من 27561,7 مليون دولار الى 32232,5 مليون دولار[1]

أن الجهاز المصرفي اتسم إلى وقت قريب بعمليات التخصيص و العدد المحدود و الصغير للمصارف المتواجدة على الساحة ، الأمر الذي يقلص من المنافسة إن لمنقل إنعدامها في كثير من الخدمات حيث إنخفضت الحوافز و درجات تنويع المحافظ المالية و بالتالي الأخطار المترتبة غير أنه مع إنتهاج البنوك الشاملة و التطور النسبي للبنوك الخاصة بدأت تعرف المصارف نوع من المنافسة و لعل ما يزيد من هذا الوضع هو إمتلاك الدولة لحصة الأسد، الأمر الذي أدى إلى زيادة الحواجز أمام الدخول للمنظومة المصرفية فمن بين 13بنك مرخص تمتلك الدولة أكبر ست مصارف الأولى بالإضافة إلى بعض المؤسسات المالية.

طرق تحقيق عمليات الاندماج المصرفي

يخضع اتخاذ قرار الاندماج المصرفي الرشيد والناجح لتصور علمي دقيق ومتحكم في اختيار طريقة و كيفية الاندماج لارتقاء المصرف الجديد الناتج عن الاندماج إلى مستوى أداء فعال، تصاحبه ميزة تنافسية تكون أفضل وأرقي وتنقسم طرق تحقيق عمليات الاندماج بين المصارف إلى قسمين أساسيين هما:

أولا: الطرق العشوائية الارتجالية العفوية اللحظية

لا تخضع الطرق العشوائية الارتجالية العفوية اللحظية لمنطق معين، حيث ترى أن الاندماج يمكن فرضه بقرار سلطوي وجعله وجوداً قائماً وهو هدفاً في حد ذاته، وأن الاندماج يتحقق بقرار إداري تأخذه السلطة العليا، وعادةً ما تحدث عمليات الاندماج العشوائي في إطار انفعالي نتيجةً لـ[2]:

- مواجهة كارثة أو أزمة خطيرة وشيكة الحدوث أو حدثت فعلاً.
- الوقوع تحت ضغط عنيف.
- مسايرة تيار عالمي واتجاه قسري قوي.

[1] بنك الجزائر: التقرير السنوي – التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2013.

2 محسن أحمد الخضيري: المرجع السابق، ص36.

وبالتالي قد يتخذ قرار الاندماج تقليداً ومحاكاةً لأنظمة دولية، ومن خلال قرار فردي وبدون دراسة مستفيضة وعميقة، وقد ينظر إليه كسلوك انفعالي لانتهاز فرصة سيطرة أو لانتهاز عوامل ظرفية إدارية سلطوية لن تتكرر مستقبلاً أو لإخفاء فساد قد تم في المصارف المندمجة، وأهم الطُرق التي تنتمي إلى هذا القسم نجد

- طريقة الاندماج الفوري السلطوي الانفعالي لدمج بعض المصارف فيما بينها

-طريقة المحاكاة والتقليد والإتباع والسير في نطاق تيار ما دون دراسة لأي عرض اندماج

ثانياً: الطرق العلمية الرشيدة

هي الطُرق الوحيدة التي يجب أن تستخدم في اندماج المصارف، وأنه لا توجد طرق أخرى لتحقيق عمليات اندماج ناجحة ورشيدة، حيث أن عمليات الاندماج الناجحة تخضع لأعلى درجات الدراسة والبحث والأخذ بالمناهج العلمية الرشيدة، خاصةً وأن العلم هو أساس الحماية والوقاية لأي مصرف، وهو كفيل بدعم استمراره في العمل والنشاط، أين تكون الشفافية والعلانية والوضوح أساس العمليات الاندماجية التي تتم بين المصارف، وأهم الطرق المستخدمة في ذلك نجد[1]

1-الطريقة التفاوضية الاختيارية

تقوم على التقاء إرادة مصرفين أو أكثر نحو الاندماج، حيث يجتمع ممثلي المصارف المعنية بعملية الاندماج ويقومون بالتفاوض بطريقة ودية من أجل إتمام عملية الاندماج بنجاح

2-الطريقة القسرية الإجبارية :

تقوم هذه الطريقة على شراء النسبة الغالبة من أسهم مصرف ما، و انتهاز فرصة مرور مصرف ما بأزمة عنيفة ليتم شراؤه بمبلغ رمزي مقابل الوفاء بالتزاماته، وتتم هذه الطريقة فيظل ظروف خاصة ولكن في إطار آليات السوق والحرية الاقتصادية التي تتمتع الأنظمة الاقتصادية في الدول المتقدمة الرأسمالية وأي كانت طريقة الاندماج فإن قرار الاندماج المصرفي الرشيد يخضع لدراسات شاملة وعميقة ومتكاملة، ومن ثم لحساب المنافع والتكاليف ولحساب أيضاً المزايا والمكاسب المتحققة من جراء هذا الاندماج.

1مطاي عبد القادر: الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي، مرجع سابق، ص 50

ـ الفرع الثالث : دوافع ومبررات الاندماج المصرفي:

هناك العديد من الأسباب والدوافع التي تؤدي الى لجوء البنوك لعملية الاندماج المصرفي. وغالبا ما تتدخل هذه الأسباب مع الأهداف والاغراض. اذ تعتبر اغلب الدوافع أهدافا في بعض الأحيان لإجراء عملية الاندماج ومن اهمها:

1ـ تحقيق مزايا اقتصاديات الحجم الكبير (وفورات الحجم)

أن الدافع الإستراتيجي والاقتصادي وراء فكرة الاندماج هو تحقيق مبدأ اقتصاديات الحجم الكبير والاعتقاد بأن قيمة المصرف الموحد بعد الاندماج تزيد على إجمالي قيمة المصرفي فالمندمجين منفردين[1]،حيث يعتبر تحقيق وفورات الحجم أحد أهم الدوافع الأساسية لعملية الاندماج المصرفي، إذ تتيح عملية الاندماج تحقيق وفورات الحجم، وتعني وفورات الحجم أنه كلما توسعت المؤسسات في حجم الإنتاج سيؤدي ذلك إلى زيادة التكاليف، ولكن بمعدل أقل من زيادة ونمو الإنتاج، وبالتالي تتجه التكلفة المتوسطة في الأجل الطويل إلى الانخفاض وفيما يخص المصارف، تنقسم وفورات الحجم الكبير إلى ثلاثة أنواع هي:[2]

ا–الوفورات الإدارية: تنتج الوفورات الإدارية عن إمكانية استقطاب الكفاءات وإتاحة الفرصة لتدريب الموظفين وإعدادهم، وتوفير الخدمات اللازمة لهم مما ينعكس ايجابياً على سير العمل وتحسين الإنتاجية، ورفع مستوى الأداء والرقابة الداخلية في المصرف .

ب–الوفورات الداخلية: وهي تتمثل في القدرة على تحمل تكلفة التطور التكنولوجي والماكينة. وكذلك استقطاب أفضل المهارات واعداد البرامج التدريبية الموسعة لتطوير الخدمات وتنوعها والدخول في نطاق مستحدثات العمل المصرفي. وكل ذلك ينعكس بصورة إيجابية على جودة وكفاءة أداء الخدمات المقدمة لاحقاً.

ج– الوفورات الخارجية: تتمثل في إمكانية الحصول على شروط أفضل في التعامل في السوق ومع المصارف الأخرى كل هذه الوفورات تؤدي في النهاية الى زيادة الإيرادات و خفض التكاليف و من ثم زيادة الأرباح الصافية لكل الأطراف عن ما هو محقق لكل طرف على حده.

2– ضيق الاسواق و ضرورات النمو و التوسع: يعد التوجه نحو زيادة عدد الفروع و انتشارها في اقليم الدولة او خارج نطاقها من خلال عمليات الاندماج من افضل وسائل النمو و التوسع خاصة في حالة ضيق نطاق

1طارق عبد العال حماد: التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية الإسكندرية – مصر ،2003، ص 201

[2] رفعت صدقي النمر: مقالات وملتقيات في المصارف والاقتصاد، الدار العربية للعلوم، بيروت - لبنان، ط1، 2000، ص 117.

الاسواق المحلية (انخفاض الوعي المصرفي. زيادة المنافسة، عدم توافر فرص التوظيف المناسب، انخفاض القدرة على الادخار...الخ). و تقيد عملية انشاء البنوك الجديدة من قبل السلطات النقدية في داخل نطاق الدولة الواحدة. اذ يتيح الاندماج مع بنك اخر امتلاك سوق كبير لم يكن البنك الدامج قادرا على الدخول فيها إلا بتكلفة مرتفعة مما يتيح له ايضا امكانية الانتشار الجغرافي السريع بدون تحمل تكلفة بدء الدخول في هذه المناطق.

-3 مواجهة حالة التمصرف الزائد: و هي الحالة التي يكون فيها حجم السوق المصرفي صغير في بعض الدول قياسا بعدد المؤسسات المصرفية مما يؤدي الى عدم كفاءة الاداء و انخفاض الانتاجية في هذه الاسواق و اهدار الامكانيات و بالتالي التراجع في معدلات العائد. لذا قد يكون الاندماج بدافع مواجهة حالة وجود العديد من الوحدات المصرفية المتناثرة في السوق المصرفية والتي تعمل برؤوس أموال متدنية و تنافس بعضها البعض[1].

4-**مواجهة المنافسة المتزايدة :**يسعى الاندماج المصرفي على تعزيز وزيادة القدرة التنافسية للمصارف المندمجة والتي تكون في السوق المصرفية المحلية أو العالمية، حيث يصبح الكيان المصرفي المندمج قادراً على تحقيق وتنفيذ عملياته بدقة، فضلاً عن السرعة الفائقة في أداء الخدمات بما يواكب التطورات الحالية، فالتطورات العالمية المتسارعة فرضت على المصارف الكثير من التحديات والأعباء المتمثلة في ضرورة العمل المتواصل على تطوير الخدمات ومنتجاتها المصرفية وتقوية مراكزها المالية ورفع مستوى جودة أصولها وإدخال التقنيات التكنولوجية المستخدمة في الصناعة المصرفية لتقديم خدماتها وتطوير أساليب تسويقها وتوسيع نطاق أسواقها، والدخول في أسواق جديدة، كل هذه التحديات فرضت على المصارف التوجه نحو إحداث المزيد من عمليات الاندماج لزيادة وتطوير قدرتا التنافسية[2].

ان عمليات الاندماج بين المصارف تتيح الفرصة لتكوين أو توفير رأس مال ضخم يمكن من خلاله الاستمرار في السوق والتصدي للمنافسة الشرسة، بل وغزو أسواق أخرى، كان من الصعب التفكير في غزوها قبل تبني هذه الإستراتيجية، وإن كان ذلك يحتاج إلى حسن استخدام رؤوس الأموال تلك، حتى لا نصل إلى مرحلة التضخم بما ينشأ عنها من عدم مقدرة المنشأة على توفير المرونة والفعالية وسرعة اتخاذ القرارات واقتناص الفرص.

1 انطوان ناشف. خليل الهندي. العمليات المصرفية والسوق المالية مرجع سابق. ص: 03

2. بريش عبد القادر: التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، مرجع سابق، ص 187.

5- **التغيرات و التطورات التكنولوجية :**و التي ساهمت بدورها في اعادة هيكلة الخدمات المالية و تحسين اداء الخدمات المصرفية و المالية، مما جعل التوجه الى الاندماج احد الوسائل الهامة لزيادة قدرة المصارف على تبني برامج لزيادة الانفاق الاستثماري في هذا المجال[1].

6- تحقيق السيولة لحقوق الملكية: عندما يندمج بنك صغير في بنك كبير او اندماج بنكين صغيرين فان هذا من شانه ان يؤدي الى تحقيق سيولة افضل لحقوق الملكية لملاك البنك الصغير فبلا من امتلاك اسهم بنك صغير فان ملاك هذا البنك سيحصلون على في ظل الاندماج على اسهم البنك المندمج فيه. و هي اسهم لها سوق اوسع. مما يعني سيولة افضل.

7- ضعف اداء الادارة: قد يكون الدافع وراء محاولة امتلاك البنك بنك اخر. هو اعتقاد ادارة البنك الراغب في الشراء في ان اداء البنك المستهدف اقل مما ينبغي. و انه لو تم الاندماج سوف يتحسن الاداء.

8- مواجهة مخاطر إعادة هندسة الأسواق المالية

إن إعادة هيكلة الأسواق المالية في إطار اقتصاد السوق وآلياته، ولاسيما من ناحية حرية سعر الصرف ومعدل الفائدة ، أدت إلى تقلب اتجاه في حركة الأسواق المالية في ظل العولمة وتدويل الأسواق وانفتاحها وتشابكها وتكاملها، الأمر الذي سهل انتقال المخاطر والأزمات المالية عبر حدود الدول والأسواق والمصارف، ولاسيما الصغيرة منها التي أصبحت أكثر عرضة وقابلية لمخاطر التعثر وحتى التصفية والإفلاس أحياناً جراء عجزها عن التعامل مع تلك التقلبات والاضطرابات من موقعا لقدرة والتأثير.

ولمواجهة هذه المخاطر والأزمات اتجهت المصارف إلى الاندماج من أجل إقامة مصارف كبيرة تستطيع استيعاب الصدمات والمخاطر جراء انتشارها الجغرافي وتنوع خدماتها، بدلا ً من تركزها في نشاط واحد، الأمر الذي ساهم في دعم سلامة وصلابة هذه المصارف.[2]

ـ الفرع الرابع :معوقات الاندماج المصرفي في الجزائر

يعتبر اندماج المصارف بمثابة إستجابة لحركة التاريخ و تطوره، فالاندماج المصرفي يسعى إلى تنويع المنتجات و الخدمات وتقليل المخاطر و زيادة الحصة السوقية و الاستفادة بطبيعة الحال من اقتصاديات الحجم الكبير هذا من

[1] . الطيب ياسين، مطاي عبد القادر: الاندماج المصرفي كأداة لرفع مستوى أداء المنظومة المصرفية الجزائرية الملتقى العلمي الدولي الثاني حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة. جامعة قاصدي مرباح. ورقلة-الجزائر.11-12 مارس 2008.ص:06

[2] أحمد سفر: الدمج والتملك المصرفي في البلدان العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط1، 2008. ص 52 53

جهة ،ومن جهة أخرى يعتبر الاندماج المصرفي حلاً أمام البنوك التقليدية لمواجهة الانخفاض المتزايد في عوائدها بفعل وجود أساليب أخرى للتمويل (التمويل غير المباشر). هناك عدة عوامل تحول دون الاندماج المصرفي في الجزائر تتجلى في مايلي:

– توفر الجهاز المصرفي الجزائري على بنوك عمومية تسيطر على تمويل الاقتصاد الوطني بينما تبقى حصة البنوك الاجنبية و الخاصة ضعيفة و محدودة في السوق المصرفي.

– عدم وجود رغبة للاندماج المصرفي من طرف السلطات النقدية او السياسات الاقتصادية ككل و هذا يعكس غياب القوانين و التشريعات الخاصة بعملية الاندماج.

– غياب التحرير المصرفي في الجزائر الذي يشجع و يدعم عملية الاندماج من خلال زيادة القدرة التنافسية بعد التفتح على العالم الخارجي و التأثير و التأثر به

– غياب المنافسة المحلية و ذلك ما يفسر بنوك ضعيفة الاداء و محدودة الخدمات غرضها الاساسي هو جمع المدخرات و تقديم القروض دون التفكير في توسيع الخدمات و منافسة البنوك الاجنبية المتقدمة .

– ضعف التحكم في الجهاز المصرفي الجزائري من طرف السلطات النقدية و عدم فعالية الرقابة و الصرامة في تطبيق القوانين و الدليل على ذلك افلاس بنك الخليفة الذي انشا برأسمال وهمي حسب ما اتضح من المحاكمة و كذا افلاس البنك الصناعي.[1]

– ضعف التكنولوجيا و الاتصال في الجهاز المصرفي الجزائري مما يعرقل من الاداء الجيد و اخفاء المعلومات و البيانات الخاصة بأصول و الخصوم لكل بنك و بالتالي عدم الشفافية التي ينجم عنها الافلاس قبل التفكير في حل جديد كالاندماج .

بالاضافة الى ما سبق ذكره يمكن ايضا لنا ان نقول هنالك اسباب اخرى تحول دون الاندماج وهي :

– صعوبة دمج أساليب العمل لنوعيات مختلفة من البنوك.

– قد يؤدى الى الاحتكار المصرفي وبالتالي ارتفاع أسعار بعض الخدمات المصرفية.

– احتمال استبعاد عدد كبير من الموارد البشرية مما يؤدى الى زيادة البطالة.

– التأثير السلبى على الأداء من قبل الأفراد لخوفهم من فقدان وظائفهم ,الرغبة في عدم التغير.

– زيادة الروتين والاتجاه نحو المركزية في أتخاذ القرارات وذلك لكبر حجم المنظمة.

[1] أحمد سفر:مرجع سابق ص 55

المطلب الثاني : افاق الاندماج المصرفي

وجدت البنوك والمصارف لتستمر، واستمرارها ووجودها مرهون بتوافر مقومات ومتطلبات وعناصر ودعائم قوية، يطلق عليها دعائم بنيان الثقة تحيطه ظروف سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية. كما على قدر هذه الظروف والمعطيات تكون عملية الاندماج المصرفي، فالاندماج المصرفي وسيلة كما انه هدف في حد ذاته من اجل الوصول إلى اقتصاديات الحجم وامتلاك القدرة على صنع فرص استثمارية من خلالها يتم تأكيد مقومات النجاح من جديد.[1]

ـ الفرع الاول : تحسين أداء الكيانات المصرفية الجديدة الناتجة عن الاندماج

تسعى المصارف الجزائرية في ظل ما يعرفه المحيط الاقتصادي من تحرير الأسواق المالية وزيادة حدة المنافسة، والتطورات السريعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الى تحسين كفاءتها والتوسع في أسواق جديدة للحصول على ميزة تنافسية فاندماج المصارف الجزائرية يؤدي إلى زيادة نطاق المنتجات المصرفية, جذب عملاء جدد وتحسين مستوى كفاءتها حيث أن تحسين مستوى الكفاءة في المصارف الجزائرية بعد الاندماج يساعدها على مواجهة المنافسة وزيادة مستوى الأرباح، وتحسين مستوى الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء، حيث أن تحسين الكفاءة يتحقق من خلال تحسين كفاءة التكاليف وكفاءة الأرباح

1-تحسين مستوى كفاءة التكاليف

تقيس كفاءة التكاليف حجم التغير في تكاليف المصارف مقارنةً بالتكاليف المعيارية المقدرة مسبقاً، والتي تعبر عن أفضل الممارسات في نفس الصناعة، فزيادة الكفاءة في هذه الحالة تشير إلى استخدام توليفة أقلمن المدخلات لإنتاج نفس الكمية من المخرجات المطلوبة. يمكن التمييز بين تخفيض التكاليف وكفاءة التكاليف، فتخفيض التكاليف يمكن تحقيقه عن طريق تخفيض عدد الموظفين أو إغلاق بعض الفروع أو دمج المكاتب الإدارية نتيجة الاندماج، وإذا كانت مثل هذه الاجراءات الخاصة بتخفيض التكاليف تتزامن مع انخفاض مساو في إجمالي الأصول أو في قيمة الايرادات، فإن ذلك لايؤدي إلى زيادة الكفاءة، وإذا كان تخفيض التكاليف أكبر من الانخفاض في الأصول أو الايرادات، فإن هناك تحسن في الكفاءة، فالتحسن في كفاءة التكاليف يعني أن انخفاض التكاليف يكون بمعدل يفوق الانخفاض في الأصول أو الايرادات التي تم التضحية بها.

1 احمد سفر, المرجع السابق, ص 56

إن اندماج المصارف الجزائرية سيعمل على تحسين مستوى كفاءة التكاليف إذا طُبق بالشروط والضوابط اللازمة، حتى وإن كانت المصارف المندمجة أقل كفاءة من المصارف الدامجة، فالمصارف ذات الكفاءة الأعلى، أي الأقل في التكاليف تستطيع نقل هذه الكفاءة إلى المصارف ذات الكفاءة الأقل، أي ذات التكاليف الأعلى، بحيث تكون المحصلة النهائية لعمليات الاندماج تخفيض التكاليف وتحسين مستوى كفاءة التكاليف.[1]

2-تحسين مستوى كفاءة الأرباح

تقيس كفاءة الأرباح حجم التغير في ربحية المصارف بالنسبة للأرباح المعيارية المقدرة مسبقاً، والتي تعبر عن أفضل الممارسات في نفس الصناعة، وتعكس كفاءة الأرباح هدف البنك المتمثل في تعظيم أرباحه من خلال إدخال كل من جوانب التكاليف والإيرادات الناجمة عن تغيرات المدخلات والمخرجات، ويعزى نقص الكفاءة في هذه الحالة إلى فشل البنك في إنتاج كمية المخرجات المخطط لها أو الاستجابة للتغيرات في أسعار المدخلات أو المخرجات

إن اندماج المصارف الجزائرية سيعمل على تحسين مستوى كفاءة الأرباح من خلال توجه المصارف الدامجة إلى رفع كفاءة المصارف المندمجة إلى نفس درجة هذه المصارف الدامجة، مما يسمح بتوقع ارتفاع المكاسب الناتجة عن الاندماج كلما كانت الفروق بين مستوى كفاءة كل من المصارف الدامجة والمندمجة أوسع، إضافةً إلى أنه إذا كان أحد المصرفين المندمجين أو كلاهما على درجة متدنية من الكفاءة قبل الاندماج فإن كفاءة الربح للكيان الجديد الناتج عن الاندماج ستزيد، حيث يؤدي الاندماج إلى اتخاذ إجراءات جديدة كتغيير الإدارة لإعادة الهيكلة بقصد تحسين مستوى الكفاءة.

تحسين مستويات الأداء والعائد

يعتبر تحسين الأداء الاندماج من أهم الآثار التي يحدثها اندماج المصارف الجزائرية، باعتبار تحسين مستوى العائد يشغل حملة الأسهم، وعملاء المصارف، وكذلك السلطات التنظيمية والاشرافية في المنظومة المصرفية الجزائرية وتشير بعض الدراسات إلى أن المصرف الدامج يكون عادةً هو الأفضل في الأداء قبل الاندماج، بينما يكون أداء المصرف المندمج منخفضاً، وهنا يحاول المصرف الدامج تحسين أداء المصرف المندمج، ويساعده كذلك خفض التكاليف وتغيير مكونات المحفظة المالية في اتجاه الأصول الأكثر ربحية، ويكون ذلك نتيجةً لانخفاض المخاطر التي تواجه الكيان المصرفي الجديد الناتج عن الاندماج. ويلاحظ أن التحسن المتوقع في قيمة

1 احمد سفر , المرجع السابق , ص 56 57

المصرف بعد الاندماج يعود إلى التحسين الذي يقوم به المصرف الدامج على ربحية وأداء المصرف المندمج، وكلما كان هناك اختلاف في الأداء ومكونات المحفظة المالية للمصرفين زاد العائد الايجابي من الاندماج.

زيادة القيمة السوقية

يعتبر قياس أثر الاندماج على القيمة السوقية لأسهم المصرف أحد المؤشرات الهامة في عملية الاندماج المصرفي، وتشير نتائج دراسة الدول العشر الكبرى إلى أن الانخفاض في قيمة أسهم المؤسسة المغيرة يلغيه أثر الزيادة في أسهم المؤسسة المستهدفة، ومن ثم يظهر أن الاندماج يؤدي إلى انتقال الثروة من المجموعة الأولى إلى الثانية، وكذلك فإن إحدى طرق حساب المكاسب الناتجة عن الاندماج هي تحليل اندماج البنوك عن طريق تقدير رد فعل سوق المال عند الإعلان عن الاندماج(القيمة المضافة التي ينتظر أن تتحقق في سوق المال بارتفاع أسهم البنكين المندمجين) وليس على المكاسب المحققة فعلياً.

والخلاصة هي أن القيمة الكلية للكيان الجديد بعد الاندماج تزيد، ويرجع ذلك إلى زيادة القوة السوقية والكفاءة والربحية وانخفاض التكاليف، كما أن معظم صفقات الاندماج تؤدي إلى خلق ثروة وقيمة مضافة، وليس مجرد إعادة توزيع للثروة من حملة أسهم البنك الدامج إلى حملة أسهم البنك المندمج.

ـ الفرع الثاني: زيادة تنافسية المصارف الجزائرية وتحجيم المخاطر المصرفية

هناك آثاراً أخرى متوقعة على مستوى تنافسية المصارف الجزائرية والمخاطر التي تتعرض لها. إضافةً إلى الآثار السابقة التي ستنشأ من اندماج المصارف الجزائرية [1]:

1-زيادة تنافسية المصارف الجزائرية

ان أثر الاندماج على المنافسة والتركز يتوقف على نوع الاندماج، ونوع السوق، ودرجة المنافسة فيه، ودرجة التركز الموجودة، والإطار القانوني الحاكم للمنافسة، ويجب على صانعي القرار أن يدركوا أن المنافسة هي عملية ديناميكية، حيث أن الأثار التي تتم ملاحظتها في المدى القصير ليست هي بالضرورة التي تحدد أوضاع المنافسة في الأجل الطويل ويشير الواقع إلى أن الظروف الاقتصادية السائدة حالياً، والمتمثلة في تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية، ومعايير لجنة بازل وما تفرضه من متطلبات للملاءة المالية، إضافةً إلى إعادة النظر في قوانين منع الاحتكار، كل هذا يؤدي إلى تيسير عمليات الاندماج بين المصارف الجزائرية حتى تستطيع أن تتعايش وتستمر في

[1] احمد سفر , المرجع السابق , ص 60 .

ظل هذه البيئة التنافسية، وبالتالي حتى إذا أدى الاندماج إلى زيادة التركز في السوق المحلي، فإن حدة المنافسة المحلية والعالمية التي تحيط بالمصارف الجزائرية لن تساعدها على ممارسة سياسات إحتكارية قد تضر بالعملاء.

أن المنافسة في هذه الصناعة تتناقص، وفي هذا الصدد تؤكد بعض الدراسات أن الاندماج لا يؤدي إلى زيادة التركز في الصناعة، وأن مكاسب الاندماج لا تتحقق نتيجة زيادة القوة الإحتكارية، ولكن تتحقق نتيجة زياد الكفاءة والإنتاجية وخفض التكاليف، وأن حالات الاندماج التي لم تحقق آثار المشاركة والوفرات المتوقعة هي التي أدت إلى إرتفاع الأسعار وزيادة القوة الإحتكارية.

صفوة القول أنه يترتب عن عمليات الاندماج بين المصارف الجزائرية خلق كيانات مصرفية تعمل وفقال متطلبات الأسواق الدولية في ظل الاتجاه إلى عولمة الأسواق، حيث تلغى الحدود والحواجز المكانية والزمنية أمام المصارف لتمارس أنشطتها وتقدم خدمات إلى أسواق الدول الأخرى، وعبر حدودها القطرية، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع درجة المنافسة في الأسواق العالمية من ناحية، وتتوفر لها القدرة على المنافسة داخلياً وخارجياً من ناحية أخرى. كما يترتب كذلك عن عمليات الاندماج بين المصارف الجزائرية قيام المؤسسات المصرفية الناتجة عن الاندماج بمواكبة المعايير العالمية للعمل المصرفي في مجالات الإفصاح المالي ومعدلات كفاية رأس المال، والرقابة المصرفية، والتعامل بحرية في أسواق النقد وأسواق رأس المال.

2-تحجيم المخاطر المصرفية

يؤدي الاندماج المصرفي إلى تحجيم المخاطر المصرفية نتيجة زيادة الحجم، وتوزيع المخاطر على قاعدة أوسع من العملاء والمنتجات، ويمكن توضيح أثر الاندماج المصرفي على المخاطر من خلال النقطتين التاليتين[1]

– أثر النطاق الجغرافي للاندماج على المخاطر المصرفية:

تؤدي عمليات الاندماج إلى التقليل أو الحد من المخاطر المصرفية نتيجة الانتشار الجغرافي، من خلال تنويع مصادر الودائع وتوزيع محفظة القروض على منطقة جغرافية أوسع نطاقاً، مما يؤدي إلى تخفيض تكلفة الأموال، فضلاً عن أن عمليات الاندماج تؤدي إلى تقديم المزيد من المنتجات المصرفية لقاعدة عريضة من العملاء في مناطق جغرافية شاسعة، مما يؤدي إلى الاستفادة من إقتصاديات النطاق، التي تؤدي إلى تحسين كفاءة الأرباح.

1 رمزي صبحي مصطفى الجرم: إندماج البنوك كإحدى آليات التطوير المصرفي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية –مصر 2013 ص.367.374

- أثر طُرق تمويل الاندماج على المخاطر المصرفية:

عادةً ما يترتب عن الاندماج تحسين مستوى الكفاءة وزيادة القوة السوقية، مما يؤدي إلى زيادة الربحية، وهذا يؤدي إلى التقليل النسبي للمخاطر، كما أن الاندماج يؤدي إلى زيادة حجم المصرف، وبالتالي توزيع المخاطر على قاعدة أوسع من العملاء والمنتجات المصرفية، وعدد أكبر من الفروع، مما يؤدي إلى إحتواء المخاطر المحيطة بممارسة النشاط المصرفي، فضلاً على أن زيادة القاعدة الرأسمالية للمصارف يؤدي إلى زيادة قدرة المصارف على مواجهة المخاطر الملازمة لممارسة العمل المصرفي.

إن خطة الاندماج بين المصارف الجزائرية لابد أن تندرج ضمن إستراتيجة واضحة، هدفها تكاملا لمنتجات المصرفية المقدمة ونوعيتها أو الأسواق المستهدفة أو الموارد البشرية والفنية المتاحة، بحيث يتحقق الهدف المنشود، وهو رفع كفاءة إستخدام الموارد وتخفيض النفقات، كما أن قدرة المصرف الجديد الناتج عن الاندماج على تكوين الاحتياطات من خلال زيادة تنوع مصادر الودائع من شأنه تدعيم المركز المالي للمصرف وتحقيق الملاءة المصرفية التي ترفع من قدرته على مواجهة المخاطر ومختلف الأزمات الطارئة، مما ينعكس على سلامة وضمان حقوق المودعين والمتعاملين مع المصرف، إضافةً إلى تعزيز الشعور بالأمان لدى المودع والاستفادة من المنتجات والخدمات المصرفية المقدمة

ـ الفرع الثالث: تعزيز متانة وصلابة الاقتصاد الوطني

يساعد الاندماج المصرفي على حماية النظام المصرفي والمالي والحفاظ على إستقراره ، من خلال حماية المصارف من مواجهة التعثر والإفلاس، حيث يمثل الاندماج وسيلة لحماية المصارف المتعثرة من خلال دمجها مع مصارف أخرى غير متعثرة، وهو ما يترتب عليه نوع من الضمان لحماية حقوق العملاء، وبالتالي يعمل الاندماج على تحقيق الإستقرار المالي من خلال نقل الاندماج للموارد إلى المصارف الأكثر كفاءة والأفضل في إدارة واستخدام هذه الموارد، وهذا يساعد الاقتصاد الكلي على التأقلم والتكيف مع المتغيرات الجديدة في مجال المنافسة والتحرير المالي[1].

إن إندماج المصارف الجزائرية سينتج عنها كيانات مصرفية كبيرة، يكون لها أثر إيجابي وملموس على فعالية إنتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي عبر قنواتها المختلفة، ويعود ذلك إلى ما يلي:

1 رمزي صبحي مصطفى الجرم: اندماج البنوك كإحدى آليات التطوير المصرفي، المرجع السابق ص 368

– تؤدي عمليات الإندماج بين المصارف الجزائرية إلى تحسين كفاءة التكاليف، وينصرف ذلك بصفة أساسية إلى تخفيض التكاليف الثابتة وتكاليف المعلومات التي تتيح للمصارف الجزائرية تحديد الجدارة الائتمانية للمقترضين بالدقة المطلوبة وبتكلفة أقل، مما يكون له أثر ملموس على تخفيض تكلفة الأموال المتاحة لدى المصارف، والذي يؤدي إلى تخفيض أسعار الفائدة، وبالتالي إنخفاض تكلفة الإقراض أو تكلفة رأس المال بالنسبة للمؤسسات، مما ينتج عنه زيادة قيمة هذه المؤسسات، وبالتالي زيادة الطلب الكلي والانفاق الاستهلاكي و الانفاق الاستثماري وهذا يكون له أثر إيجابي كبير على فعالية انتقال أثر السياسة النقدية إلى الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

– يترتب عن عمليات الاندماج بين المصارف الجزائرية تعزيز مستوى الملاءة المالية للقطاع المصرفي نتيجة زيادة القاعدة الرأسمالية للمصارف المندمجة، مما يؤدي إلى زيادة درجة السيولة في الاقتصاد الكلي.

– يترتب عن عمليات الاندماج بين المصارف الجزائرية زيادة القوة السوقية للمصارف الجزائرية، مما يؤدي إلى وجود كيانات مصرفية محلية قادرة على السيطرة على حصة كبيرة من السوق المصرفي، مما يجعل الإقتصاد الوطني في منأى عن الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية قصيرة الأجل، التي كانت من ضمن أسباب الإختلال في فعالية السياسة النقدية، فضلاً على أن البنية المؤسسية للمصارف كبيرة الحجم، تتيح لها الحصول على الأموال بمتوسط أسعار فائدة أقل مقارنةً بالمصارف الصغيرة، مما يسمح لها بتنشيط عمليات الإقراض أثناء الإضطرابات والأزمات المالية. مما يزيد من الطلب الكلي والانتاج

– يؤدي إندماج المصارف الجزائرية إلى تحسين كفاءة الأرباح، مما يؤدي إلى زيادة الربحية التي تعتبر عامل مهم جداً لزيادة صلابة الاقتصاد الكلي في مواجهة الأزمات المالية، خاصةً تلك المتعلقة بالاختلالات والتقلبات في السياسة النقدية.[1]

ـ الفرع الرابع :زيادة القيمة السوقية والقدرة على تمويل مختلف المشاريع

إن اندماج المصارف الجزائرية سيعمل على توفير استراتيجية اقتصادية دفاعية قوية تكون إلى جانب مؤسسات مصرفية قوية تستخدمها السلطات الرقابية للإشراف على إنقاذ مؤسسات مصرفية أخرى ضعيفة، وذلك من خلال العمل على دمجها، وبالتالي ينتج عنها ظهور كيانات مصرفية ومالية ضخمة يكون لها دور هام في تكوين المشروعات الكبرى والمساهمة بقدر كبير في توفير الموارد المالية الضخمة التي تحتاجها هذه المشروعات، هذا ما ينعكس ايجابياً على قوة وفعالية النظام المصرفي بشكل خاص وعلى الاقتصاد الوطني بشكل عام، كما يترتب عن

[1] رمزي صبحي مصطفى الجرم: إندماج البنوك كإحدى آليات التطوير المصرفي، المرجع السابق ص 369

عملية الاندماج بين المؤسسات المصرفية الجزائرية مزايا الحجم الكبير التي تنتج عنها زيادة كبيرة في رؤوس أموال المصارف المندمجة ما يمكنها من تمويل مشروعات التنمية والصناعة العملاقة في ظل القيود المفروضة على تمويل المشاريع، وهذا نتيجة مايلي:

1- **ارتفاع تصنيف المصارف الجزائرية المندمجة:** ينتج عن هذا الاندماج وضعيات ذات مستوى أفضل منها قبل الاندماج فيما يتعلق بتركيبة الأصول والخصوم وقاعدة رأس المال والأرباح والفوائد، ومعدلات العائد على الاستثمار، وهذا يعني زيادة قدرة المؤسسات المصرفية الجزائرية على الاستحواذ على ثقة المؤسسات المالية المحلية والأجنبية.

2- **تحسين التكنولوجيا والإطارات والخدمات المصرفية:** يترتب عن الاندماج قدرة الكيان المصرفي الجديد على الاستثمار في الموارد البشرية واستقطاب الكفاءات المصرفية والتنظيمية، وتحسين كفاءة العمالة بالمصرف عن طريق تدريبها على تقدير المخاطر وأشكال الائتمان، والعمليات المصرفية المقدمة، والأدوات المالية الحديثة

3- **زيادة قاعدة رأس مال المصارف الجزائرية:** يترتب عن الاندماج زيادة القاعدة الرأسمالية للبنوك الجزائرية المندمجة، مما يؤدي إلى كفاية ومتانة المركز المالي لها، فزيادة رأس مال المصرف الناتج عن الاندماج يعطي للمصرف القدرة على مواجهة المخاطر المالية بصورة أكبر، وترويج المشروعات وإدارة عملياته بنجاح، واستيفاء متطلبات المعايير الدولية المتعلقة بملاءة رأس المال، إضافةً إلى تجنب الأزمات والهزات المالية والمصرفية الشديدة والحد من آثارها السلبية.

رغم هذه الأثار الايجابية التي يمكن أن تنتج من اعتماد الاندماج داخل المنظومة المصرفية الجزائرية، هناك بعض الآثار السلبية التي قد تنتج كذلك عن الاندماج، ويترتب عليها مساؤى للاقتصاد الجزائري، منها قد ينشأ عن إندماج المصارف الجزائرية ظهور مؤسسات مصرفية ومالية كبيرة الحجم تعمل على ترسيخ وتعميق مبدأ الاحتكار، مما يؤدي إلى فرض شروط للتعامل في السوق المصرفي الجزائري، وعلى المتعاملين فيظل غياب مصارف صغيرة مستعدة للمنافسة وتقديم شروط أفضل وأسعار أرخص، ولكن يمكن الحد من ذلك إذا قام بنك الجزائر بفرض قيود وإجراءات تحد من الاحتكار، وتعمل على مراقبة نشاط المصارف و قد تواجه المصارف الجزائرية المندمجة بعض التفاوت في أساليب ومفاهيم الانضباط، وذلك نتيجةً للاختلافات الفكرية والثقافية بين المصارف المندمجة، فقد تميل إحدى المصارف إلى تبني الفكر الإداري القائم على تفويض السلطات وسرعة الإنجاز، وقد تميل الأخرى إلى السيطرة الكاملة من جانب الإدارة على حساب سرعة الإنجاز.

خاتمة الفصل الثاني

يلعب بنك الجزائر دوراً أساسياً في تأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية لاعتماد الاندماج، وهذا من خلال البيئة المصرفية المناسبة لتبني خيار الاندماج كإستراتيجية مستقبلية قادرة على إنقاذ المصارف الجزائرية من المنافسة المحمومة التي تشتد من سنة لأخرى، من خلال إصلاح جميع جوانب النظام المصرفي الجزائري، وهذا لايتأتى إلا من خلال إعطاه الإستقلالية اللازمة وبعد التطرق لمختلف جوانب هذا الفصل خلصنا إلى مجموعة من النقاط نذكرها فيما يلي:

– يعتبر التوسع عن طريق عمليات الاندماج خيار استراتيجي هام بالنسبة للمصارف الجزائرية، نظراً لما له من أهمية كبيرة في رفع مستوى أداءها وتعزيز متانة المنظومة المصرفية الجزائرية، عن طريق إكساب المصارف ميزة تنافسية قوية وتعزيز الاستقرار المصرفي والمالي، الذي ينعكس على إستقرار الاقتصاد الجزائري ككل.

– حتى تقوم المصارف الجزائرية بتنظيم عمليات اندماج ناجحة فيما بينها لابد لها من تحسين مستويات أداءها، عن طريق إدخال مجموعة من الإصلاحات الضرورية، كتبني خيار الخوصصة، تقديم الخدمات المصرفية الشاملة، تبني مشروع الصيرفة الالكترونية، وتبني فلسفة التسويق الحديث، والعمل على تطوير الإدارة التسويقية، حتى تتمكن من مواكبة التطورات الحاصلة في القطاع المصرفي العالمي، وبالتالي تكون إحتمالات فشل عمليات الاندماج ضئيلة جداً.

– تدعيماً لما سبق يجب الاستفادة من الممارسات الدولية في الاندماج، وإختيار الأسلوب الأكثر ملائمة وإنسجاماً مع واقع المنظومة المصرفية الجزائرية، لأن اندماج المصارف الجزائرية يترتب عنه جملة من الآثار الايجابية والسلبية، حتى يتم تعظيم الايجابي منها والحد أو التقليل من السلبي، ومن بين الآثار الايجابية نجد تحسين أداء الكيانات المصرفية الجديدة الناتجة عن الاندماج ودعم قدرات التنافسية، أما عن الآثار السلبية فنجد صعوبة المزج بين ثقافات وأنماط العمال داخل هذه الكيانات الجديدة نتيجةً لغياب ثقافة الاندماج وعدم وجود دوريات ونشريات تشرح استراتيجية الاندماج والفوائد المترتبة عنه.

في إطار تهيئة الأرضية المناسبة لاعتماد الاندماج داخل المنظومة المصرفية الجزائرية، لا بد من توفر بعض الإستراتيجيات التي تعمل على ضمان نجاح هذا التوجه، خاصة بعد إتمام عمليات الاندماج، منها تبني إسترتيجية الحوكمة المصرفية، تنشيط بورصة الجزائر، إضافةً إلى وضع نظام للإنذار المبكر بالأزمات المصرفية والمالية في المصارف الجزائرية وبناء نظام فعال لإدارة المخاطر.

الخاتمـــــــــــة

شهد الاقتصاد العالمي و المصرفي العديد من المتغيرات، تؤكدها التحولات نحو آليات السوق خاصة بفعل اتفاقية تحرير التجارة الخارجية بما في ذلك تحرير الخدمات و تزايد التوجهات نحو التكتلات العملاقة، فضلا عن ذلك اتجاهات العولمة لترسيخ ظاهرة التدويل و ثورة الاتصالات و التكنولوجيا الأمر الذي أثر على أسواق المال العالمية و مؤسساتها. هذه العوامل و أخرى متشعبة ساهمت في انتشار الفكر المصرفي الشامل و الابتكارات المتعددة داخل الصناعة المصرفية و أساليب التمويل و عليه ظهر الاتجاه الكبير نحو التكتل من خلال عمليات الاندماج بين المؤسسات المالية عموما و المصرفية بشكل خاص، و من أجل تحويل المصارف إلى وسطاء ماليين أكفاء و بلوغ المستوى التنافسي الدولي تحتاج المصارف الصغيرة لتسريع عمليات إعادة الهيكلة الشاملة لمنظوماتها المصرفية خاصة و أن هذه الأخيرة تتميز بالإدارة السلبية للموارد، ونظرا لغياب النظام المصرفي السريع و ما ينجم عنه من عرقلة نمو أسواق المال و الاستثمارات الخاصة ، و من أجل تفادي ذلك و تصحيح هذا الوضع من خلال حصر نقاط الضعف، ينبغي تحسين البيئة المحيطة و إعادة تنظيم القطاعات المالية من خلال عمليات الاندماج و ذلك بهدف توفير متطلبات القطاع الخاص ضمن بيئة تنافسية تتسم بالانفتاح أمام المصارف الأجنبية، ولأن تحرير التعامل في الخدمات المصرفية يؤدي إلى خلق نوع من المنافسة غير المتكافئة بين المصارف العالمية و المصارف المحلية، ونظرا لمحدودية هذه الأخيرة من حيث حجمها و مردوديتها و تواضع خدماتها تجد هذه المصارف نفسها أمام هوة الفارق في الإمكانات و التقنيات المتقدمة و كفاءة تسيير الأصول المالية.

بالنسبة للمصارف الجزائرية فإنها تتميز بصغر حجمها ومحدودية رؤوس أموالها، وتعترضها جملة من التحديات الخارجية، أهمها تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية، تطور الابداع والابتكار التكنولوجي في مجال الصناعة المصرفية، إنتشار ظاهرة تبييض الأموال، الأمر الذي يجعلها عاجزة عن التعايش مع الظروف الجديدة التي طرأت على الاقتصاد العالمي، فالمصارف الجزائرية بوضعها الحالي لن تستطيع المنافسة والاستمرار، سواء من حيث حجم رؤوس أموالها وقُدرتها على مواجهة مختلف المخاطر، أو من حيث إمكانية تخفيض التكلفة لمواجهة المنافسة القوية مقارنةً بالمقومات الكيانات المصرفية الكبيرة، لهذا يتعين على المصارف الجزائرية وبدعم من بنك الجزائر التفكير وبجدية في اعتماد استراتيجية الاندماج المصرفي لرفع مستوى أداءها، حتى تتمكن من التعايش مع مختلف التغيرات والتحولات، وتتمكن من تحديث وتطوير خدماتها المصرفية بما يعود عليها وعلى المنظومة المصرفية ككل من مزايا ومنافع عديدة، ولهذا لا يجب النظر إلى الاندماج المصرفي على أنه هدفاً في حد ذاته، بقدر ما هو أداة واستراتيجية

هامة لتحقيق مجموعة من الأهداف تتجاوز بكثير مجرد إيجاد كيان مصرفي جديد، كما أن اندماج المصارف الجزائرية سيكون علاجاً ناجحاً لتصحيح أوضاع هذه المصارف واكتساب المزيد من الثقة والطمأنينة والاستقرار في القطاع المصرفي، فضلاً عن مواجهة التحديات الداخلية المتعلقة بانخفاض الربحية وضعف القواعد الرأسمالية، فالاندماج يساعد بدون شك المصارف الجزائرية على زيادة سرعة نموها وانتشارها وزيادة الربحية، إضافةً إلى زيادة تنافسيتها، وهذا لن يتأتى إلا بتظافر الجهود بين بنك الجزائر والمصارف العمومية والخاصة ومختلف الفاعلين، من أجل تحقيق متطلبات تطبيق هذه الاستراتيجية الهامة التي تدعم نمو المصارف الجزائرية خارجياً.

عرض النتائج

عد استعراضنا لمختلف جوانب البحث، ومن خلال دراستنا لمختلف فصوله وأجزائه توصلنا إلى النتائج التالية :

1- الاندماج المصرفي قرار استراتيجي يتم وفق طُرق علمية رشيدة ومناهج مدروسة، بعيداً عن كل القرارات الإرتجالية العشوائية اللحظية، لذلك فهو يخضع إلى دراسات عميقة وشاملة من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية المرجوة، منها امتلاك مزايا تنافسية وخلق مصادر جديدة للتمويل، مواجهة متطلبات التنميط، تنويع وتوزيع المخاطر، تحقيق أرباح إضافية، تحقيق النمو والتوسع، خلق القيمة للمساهمين والعمل على زيادتها، ويعتبر هذا الهدف الأخير أسمى الأهداف التي تسعى المصارف إلى تحقيقها من عمليات الاندماج.

2- الاندماج المصرفي ضرورة عصرية يعمل على تدعيم المراكز المالية للكيانات المصرفية الناتجة عن الاندماج على نحو يمكنها من القدرة على المنافسة والاستمرار في تقديم الخدمات المصرفية المتنوعة، الأمر الذي يكسبها قوة اقتصادية هائلة تمكنها من توفير مختلف الخدمات والأنشطة لجمهور العملاء والمودعين تلبيةً لاحتياجاتهم وكسباً لثقتهم.

3- الاندماج المصرفي ضرورة حتمية في ظل الانفتاح امام المنافسة أسواق المصرفية أمام المنافسة وأحد الحلول للتعامل مع التكتلات المالية العالمية الكيانات المصرفية العملاقة.

4- يعود تشجيع عمليات الاندماج المصرفي لتعاظم التحديات في إطار ظاهرة الاندماج مما مكنها من التحكم في عمليات التمويل الخارجي و إدارة محفظة الاحتياطات النقدية و الأجنبية للبنوك المركزية للدول النامية، الأمر الذي يفرض حتمية الاندماج لتعظيم رأس مال و أصول هذه المصارف.

5- إن عمليات الاندماج الناجحة هي التي تعتمد على التدرج المرحلي في اتمام صفقة الاندماج، بحيث تبدأ بمرحلة التمهيد أو التحضير للاندماج من خلال التأطير الاستراتيجي لعملية الاندماج وإختيار وتقييم المصارف المرشحة، ثم تأتي مرحلة المفاوضات من خلال الاتصال بالمصرف المرشح وإجراء المفاوضات الأولية وتحديد وضبط مجالات التفاوض، لينتهي اتمام الصفقة من خلال الاتفاق النهائي وتوقيع بروتوكول الاندماج ثم تنفيذ ومتابعة الصفقة.

6- قامت الجزائر ومنذ الاستقلال بإدخال سلسلة من الاصلاحات المصرفية بعد بناء جهاز مصرفي وطني لمواكبة مختلف التغيرات والتحولات التي تحدث على مستوى الاقتصاد العالمي، وكان من أهم هذه الاصلاحات قانون النقد والقرض(90-10) الذي يعتبراً منعطفاً هاماً في تاريخ إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية لأنه جاء لمواكبة تحرير وعولمة النشاط المصرفي والمالي، خاصةً من خلال التعديلات المتعاقبة عليه، حتى تعديل عام2010 من أجل إحتواء إفرازات الأزمة المالية العالمية 2008.

7- مواصلة الاصلاحات المصرفية بهدف تحسين مستوى مقاومة وصلابة النظام المصرفي الجزائري لتحقيق الاستقرار المالي، ومواجهة الصدمات والاضطرابات المالية، خاصةً الأزمة المالية سنة 2008 .

8- ان الاندماج الودي والطوعي بين المصارف الجزائرية يعتبر أحد الاستراتيجيات الهامة التي تنتج كيانات مصرفية كبيرة قادرة على امتصاص الصدمات وتنويع وتوزيع المخاطر، وتعزير متانة وصلابة المصارف، وهذا لا يتأتى إلا من خلال إعادة هيكلة المصارف هيكلة شاملة، والالتزام بمجموعة من المحددات الأساسية التي تعمل على تحسين وتطوير أداء المنظومة المصرفية الجزائرية من خلال تحسين ربحية المصارف المندمجة وزيادة قدرا على مواجهة مختلف المخاطر، زيادة القدرة التنافسية وتحسين مستوى الخدمات المقدمة وتنويعها، تعظيم القيمة السوقية لأسهم المصارف المندمجة، تقوية الجدارة الائتمانية وتحسين مستوى التصنيف الائتماني، زيادة قدرة المنظومة المصرفية الجزائرية على مواجهة التكتلات المصرفية العملاقة.

9- يقع على عاتق بنك الجزائر مسؤولية كبيرة في هاته البيئة المصرفية المناسبة لاحتضان الاندماج المصرفي من خلال سن القوانين والتشريعات اللازمة ومواصلة جهود الاصلاحات المصرفية، تطوير أنظمة الدفع والتسوية ومواكبة المعايير العالمية في مجال العمل المصرفي، إضافة إلى تطوير وعصرنة وسائل الإشراف والرقابة .

10- سينتج عن إندماج المصارف الجزائرية جملة من الآثار، سواء كانت إيجابية أو سلبية، ومن أهم الآثار الايجابية التي تم إستشرافها، نجد تحسين مستوى أداء المصارف الجزائرية وزيادة تنافسيتها، تعزيز متانة وصلابة الاقتصاد الكلي، وتوفير إستراتيجية إقتصادية قوية تعمل على توفير التمويل اللازم لمختلف المشاريع الكبرى في البلاد، أما عن الآثار السلبية فنجد منها ظهور أوضاع إحتكارية، وصعوبة مزج أساليب وثقافة العمل بين المصارف الجزائرية مما ينعس سلباً على جودة الخدمات المقدمة، وبالتالي على مستوى أداءها.

إختبار الفرضيات في ضوء نتائج البحث

الفرضية الأولى: يعتبر خيار توجه المصارف الجزائرية نحو الاندماج ضرورة تفرضها قوى المنافسة على المصارف لمسايرة التطورات العالمية المعاصرة ومواجهة مختلف التحديات المفروضة. فقد ثبتت صحتها وسلامتها، فمن خلال تطرقنا إلى تشخيص واقع النظام المصرفي الجزائري في ظل التحديات العالمية الراهنة وتوجه المصارف نحو الاندماج والتكتل توصلنا إلى أن المنظومة المصرفية الجزائرية تواجهها عدة تحديات داخلية وخارجية تفرض عليها التوجه نحو تبني إستراتيجية الاندماج المصرفي من أجل مواجهة المنافسة التي تفرضها الإمبراطوريات المصرفية الناتجة عن أضخم وأكبر عمليات الاندماج في العالم، وبالتالي لابد للهيئات المصرفية الجزائرية من تجميع قدراتها المالية والتنظيمية والتسويقية في كيانات كبيرة تستطيع المنافسة والبقاء والاستمرار متجنبةً بذلك الذوبان والانصهار والاضمحلال

الفرضية الثانية : الإصلاحات المصرفية التي طبقتها الجزائر بشقيها التشريعي والتنظيمي لم تعمل لحد الآن على تهيئة البيئة المصرفية المناسبة لاعتماد الاندماج داخل المنظومة المصرفية الجزائرية. فقد ثبتت صحتها وسلامتها، فمن خلال تناولنا للنظام المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات وإفرازات المحيط الاقتصادي العالمي المعاصر وتحليل مختلف الإصلاحات التي مست المنظومة المصرفية الجزائرية بدءاً من تأسيس نظام مصرفي وطني فعلي بعد الاستقلال وبداية أول إصلاح مصرفي ومالي عام إلى غاية الآن حتى قانون النقد والقرض والتعديلات المتتالية عليه بإعتباره محطة حاسمة وبارزة في مسار الاصلاحات المصرفية والمالية في الجزائر، لا توجد أي إشارة لا من قريب ولا من بعيد على تهيئة الأرضية المواتية لتطبيق الاندماج بين المصارف الجزائرية من أجل الإرتقاء بمستوى أداء المنظومة المصرفية الجزائرية إلى مصاف الأنظمة المصرفية العالمية.

الفرضية الثالثة: اعتماد الاندماج من طرف المصارف الجزائرية يعمل على الارتقاء بمستوى أداءها وتحسين مستوى تنافسيتها، إضافةً إلى تعزيز متانة وصلابة الاقتصاد الكلي والقدرة على تمويل المشاريع الكبرى. فقد ثبتت صحتها

وسلامتها، فمن خلال تطرقنا في نهاية هذا البحث للآثار الاستشرافية لاعتماد المصارف الجزائرية الاندماج المصرفي، توصلنا إلى أن هناك العديد من الأثار التي ستنتج عن الاندماج، أهمها تحسين وزيادة الكفاءة نتيجة تخفيض التكاليف وزيادة الربحية، زيادة القيمة السوقية للمصارف الجزائرية الناتجة عن الاندماج، وبالتالي تحسين مستوى أداء المصارف الجزائرية، إضافةً إلى زيادة تنافسية المصارف الجزائرية وتحجيم المخاطر التي تعترضها، فضلاً عن معالجة ظاهرة القروض المتعثرة وتحقيق الاستقرار المصرفي والمالي وزيادة فعالية السياسة النقدية الأمر الذي يعزز من متانة وصلابة الاقتصاد الكلي، إلى جانب قدرة الكيانات المصرفية الجديدة على خلق مصادر جديدة لتمويل المشاريع الكبرى في الجزائر في ظل محدودية الموارد والظروف الصعبة التي تعيشها الجزائر جراء إنخفاض أسعار المحروقات.

الاقتراحات

1- ينبغي على السلطات تشجيع عمليات الاندماج من أجل مواجهة تحديات العمل المصرفي الراهنة.

2- يجب دراسة عمليات الاندماج بين المصارف الجزائرية دراسةً شاملة، دقيقة وعميقة مع مراعاة الضوابط اللازمة لذلك قبل اتمام عمليات الاندماج، لما له من تأثير كبير على أنشطة المصارف الداخلة في هذه العمليات لذلك يجب التفكير بشكل جدي في قرار الاندماج، حتى يحقق الأهداف المرجوة منه، ويقوم على أسس علمية واقعية قادرة على تحقيق الاستغلال الأمثل والأفضل لإمكانيات ومقدرات المصارف المندمجة.

3- يجب على بنك الجزائر أن يقوم بسن القوانين والتشريعات اللازمة لاعتماد الاندماج المصرفي، وأن يقوم بتقديم الحوافز المادية الكافية والقادرة على دفع المصارف الجزائرية إلى اعتماد الاندماج، إضافةً إلى نشر ثقافة الاندماج في أوساط المصارف وتبان أهميته وأثاره الايجابية التي تعمل على تحسين مستويات الأداء وتعزيز المنافسة، لأنه من خلال زيارتنا لبعض المصارف تبين لنا أن هناك تخوف من جانب عدد من المدراء وأعضاء مجالس الإدارة من فقدان وظائفهم ومراكزهم، لأن الاندماج يؤدي إلى إلغاء الكثير من الادارات والوظائف المهمة في المصارف المندمجة؛

4- قبل الشروع في عملية الاندماج ينبغي الاتفاق على استراتيجية واضحة و بنية إدارية سليمة.

5- صدار العديد من التعديلات التشريعية تسمح للمصارف التجارية بالتحول إلى أنشطة غير تقليدية

كالتأمينات، الائتمان العقاري، التعامل في الأدوات المالية و ذلك من أجل ضبط أداء البنوك و ضمان سلامة مراكزها المالية و حمايتها من الانهيار.

6- ينبغي على السلطات الجزائرية دعم التشريعات المتعلقة بالاندماج بأخرى تتخصص في العمل المصرفي و محاولة تهيئة الإطار القانوني و التنظيمي لإعادة هيكلة المصارف و رفع قدرتها الائتمانية و مراكزها التنافسية المحلية و الخارجية.

7- يجب دراسة عمليات الاندماج بتأني و ليس بتباطئ حتى تتمكن الاقتصاديات من الاستفادة منها .

أفاق البحث

تبين لنا من خلال الخوض في هذا البحث بأن هناك جوانب هامة جديرة بالدراسة والبحث لتكون إشكاليات بحوث ودراسات أخرى، وهي:

- أثر إستقلالية بنك الجزائر على إعتماد الاندماج المصرفي.

- الحوكمة المصرفية كمدخل لتنظيم عمليات اندماج ناجحة في القطاع المصرفي الجزائري.

- دور الاندماج المصرفي في إدارة الأزمات المصرفية والمالية.

الفصل الأول

الاندماج الصرفي والاصلاحات

الفصل الثاني

الاندماج المصرفي في الجزائر

المقدمـــــــــة

الخاتمـــــــــــة

قائمـــــــة المصـادر والمراجع

فهـــرس المحتويـــات

الإهـــــــــداء

الملخـــــــص

بسم الله الرحمن الرحيم

الكتب و المؤلفات

أولا: المراجع باللغة العربية

أ ـ الكتب :

1- أحمد سفر: الدمج والتملك المصرفي في البلدان العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط1، 2008.

2 ـ أمال البوعيشي السنوسي: الخصخصة وآثارها الاقتصادية، دار البداية، عمان- الأردن، ط1، 2015.

3 ـ أنطوان ناشف. خليل الهندي.*الدمج المصرفي. مبرراته ووسائله * العمليات المصرفية والسوق المالية ،ج 1 المؤسسة الحديثة للكتاب ، لبنان ،1998 .

3 - بلعزوز بن علي:

أ- محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3،2008.

ب- دليلك في الاقتصاد، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة - الجزائر، ط1، 2008.

4 الطاهر لطرش:

أ- تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط7، 2010.

ب- الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 2013.

5- طارق عبد العال حماد:

أ- اندماج وخصخصة البنوك، ج3، الدار الجامعية، القاهرة- مصر ،2001.

ب- التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية الإسكندرية - مصر ،2003.

ت- حوكمة الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، ط1، 2005.

6- طلعت أسعد عبد الحميد: الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة، دار المعارف، الإسكندرية- مصر،1998.

7- الخضيري محسن احمد ،العولمة الاجتياحية ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة، 2001.

8- عبدالمطلب عبدالحميد ، العولمة واقتصاديات البنوك ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2002 ـ 2003.

9- الناشف انطوان ، الهندي خليل ،العلميات المصرفية والسوق المالية ، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 1998 .

10- محمد العربي ساكر: محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر، القاهرة - مصر ،2006.

11- محفوظ لعشب: الوجيز في القانون المصرفي الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2006 .2002

12ـ محمد إبراهيم موسى: اندماج البنوك ومواجهة آثار العولمة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية- مصر، ط1، 2008.

13ـ محمود عزت اللحام وأخرون: الإدارة المالية المعاصرة، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع- دار مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط2، 2016.

14 ـ محمود أحمد التوني ،الاندماج المصرفي ، دار الفجر للنشر والتوزيع القاهرة.

15- عبد المطلب عبد الحميد: العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية - مصر 2005

16- رمزي صبحي مصطفى الجرم: إندماج البنوك كإحدى آليات التطوير المصرفي، دار الجامعة الجديدة ،الاسكندرية - مصر ،2013.

17ـ رحيم حسين: الاقتصاد المصرفي - مفاهيم، تحاليل، تقنيات، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة- الجزائر، ط1، 2008.

18- شاكر القزويني: محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1989.

ب ـ الرسائل والأطروحات

1- آيت وازو زاينة: مسؤولية البنك المركزي في مواجهة الأخطار المصرفية في ظل القانون الجزائري، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو - الجزائر ،2012.

2-بريش عبد القادر: التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ،2006/2005.

3 ـ بن عزوز عمار و درواسي مسعود ، الاندماج المصرفي كالية لزيادة القدرة التنافسية ـ حالة الجزائر ـ، مداخلة مقدمة الى الملتقى الوطني الاول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصاديةـ واقع وافاق ـ جامعة الشلف ،يومي 14،15 ديسمبر 2004.

4-جازية حسيني: خوصصة البنوك في الجزائر واقع وآفاق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف - الجزائر ،2007/ 2008.

4- صابر بن معتوق ، متطلبات اعتماد الاندماج المصرفي كاستراتيجية لرفع مستوى أداء المنظومة المصرفية الجزائرية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، قسم: العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد بوضياف المسيلة ،2016- 2017

5-عادل زقرير:

أ ــ تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة- دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة- الجزائر ،2009/2008.

ب ــ أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي- دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998-2012)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة - الجزائر ،2015/2014.

6 ـ فوزية احمد عبد الحميد سعد. جدوى الاندماج المصرفي مع التطبيق على المصارف الإسلامية المصرية. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير الاقتصاد. قسم الاقتصاد. جامعة القاهرة.2006.

7- مطاي عبد القادر: الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 7، جامعة محمد خيضر، بسكرة - الجزائر، جوان 2010.

8 ـ سليمان ناصر، آدم حديدي: تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة- أي دور لبنك الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، جوان 2015.

9-شاكر تركي اسماعيل : التسويق المصرفي الالكتروني و الميزة التنافسية للمصارف الاردنية – دراسة ميدانية على البنوك الاردنية ,مجلة علوم انسانية ,العدد45,الاردن ,2010.

10ـ شناقر وردة. اثر الاندماج المصرفي على القدرة التنافسية للبنوك التجارية ، دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود وتمويل ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2008-2009 .

ج ـ التقاريـر

1- بنك الجزائر: التقرير السنوي- الرقابة والإشراف المصرفي، 2011.

2- بنك الجزائر: التقرير السنوي- الرقابة والإشراف المصرفي، 2012.

3- بنك الجزائر: التقرير السنوي - التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2013.

4- بنك البركة: التقرير السنوي، 2014.

د ـ القوانين والأنظمة والأوامر الصادرة في الجرائد الرسمية

1 ـ قانون النقد والقرض90-10 المؤرخ في 14- 04- 1990، الجريدة الرسمية، العدد 16، 18 أفريل 1990.

2 ـالأمر 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 المتمم والمعدل لبعض أحكام مواد قانون النقد والقرض 90- 10، الجريدة الرسمية ،العدد 14، 28 فيفري 2001.

3ـ الأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، المتعلق بقانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد50، 01 سبتمبر 2010.

– ثانياً : المراجع باللغة الأجنبية

1- Abdelkrim Sadeg: le système bancaire algerien- la réglementation relative aux banques et établissements financiers, sans maison d'édition, alger, 2005.

2-M . Habek, F. Kroger : Après la fusion -7 clé pour roussin l'intégration, Dunod, Paris, 2001.

3-Mohamed Ghernaout: crises financières et faillites des banques algériennes, édition G.A.L, Alger, .2002

4-Mohamed Ghernaout: Crises financières et faillites des banques algériennes, édition G.A.L, Alger, 2004